



أمين شاكر

أول مدير لمكتب عبد الناصر يروي:

أخطاء الثورة

الوحدة مع سوريا

تأمير الصحافة

سليمان الحكيم

مذكرات أمين شاكر
الناشر: دار الخيال
القلاية: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



0185102

Bibliotheca Alexandrina

نول ملير لكتب عبد الناصر
أمين شاكري روى،
أخطاء الثورة
الوحدة مع سوريا
تأميم الصحافة

أول مدير لمكتب عبد الناصر
أمين شاكر يروى:
أخطاء الثورة
الوحدة مع سوريا
تأميم الصحافة
الطبعة : الأولى ٩٩
رقم الإيداع ٩٩/٥٣٩٥

حقوق الطبع محفوظة
دار الخيال
يحظر نقل أو اقتباس أى جزء
من هذا المطبوع
إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف : محمد الصباغ
جرافيك : محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف : لمى فهم
كمبيوتر : دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

أول مدير لكتبة عبد الناصر
أمين شاكري روى:

أخطاء الثَّورة

الوحدة مع سوريا

تأميم الصحافة

P. ٥٢٧٨

سليمان الحكيم

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مطبوعات دار الخيال

أمين شاکر

ولد أمين شاکر وفى فمه ملعقة من ذهب..!

لم لا وهو ابن مصطفى بك شاکر الذى كان من أكبر التجار فى مصر .. وأمه حفيدة «الخربوطلى» صاحب أكبر مساحة من أراضى الأوقاف فى مصر؟

ورغم ذلك فقد ثمر «أمين» على عائلته وعلى الطبقة التى ينتمى إليها وأعطى وجهه للطبقات الفقيرة ، ونادى بإنقاذها من مستنقع الجهل والمرض ، فدخل السجن وهو فى العشرين من عمره حين كان لا يزال طالبا فى كلية الطب. وبعد أربعة شهور استطاع الهرب وظل مختفيا حتى تمكنت أسرته من ضمان الحماية له. ولكى يبعده والده عن السياسة وعن الجامعة التى كانت طليعة النضال ضد الإنجليز والملك.. ألحقه بالكلية الحربية فتخرج منها عام ١٩٤٢ وكان أول دفعته التى سميت باسمه.. «دفعة أمين شاکر». ولأنه كان متفوقا فقد تخصص فى سلاح الإشارة ونظم الاتصال السلكى واللاسلكى، وأرسلته قيادة القوات البريطانية بالشرق الأوسط إلى بعثة فى لندن، فعاد منها ليصبح كبير المعلمين بمدرسة الإشارة وقد تخرج على يديه كثير من ضباط السلاح الذين نجح فى ضم العديد منهم أعضاء بتنظيم الضباط الأحرار. فقد كان يمثل التنظيم بسلاح الإشارة.. وكان واحدا من ثلاثة تخصصوا فى طبع منشورات التنظيم وتوزيعها على وحدات الجيش.

ونظرا لأهميته الكبيرة فى التنظيم فقد اختاره عبدالناصر ليكون عضوا باللجنة العليا للضباط الأحرار قبل أن ينضم إليها كثيرون من الأسماء المشهورة بمجلس قيادة الثورة الذى تشكل فيما بعد..

وفى حرب فلسطين كان أمين شاکر ضابط الإشارة برئاسة القوات المصرية فى رفع ورغم أن سلاح الإشارة ليس سلاحا محاربا، لأنه سلاح فنى، إلا أن أمين شاکر قاد كثيرا من المعارك التى شهدتها أرض فلسطين، وانتصر على القوات التى كان يقودها موسى ديان بنفسه وأبلى فيها بلاء حسنا، فحصل بعدها على أعلى الأوسمة والنياشين العسكرية - مثل نجمة فؤاد ونجمة فلسطين ومشبك نجمة فؤاد وهو أعلى وسام عسكري يحصل عليه أحد الضباط فى تلك الحرب.

وفى ليلة الثورة كان دور سلاح الإشارة، احتلال الإذاعة وتأمين الإرسال. وكان أمين شاکر واحدا من الضباط الأحرار الذين سافروا إلى الإسكندرية لتنفيذ خطة الثورة هناك وإجبار الملك على توقيع وثيقة التنازل عن العرش وإجباره على مغادرة مصر.. وقد لعب أمين شاکر دورا بارزا فى تلك الأحداث التى شهدتها الإسكندرية فى أعقاب الإعلان عن قيام الثورة، فكانت الفاصل بين عهدين من تاريخ مصر الحديث.

ولما كان أمين شاکر ممثل سلاح الإشارة قبل أن ينضم السادات إلى التنظيم، فقد كان انضمام السادات إلى مجلس قيادة الثورة يعنى أن يتنازل له أمين شاکر عن هذا الموقع، وقد تطوع فعلا بالتنازل للسادات احتراماً لأقدميته فى الانضمام للسلاح رغم أن أمين شاکر كان أقدم منه فى الانضمام للتنظيم.

وعلى أثر ذلك أصبح أمين شاعر مديرا لمكتب عبدالناصر منذ عام ٥٢ حتى ١٩٥٧ حين خرج ليكون سفيراً لمصر فى المقر الأوروبى للأمم المتحدة بجنيف. وفى عام ٥٨ عاد إلى مكتب عبدالناصر مرة أخرى وبقي فيه حتى عام ١٩٦١. حيث خرج مرة أخرى ليكون سفيراً لمصر فى فنزويلا وترينداد وتوباغو وقد نجح فى ضم مصر إلى عضوية منظمة الأوبك.

وفى عام ١٩٦٣ عين سفيراً لمصر فى بروكسل ولكسمبورج والسوق الأوروبية المشتركة ونجح فى إقامة علاقات تجارية متميزة بين مصر ودول السوق.

وفى يناير ٦٧ حتى أغسطس ١٩٦٩ عاد أمين شاعر ليكون وزيراً للسياحة قبل أن يعود مرة أخرى ليكون مساعداً السكرتير العام للأمم المتحدة للشئون الاقتصادية وهو آخر منصب سياسى تولاه أمين شاعر قبل أن يتفرغ تماماً للعمل الحر.

هذا هو أمين شاعر .. الذى كان قريباً من عبدالناصر طوال السنوات العشر الأولى من عمر الثورة.. حتى أن صحافة الغرب كانت تطلق عليه لقب «فتى عبدالناصر المدلل» و«العين الساهرة».. وهو هنا يبوح بذكرياته عن تلك الفترة .

سليمان الحكيم

1

من المهد . . إلى المجد

أول مدير لمكتب عبد الناصر
أمين شاكر يروى:

من المهة إلى المجد

لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى كان حكم فاروق قد بدأ العد التنازلى.. بينما كانت الثورة قد بدأت فى الصعود. فكانت أسباب نزول فاروق، هى نفسها أسباب صعود الثورة.

فى منتصف فبراير سنة ١٩٤٧، فقد فاروق الرجل الوحيد فى مصر الذى كان يمكنه كبج جماح الملك الصغير وإيقاف حماقاته عند حد.. فلم يكن أحمد حسنين مجرد رئيس ديوان ومستشار لفاروق منذ طفولته. بل كان أستاذا وموجهها وظيفته الأولى فى القصر هى رعاية ولى العهد وتثقيفه. وحينما قتل أحمد حسنين إثر اصطدام سيارته بلورى بريطانى على كوبرى قصر النيل بالقاهرة ترددت شائعات تقول بأن فاروق كان وراء هذا الحادث ليتخلص من الرجل الذى وضع قيود البروتوكول فى يديه ليحد من رغباته الجامحة فى الانفلات والتحرر، بينما كان أحمد حسنين نفسه منفلتا تربطه بالملكة الأم "نازلى" روابط مشبوهة.

وبوفاة أحمد حسنين، برزت شخصية أخرى، كان لها أكبر الأثر فى حياة فاروق وتقرير مصيره ومستقبله، إنه اللبناني الماكر «كريم ثابت» الذى تولى منصب المستشار الصحفى للملك، ومهرجه الخاص، ومساعدته فى مشروعاته الخاصة الكثيرة.. وقد سلم كريم ثابت ملك مصر لسبعة عشر رجلا إيطاليا كانوا

يعملون فى خدمته يتزعمهم بوللى «سكرتير للشئون الخاصة».. فأخذوا يتحكمون فى حياته كيفما شاءوا وسلبوه إرادته وكرامته، ليكونوا هم الملوك الحقيقيون فى مصر.

وحينما أراد فاروق أن يتزوج للمرة الثانية ، رمى شبابه على الأميرة «فاطمة» وكانت أرملة جميلة للأمير «سعيد طوسون» الذى مات فى حادث سيارة - هكذا كان يموت معظم خصوم الملك - ولكن الأميرة الجميلة رفضت طلب الملك للزواج منها.. بعد أن أصبح إنسانا عديم الشخصية ، سىء السمعة، وكانت هى ثمنت حاشيته الإيطالية التى كان يسهر معها كل ليلة فى النوادى والملاهى الليلية.

قالت الأميرة:

إن كرامتى تمنعنى من الجلوس مع هؤلاء الخدم.

فقال لها فاروق: لماذا؟ إنك سوف تصبحين ملكة مصر.

قالت فاطمة بسخرية: وما فائدة أن أصبح ملكة بدون ملك.. إن «بوللى» هو الملك الحقيقى.. وأنت تابعه.

وهكذا كان رد الأرملة الشابة على فاروق يلخص المأساة التى كانت تعيشها مصر.. حين فكرت مجموعة من الضباط فى إنشاء تنظيم يطيح بالملك.. وكنت من أوائل الذين انضموا إليه.. فذات يوم من عام ١٩٤٥ جاءنى الصديق الملازم أول سعد توفيق زميلى فى سلاح الإشارة الذى انتدب بعد ذلك للخدمة بالمخابرات الحربية ليعرض على الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار فلما أبدت ترحيبى بذلك قال لى أن جمال عبدالناصر يريد مقابلتى شخصيا.

كان من عادتى فى ذلك الحين أن أقضى أغلب أوقاتي بعد الظهر بفندق هليوبوليس بالاس، الذى كان البارون إمبان مؤسس مصر الجديدة قد بناه على أحدث طراز عالمى بحيث أصبح تحفة معمارية رائعة ، وهليوبوليس الذى كان أفخم فندق بالشرق الأوسط، حولته رئاسة الجمهورية بعد ذلك إلى معسكر للحرس الجمهورى ومكاتب للسكرتارية العامة لرئاسة الجمهورية!

المهم أننى اتفقت على الموعد مع الصديق سعد ليحضر ومعه جمال عبدالناصر
لنلتقى فى فندق هليوبوليس فى الساعة الخامسة بعد الظهر.. وفى الموعد المحدد
جاء عبدالناصر ومعه عبدالحكيم عامر، ودخلنا إلى الشرفة التى اعتدت الجلوس
بها، فإذا بنا نفاجأ بوجود حيدر باشا قائد عام الجيش جالسا مع بعض أصدقائه.

كان حيدر باشا يعرفنى منذ أن كان رئيسا لمصلحة السجون، حيث كنت
أشرف بنفسى على تركيب الميكروفونات والأجهزة الخاصة بالحفلات التى كان
حيدر باشا يقيمها بمصلحة السجون وكنت أشرف عليها بصفتى مدرس
اللاسلكى بسلاح الإشارة.

حمدت الله أن حيدر باشا لم يرنى وانسحبت بسرعة حيث كنت أتقدمهم فى
الدخول وعدنا لنبحث عن مكان منعزل لنجلس فيه ودخلنا إلى القاعة الداخلية
وبدأ عبدالناصر الحديث ولكنه كان شديد الحرص والحيلة، وهى كلها صفات
جعلتنى أمنحه ثقتى منذ اللحظات الأولى للقاءنا.

قال لى عبدالناصر: «يا أخ أمين، لقد أخبرنى سعد توفيق بقبولك للانضمام
إلينا، وأنا سأنتهز فرصة هذا اللقاء لأتحدث معك فى بعض التفاصيل.. لقد
أخبرنى سعد توفيق أنك مدرس اللاسلكى بسلاح الإشارة ولك مكانة وشعبية
واحترام خاص فى السلاح، وأنت كنت أول دفعتك فى الكلية الحربية، ثم أرسلت
فى بعثة إلى لندن وعدت لتكون أصغر مدرس فى الجيش يقوم بالتدريس لفرق
الضباط.. بالإضافة لضباط الإشارة فأنت تقوم بالتدريس للضباط من أسلحة
الجيش الأخرى، وعلاقتك بالجميع طيبة على نحو يسمح لك بالتأثير فيهم
واختيار العناصر الصالحة للانضمام إلينا».

اتفقت مع جمال عبدالناصر وقرأت معه الفاتحة ومنذ ذلك التاريخ أصبحت
مثل سلاح الإشارة فى التنظيم، ولم يكن أنور السادات قد انضم بعد إلى تنظيم
الضباط الأحرار، وكان مقبوضا عليه فى ذلك الوقت بتهمة التجسس لحساب
الألمان.. وبالفعل نجحت فى ضم الكثيرين من تلامذتى الضباط إلى تنظيم الضباط

الأحرار، أذكر منهم جمال السيد الذى أصبح وزيراً للإنتاج الحربى ، وإبراهيم فؤاد نصار مدير المخابرات العامة "الأسبق" وغيرهما الكثيرون. وكانت علاقتى بالجميع طيبة على النحو الذى يسمح لى بدعوتهم للتنظيم والانضمام إليه.

وقد واجهتنا بعض المتاعب فى الدعوة للتنظيم فى بعض أسلحة الجيش مثل سلاح الفرسان الذى كان يتولى قيادته الأمير إسماعيل داود ابن صمة الملك، وكان هذا السلاح يضم عددا كبيرا من «أولاد الذوات» مثل أولاد خيرى باشا وكيل وزارة الحربى الذى كان يدرب الملك فاروق على ركوب الخيل، وغيرهم من العائلات الكبيرة والغنية فى مصر. وهذا النوع من الضباط كان من الصعب أن تضمه لتنظيم عسكري يهدف إلى قلب الخريطة الاجتماعية فى مصر، لذلك فقد ركزت على ضم الضباط المنتمين للطبقة الوسطى بسلاح الفرسان للتنظيم، وكان هؤلاء الضباط هم غالبية الذين يختارهم سلاح الفرسان للحصول على فرقة إشارة التى كنت أنا الذى أقوم بوضع برامجها وتدریس أغلب المواد فيها.

وكان لى صديق بسلاح الفرسان من دفعنى اسمه عبدالمنعم عبدالله، كنت قد لجحت فى تجنيده وضمه إلى تنظيم الضباط الأحرار.. فكان عبدالمنعم هو الذى يختار الضباط من سلاح الفرسان الذين سيلتحقون بمدرسة الإشارة للحصول على فرقة إشارة.

ولذلك فقد كان ينتقى أفضل العناصر الصالحة للانضمام للتنظيم.. وقد لجحت فى تجنيد عدد كبير منهم، وهو ما كان له أكبر الأثر فى احتواء الأزمة التى واجهتها الثورة فى سنواتها الأولى مع سلاح الفرسان حين أعلن تمردہ على مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤.

كانت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار تجتمع فى بيتى أو فى بيت المرحوم إبراهيم الطحاوى الذى لا يزال مكانه حتى الآن بمنطقة العجوزة.. كذلك كنا نعقد اجتماعاتنا أحيانا فى بيت مجدى حسنين الذى كان قريبا من وزارة الداخلية فى

مبناها الحالى.. وكنا ننتقل ونغير أماكن اجتماعاتنا دائما حتى لا نلفت الأنظار ويظل التنظيم سرىا فى طى الكتمان.. كانت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار فى ذلك الوقت تتكون من:

جمال عبدالناصر ، عبدالحكيم عامر، زكريا محيى الدين، إبراهيم الطحاوى، حسن إبراهيم، وجمال سالم الذى سقطت به إحدى طائرات التدريب وأصيب إصابات جسيمة استدعت إرساله للعلاج فى لندن لمدة تزيد على ستين، وكمال الدين حسين ، وصلاح سالم الذى كان يخدم فى العريش فى ذلك الوقت، وكان يحضر الاجتماعات إذا تصادف وجوده بالقاهرة فى إجازة.

هؤلاء هم أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار فى عام ١٩٤٥ وقبله بوقت قليل، وكنا نجتمع للبحث فى موضوع المنشورات التى كنا نعدّها للتوزيع بمنتهى السرية فى أسلحة الجيش المختلفة.

وكانت هذه المنشورات - بعد الاتفاق بين أعضاء اللجنة على صياغتها - تطبع فى ثلاث جهات : عند الصاغ حمدى عبيد فى سلاح المشاة وعند حسن إبراهيم - بمطار منشية البكرى - وعندى فى مكتبى سلاح الإشارة ولذلك أسبابه:

فبعد أن عدت من البعثة الأولى من لندن، جرت مسابقة بين الضباط المصريين لاختيار ضابطين للسفر إلى لندن، وتقدم ٢٤ ضابطا لهذا الاختبار الذى كانت نتيجته أن حصلت أنا على المركز الأول وحصل على المركز الثانى ضابط آخر من دفعتى اسمه أحمد صادق أصبح فيما بعد رئيس أمن الجيش وسافرنا إلى لندن لدراسة أحدث وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية فى الجيوش الحديثة.

وانتهت البعثة بحصولى على المركز الأول بين جميع الضباط الذين كانوا يمثلون ١٤ جنسية من مختلف بلدان العالم. وقد جاء فى تقرير البعثة الذى كتبه كبير المعلمين بالمجترات «ان هذا الضابط يصلح لأن يكون كبير معلمين» .. وحين عدت إلى مصر وأطلعت أركان حرب الجيش وقادة سلاح الإشارة على هذا

التقرير قرروا إقالة كبير المعلمين بمدرسة الإشارة ومساعدته وكانا أكبر منى رتبة، وأصدروا قرارا بتعيينى كبيرا للمعلمين.

ولقد شعرت بحرج شديد لتنحية أساتذتى من مناصبهم وتعيينى أنا فى هذا المنصب رغم صغر سننى، ولكن هذا أسعدنى من ناحية أخرى، فقد أصبح لى مكتب مستقل، ومطبعة لطبع الامتحانات الخاصة بالدارسين بمدرسة الإشارة وكانت تحت إشرافى المباشر.

وتحت ستار طبع الامتحانات والسرية التى يجب أن تحاط بها هذه العملية، كنت أقوم بطبع منشورات تنظيم الضباط الأحرار فى المكتب وكان يساعدنى فى طبعها أحد أمناء المحفوظات الذى نجحت فى ضمه إلى التنظيم.

كان بين مدرسة الإشارة وقيادة طيران منشية البكرى حاجز من السلك الشائك كنت أجتازه لأسلم زميلى بالتنظيم حسن إبراهيم حصه سلاح الطيران من المنشورات المطبوعة، كان يتسلمها منى ويقوم هو بتوزيعها بطريقته.

كذلك كان حسن إبراهيم يقوم أحيانا بطباعة المنشورات فى مكتبه بقيادة الطيران ويجتاز السلك الشائك ويقوم بتسليمى الكمية المخصصة لسلاح الإشارة وسلاح الفرسان معا.

وتمر الأيام وتدخل القوات المصرية الحرب فى فلسطين.. وقد أرسلت إلى الميدان بعد عودتى من البعثة الثانية فى بريطانيا مع توصية من رئيس أركان حرب الجيش أن أتولى منصب ضابط إشارة رئاسة القوات.

وبالفعل عينت ضابط إشارة برئاسة القوات المصرية المحاربة فى فلسطين ، لأننى كنت أكثر الضباط المصريين تأهيلا من الناحية الفنية لهذه المسئولية الخطيرة.. وفى ذلك الوقت كان قد أعيد اللواء المموأى قائد القوات المصرية إلى القاهرة ليحل محله اللواء فؤاد صادق الذى أصبح القائد الجديد للقوات المصرية فى الميدان.

وأذكر أنني حينما ذهبت فى بعثة إلى إنجلترا، تم إلحاقى بقيادة الفرقة السابعة التى قادها مونتجمرى فى الحرب العالمية الثانية التى خاضت معركة حرب العلمين الشهيرة ضد الفيلد مارشال روميل. وقد عشت حالة حرب حقيقية أثناء مدة التحاقى بهذه الفرقة على الرغم من أن سلاح الإشارة الذى أنتمى إليه كان سلاحا فنيا وليس سلاحا محاربا.. وما رأيته على أرض فلسطين بعد عودتى كان شيئا مختلفا تمام الاختلاف عما شاهدته فى مناورات الفرقة السابعة الإنجليزية ، والتى كانت مناوراتها صورة طبق الأصل من المعارك الحقيقية فى ميدان القتال.. لقد لاحظت أن الجيش المصرى يعانى عجزا شديدا فى الأسلحة والذخائر فى مختلف الأسلحة وأنه يحارب بأسلحة بدائية تم إلغاؤها منذ زمن طويل.. وقد تأكد لنا أن الإنجليز قد خدعونا حين شجعونا على دخول الحرب ضد اليهود فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ففتحوا لنا مخازن الجيش الإنجليزى بالقناة لتأخذ منها ما نحتاجه من أسلحة وذخائر.. ولكن عندما بدأت الحرب، أغلق الإنجليز فى وجوهنا أبواب مخازن السلاح والذخيرة، ولم يعد أمامنا إلا ما كان فى أيدينا من أسلحة وذخيرة، وهى كميات لم تكن تكفى مطلقا للاستمرار فى معارك امتدت لمدة شهور بعد ذلك.

ولم يكتف الإنجليز بذلك بل انضموا كلية إلى الجانب الإسرائيلى فى العمليات الحربية - فعلى سبيل المثال - خرجت خمس طائرات مصرية يوم ١٤ مايو للاستطلاع ولتقوم بعمل الغطاء الجوى اللازم لعبور القوات المصرية شبه جزيرة سيناء ، فخرجت عليها الطائرات الإنجليزية وأسقطت أربع طائرات من الطائرات المصرية الخمس، فكانت عملية غدر خسيصة لا يمكن أن تنسى.

وللأسف فإن إنجلترا لم تكن وحدها فى تلك المؤامرة التى وقعنا فيها، فقد كان لها شركاء من العرب أنفسهم، فمن المعروف أن اجتماعا كان قد عقد فى إنشاص بين الملوك والرؤساء العرب تقرر على أثره المشاركة فى القتال لإنقاذ فلسطين من المخطط الصهيونى الذى يهدف إلى احتلال أرض فلسطين وإقامة دولة آل صهيون عليها ثم دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل.. وقد سعى الملك عبد الله

أمير شرق الأردن إلى إسناد قيادات القوات العربية له شخصيا بحجة أنه الأدرى بميدان القتال نظرا للتداخل الشديد بين الأردن وفلسطين.. ولقد ظهر فيما بعد أن هذا الطلب كان بإيعاز من بريطانيا.

لقد كانت الجيوش العربية التي دخلت المعركة في فلسطين في حالة يرثى لها، كانت مضر محتلة بالقوات الإنجليزية، ولم تكن إنجلترا تسمح ببناء جيش مصرى قوى يهدد بقاءها في منطقة قناة السويس.. ولم يكن الجيش العراقى أسعد حالا من الجيش المصرى حيث يوجد نورى السعيد أكبر عميل لإنجلترا في منطقة الشرق الأوسط.. وكان الجيش الأردنى تحت قيادة جلوب الإنجليزى، أما الجيش السورى فكان لا يزال يحبو بعد خروج فرنسا من سورية.

كان تسليح الجيش المصرى أقل كثيرا مما كان يجب أن يكون عليه - خاصة بعد اتفاقية عام ١٩٣٦ - ويكفى أن أقول أنه لم يكن لدينا أكثر من خمس دبابات قديمة إلى جانب عدد ضئيل من مدافع الميدان صغيرة العيار وكان أكبر مدفع من عيار ٢٥ رطلا فقط.. ومدافع الماكينة كانت قليلة وقديمة.

لم يكن لدينا من سلاح غير سلاح الإيمان بالله والعروبة، وقد سبق دخول الجيش المصرى في المعركة، دخول قوات المتطوعين بقيادة البطل الشهيد أحمد عبدالعزيز.

وإذا كان هذا هو حال القوات العربية المشاركة في حرب فلسطين فإن القوات الإسرائيلية ذاتها لم تكن أفضل حالا من ناحية التسليح، ولكن كان الفرق بيننا وبينهم مثل الفرق بين عربة المياه وعربة الزباله.. عربة المياه تفقد حمولتها كلما سارت بالمياه التى ترشها على الأرض، أما عربة الزباله فتزيد من حمولتها كلما سارت بما تجمعها من القمامة!!

وحينما بدأت الحرب أخذت احتياطياتنا من الأسلحة والذخيرة تقل مع مرور الوقت لعدم وجود موارد جديدة لنا لاستعواض ما نفقده فى المعارك، فالإنجليز أغلقوا أمامنا مخازن الذخيرة والعتاد بمجرد أن بدأت الحرب. واشتد سعيها،

بينما انهالت على القوات الإسرائيلية أسلحة وذخائر من أوروبا الشرقية، فى بداية الحرب، ثم من فرنسا وأمريكا بعد ذلك، وهو ما حسن من وضع القوات الإسرائيلية بمرور الوقت بعد أن كانت قد بدأت المعركة وهى لا تملك شيئاً له قيمة، والأمر الذى زاد من سوء الأوضاع فى الجبهات العربية أن الجندى العربى لم يكن مدرباً تدريباً كافياً، ولم تكن لديه القدرة على استخدام أسلحة القتال المتقدمة، بينما كان المحارب الإسرائيلى لديه القدرة، وكان المحارب الإسرائيلى مثقفاً ومعدداً إعداداً جيداً حيث كان أغلب الجنود اليهود فى حرب فلسطين من دول أوروبا الشرقية، وساعدهم فى ذلك اشتراك عدد كبير منهم فى الحرب العالمية الثانية فمنهم الطبيب والمهندس والمدرس والكيميائى، بينما كان الجندى المصرى - على سبيل المثال - وهو أفضل جندى عربى فى تلك المعركة.. فلاحاً أمياً فقيراً وأيضاً يعانى من الأمراض المتوطنة، وذلك لسيادة نظام "البدل" الذى كان معمولاً به فى الجيش المصرى فى ذلك الوقت، فقد كان أبناء الطبقات الغنية والمتوسطة يدفعون "بدلاً" نقدياً للإعفاء من أداء الخدمة العسكرية.. وبالتالي كان لايجند إلا أبناء الفقراء ممن لا يستطيعون دفع "البدل".. فأصبح الجيش المصرى بذلك جيشاً من الفقراء والأميين والمرضى وهو ما كان له أكبر الأثر سلبياً فى حرب فلسطين.

لم تعد الحرب الحديثة حرب الشجعان والمتحمسين فقد ألغى عامل التكنولوجيا الذى طرأ على الأسلحة الحديثة عنصر الشجاعة لدرجة كبيرة ووضع مكانه عنصر العلم والتأهيل. فلم تعد الحرب كما كانت فى السابق تعتمد على الالتحام بين القوات والغلبة فيها لمن هو أشجع.. بل أصبحت بين معدة ومعدة، بين جهاز وجهاز وليست بين رجل ورجل، وأصبح الجندى على المدفع يدمر أو يقتل عدواً لا يراه.

لقد كنا نتفوق عليهم فى عنصر الشجاعة والإيمان، وللأسف لم يعد حسم المعارك الحديثة متوقفاً على ذلك فى المقام الأول، بل أصبح متوقفاً على العلم والتأهيل، وهو ما كانوا يتفوقون علينا فيه دون شك

لقد كانت البلاد العربية فى ذلك الوقت محرومة من العلم والاتصال بالعالم الخارجى وانعكس ذلك على قواتها وجيوشها .. وقد بدا ذلك واضحا فى حرب فلسطين التى كانت البداية الحقيقية لوضع أيدينا على بيت الداء وعلة العلل.

ورغم عدم التكافؤ فى التسليح بيننا وبين القوات الإسرائيلية ، وعدم التكافؤ فى مستوى العلم والخبرة بين جنودنا وجنودهم، إلا أن الإسرائيليين لم يتفوقوا علينا فى معركة واحدة من المعارك التى دارت فى البداية، لقد انتصرنا عليهم فى جميع هذه المعارك التى واجهناها فيها.

ذلك على الرغم من قلة خطوط الإمداد من الذخيرة لكل الأسلحة التى كانت فى أيدينا، وألف باء العلوم العسكرية تقول بضرورة توافر عدد من خطوط الذخيرة لكل بندقية أو دبابة أو مدفع .. وكانت الخطوط المتوافرة لدينا من الذخيرة أقل من المعدلات التى يشترط توافرها فى علم الحرب بكثير.

ولقد استغل الملك فاروق وأسرته وحاشيته الفاسدة ظروف الحرب للإثراء غير المشروع بالمتاجرة فى السلاح والذخيرة الفاسدة .. وهذه قصة باتت معروفة للجميع. وهو ما كان له أكبر الأثر فى الهبوط بمستوياتنا كمقاتلين، بالإضافة إلى الأثر السلبي فى سير العمليات العسكرية ضد القوات المعادية.

.. وكانت القاهرة مع اقتراب عام ٤٧ من نهايته قد امتلأت بالشعارات المعادية لليهود .. والدعوة إلى الجهاد فى فلسطين .. ووسط هذا السخط الشعبى الجارف، لم يجد فاروق بدا من إعلان الحرب على اليهود.

وقبل أن تتحرك القوات المصرية إلى فلسطين، رأى الملك أن يستعرضها بنفسه ليرفع من معنوياتها المرتفعة بالفعل .. وبعد أن انتهى من ذلك عاد إلى قاعة البكارة بنادى السيارات ليقول بخيلاء لحاشيته من الإيطاليين .. «احضروا لى أعدائى اليهود حتى آخذ أموالهم» !!..

لقد اعتاد فاروق أن يقامر كل ليلة مع عدد من رجال المصارف وأثرياء اليهود

على موائد القمار فى نادى السيارات .. وكانوا يتعمدون الخسارة لكى يسعد الملك، وذلك مقابل الحصول على ترخيصات تصدير واستيراد وسلع كان من المحظور تصديرها أو استيرادها.

ولقد حاول محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء أن يتحدث مع الملك فى هذا الأمر فقال له الملك: «هذه هى حياتى.. وشئونى الخاصة وليس لك ولا لآى شخص أن يتدخل فيها».

فأجابه النقراشى قائلا:

«لا .. إن حياتك لم تعد من شئونك الخاصة .. إن اليهود أعداؤنا ، والشعب يلاحظ أن كثيرا من المقربين لك من اليهود ، ولذلك فإن المواطنين يتساءلون الآن كيف يحيط الملك نفسه بهؤلاء اليهود أعداء مصر وجواسيس إسرائيل».

أجابه فاروق قائلا:

«إننى ألعب القمار معهم كى أحصل على أموالهم إنهم يخسرون وأنا أفوز».

قال النقراشى : «إذا خسروا.. فإن هذا كفى بأن يجعلك تشعر بأنهم أصدقاء وهناك مسألة أخرى : إن هذه دولة إسلامية وأولئك الذين تلعب القمار معهم أعداء للإسلام».

قال فاروق: «إننى لا أقامر فى الشارع».

فرد عليه النقراشى : «لكن يوجد أعضاء كثيرون فى النادى من المسلمين والمسيحيين ومن المواطنين والنزلاء والخدم، ولا بد أنهم يعودون إلى منازلهم ويخبرون زوجاتهم وأصدقاءهم بأنك تلعب القمار مع اليهود، وتقضى معظم وقتك معهم، وتجيئهم إلى طلباتهم غير المشروعة».

قال فاروق متبرما: «إذا كان كل شىء أفعله سوف يتعارض مع حياتى الخاصة، فأنا لا أريد العرش» !!

قال له النقراشى : «إن الشارع المصرى هو انعكاس لرأى عامة الشعب، وحينما تخسر الشعب، فلن يبقى لك شىء تكسبه».

وبالفعل كان كل ما يهم فاروق هو أن يكسب على مائدة القمار .. أما نتيجة الحرب الدائرة فى فلسطين فكانت لا تعنيه فى شىء، ولهذا حدثت المأساة.

وعلى الرغم من قلة العتاد الحربى لدينا فقد كنا نلبى فى حدود إمكانياتنا بعض طلبات الجيوش العربية الأخرى من هذا العتاد، ولقد أرسلت السعودية كتيبة بقيادة العقيد الطاسان كانت تحتل مواقعها فى قطاع غزة، وكانت هذه الكتيبة تعتمد علينا فى أغلب تسليحها لتستطيع مواصلة الحرب.

وإذا كان بعض القادة والمسؤولين العرب قد خانوا أو فرطوا أو تواطأوا فإن ذلك وللأسف الشديد ، كان موقف بعض القادة الميدانيين على الجبهات العربية، فقد اكتشفنا أن قائد أحد الجيوش العربية التى كنا نمددها بالسلاح لمواصلة الحرب، كان يقوم بمقايضة تلك الأسلحة بالمخدرات مع اليهود، وكانت الخطة أن يواصل استنزاف السلاح الذى فى حوزتنا، مهددا بإيقاف القتال إذا لم نمدده بالسلاح، فإذا حصل على ما يطلبه من سلاح قام بتسليمه لليهود مقابل شحنات من المخدرات، كان يتاجر فيها هو وبعض الضباط العاملين معه.. والغريب أن حكومته التى عينته قائدا لجيشها فى فلسطين لم تكن تعلم شيئا عن ذلك.. إذ أنه كان يفعل ذلك لحسابه الخاص مع مساعديه من كبار الضباط.. وحينما علم بذلك اللواء فؤاد صادق قائد القوات المصرية أصدر أوامره بسحب تلك الكتيبة إلى الخطوط الخلفية وأن تحل محلها قوات مصرية.

كذلك فقد ارتكب قائد عام الجيوش العربية خيانة لا تغتفر حيث كانت تصب عنده كل المعلومات عن موقف الجيوش العربية بدعوى التنسيق فيما بينها، ولكن ظهر أنه كان يقوم بإيصال تلك المعلومات أولا بأول للحكومة الإنجليزية وللقيادة الإسرائيلية التى كان يجتمع بعدد من ضباطها من وقت لآخر فتغير إسرائيل من خططها وتحركاتها العسكرية بمقتضى المعلومات التى تصلها عن طريق هذا الملك العربى.

كذلك فقد أمر بسحب الجيش من المواقع التي كان يحتلها في مواجهة القوات الإسرائيلية عند مدخل مدينة الخليل دون أن يقوم بإخطارنا بذلك، وكان هناك تنسيق تام بين قواتنا والقوات الأردنية بقيادة العقيد عبدالله التل في العمليات العسكرية التي تجرى في ميدان القتال، ولكننا فوجئنا ذات صباح بسيل من القذائف ينهمر على قواتنا من التلال التي كانت تتمركز فيها القوات الأردنية ثم تبين لنا بعد قليل أن القوات الأردنية قد تم سحبها بمنتهى السرية لتخلي مواقعها للقوات الإسرائيلية دون أن يخبرونا بذلك، ولقد انسحبت هذه القوات في وقت لم تكن فيه أوضاعها القتالية تستدعي ذلك على الإطلاق.. وقد احتج القائد عبدالله التل على أوامر الأمير عبدالله بخصوص هذا الانسحاب غير المبرر فأصدر الأمير عبدالله أمرا بعزله على الفور وإبعاده عن جبهات القتال ليبقى الجيش الأردني تحت قيادة الجنرال جلوب البريطاني.

وكنت بحكم موقعي رئيسا للإشارة والاتصالات برئاسة القوات، أطلع على كثير من الأسرار المتعلقة بسير العمليات على أرض القتال وبالاتصالات السياسية بين الحكومات العربية، وبعد قرار الأمم المتحدة بوقف القتال في نوفمبر ٤٨ ، اتصل بنا الدكتور محمود فوزي الذي كان يرأس وفد مصر في الأمم المتحدة في ذلك الوقت ، وحذرنا بشدة من قبول وقف إطلاق النار لأنه سيمنح اليهود فرصة كبيرة لالتقاط الأنفاس وإعادة تسليح جيوشهم أثناء توقف العمليات، ولكن أحدا لم يستمع إلى تحذير الدكتور فوزي الذي ثبت صدقه فيما بعد.. فقد كانت القيادة العسكرية المصرية في القاهرة غير مؤهلة لتقدير الموقف العسكري تقديرا سليما، حيث كان حيدر باشا قائدا عاما للجيش بينما كان عثمان المهدي كبير الياوران والقائم بأعمال رئيس أركان حرب الجيش لا يفقه شيئا في الأمور العسكرية على الرغم من كثرة النياشين التي وضعها على صدره لتزين بذلته العسكرية..!

وقد صدرت إلينا الأوامر من هؤلاء القادة بالقاهرة لوقف إطلاق النار بناء على قرار الأمم المتحدة، فامثلنا للأوامر على مضض، لأن الموقف العسكري في الميدان كان لصالحنا حتى صدور الأمر بوقف القتال.

وفى ذلك الوقت كنا قد نجحنا فى تجنيد ضابط سويدى من قوات الطوارئ ليقوم بإمدادنا ببعض المعلومات عن القوات الإسرائيلية فى ميدان القتال.. وقد جاءنا هذا الضابط السويدى فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٤٨ بتقرير يقول فيه: إن القوات الإسرائيلية يجرى تجميعها من جميع الجبهات لتتجه جنوبا حيث توجد القوات المصرية التى لم يبق غيرها فى مواجهة اليهود حتى إذا ما أمكنهم تحقيق نصر عسكري ضد القوات المصرية فإن الحرب تنتهى لصالح إسرائيل.

أخذنا الشك فى تقرير الضابط السويدى، فقد كانت القوات العربية فى أوضاع ممتازة خاصة القوات العراقية التى لم يكن يفصلها عن تل أبيب غير ١٢ كيلومترا فقط. أى أنها على مسيرة نصف ساعة لتنتهى الحرب لصالح العرب.

ولذلك فقد اتصل بى اللواء فؤاد صادق قائد القوات المصرية، وطلب منى التنبيه على قائد القوات الجوية المصرية بإرسال طائرتين مصريتين لعمل مسح شامل للجبهة الشمالية حيث تتمركز القوات العراقية للتأكد من صحة المعلومات التى أرسل بها إلينا الضابط السويدى.

وبالفعل عادت الطائرات ومعها صور وخرائط الأوضاع للقوات العراقية والإسرائيلية فى الجبهة الشمالية، وتبين لنا من دراسة هذه الخرائط أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت بالفعل من مواقعها المواجهة للقوات العراقية حتى دون أن تترك ما نسميه بالهياكل الخداعية للتعمية والتضليل.. وهذا ما جعلنا نشك فى أنها انسحبت بناء على اتفاق ووفق خطة معينة بين اليهود ونورى السعيد وأطراف عربية أخرى.

ولذلك استدعانى اللواء صادق وطلب منى إرسال برقية عاجلة إلى اللواء نور الدين محمود قائد القوات العراقية، أطلبه فيها بالتقدم فورا لاحتلال حيفا وتل أبيب حيث لا توجد أية قوات إسرائيلية يمكنها إيقاف تقدم القوات العراقية.

وكنت حينما وصلت إلى ميدان المعركة فى فلسطين لأشرف على الاتصالات

السلكية واللاسلكية بين الجيوش العربية، قد قمت على الفور بعمل شبكتين لاسلكيتين، الأولى للاتصال بين قيادة الجيوش العربية والثانية للاتصال بين ریاسات الحكومات العربية المشاركة بقواتها فى الحرب.. وذلك حتى يتيسر لنا التنسيق بين الجيوش فى الميدان، كذا بين العواصم العربية لإمدادهم بانتظام بالمعلومات والأخبار التى يهمهم معرفتها عن سير العمليات فى كل الجبهات ليأخذوا ذلك فى حساباتهم العسكرية والسياسية... وكان يوجد ضابط اتصال مصرى بكل مركز من مراكز قيادة هذه الجيوش العربية ليشرف على تشغيل أجهزة الاتصال فيه، وهى أجهزة حديثة من طراز أمريكى، كنا قد حصلنا عليها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد جهد جهيد.

وأرسلت على الفور إشارة إلى اللواء الركن نور الدين محمود قائد القوات العراقية فى الميدان أخطره فيها بتعليمات اللواء فؤاد صادق لكى تتقدم القوات العراقية مباشرة لاحتلال حيفا وتل أبيب، وقد تلقى اللواء نورالدين شخصيا منى هذه الإشارة بنفسه، وأبلغنى الرد عليها فوراً: «وصلتنا إشارتكم وسنقوم بتنفيذها فوراً».

وانتظرنا يوما ويومين وانتظرنا على أحر من الجمر أن تأتينا معلومات من قيادة القوات العراقية تفيد بتحركها لاحتلال حيفا وتل أبيب فقد كان ذلك يعنى انتهاء الحرب لصالح القوات العربية ولكننا انتظرنا دون جدوى.. فذهبت إلى أجهزة الاستماع التى كنت قد أقمته فى مركز قيادة القوات المصرية للاستماع إلى الإذاعات العربية العاملة بالمنطقة مثل الإذاعة البريطانية فى قبرص وصوت أمريكا ومونت كارلو، وإذاعة لندن العربية. ولكن خبرا واحدا لم يذع عن أية تحركات للقوات العراقية تجاه تل أبيب وحيفا.

وكنت أقوم بعمل تقرير إخبارى ثلاث مرات يوميا لأقدمه إلى قائد القوات المصرية اللواء فؤاد صادق عن سير العمليات بجميع الجبهات العربية ولكنى لمدة يومين لم أقدم له تقريراً واحداً انتظارا لخبر احتلال القوات العراقية لتل أبيب وحيفا، فقد كان هذا هو الخبر الأهم الذى ننتظره جميعا.

واستبد القلق باللواء فؤاد صادق الذى كان شغوفاً لسماع أنباء استيلاء القوات العربية على حيفا وتل أبيب فكان يتصل بى كل ساعتين تقريباً ليستحثنى على تزويده بالأخبار، ولكن من أين لى أن آتى بالأخبار إذا كان شىء لم يحدث على أرض الواقع؟

أمرنى اللواء صادق بالاتصال بقائد القوات الجوية المصرية اللواء الجوى محمد أبو رابية لأطلب منه إرسال طائرتين مصريتين للكشف عما يحدث فى الجبهة الشمالية ووضع القوات العراقية هناك.. كما طلب منى أن أتصل باللواء نورالدين محمود قائد القوات العراقية لأستعلم منه عن أسباب عدم تحريك قواته حتى الآن.

قمت بالاتصال بقيادة الجيش العراقى وطلبت أن أتحدث مع القائد نورالدين محمود شخصياً ولكنهم أخبرونى بأنه غير موجود وطلبت نائبه فأخبرونى أنه أيضاً غير موجود، وطلبت رئيس أركان الحرب فقالوا إنه يمر على الجبهة ويتعذر الاتصال به وفهمت من هذه الإجابات المائعة أنهم لا يريدون التحدث معى، وأنهم ينكرون وجودهم لهذا السبب.. وعلى الفور انتابنى إحساس بأن شيئاً غير عادى قد حدث. عادت الطائرات المصرية من مهمة الاستطلاع التى قامت بها فوق الجبهة العراقية.. وخطرنا بأن القوات العراقية تنسحب شرقاً فى اتجاه العراق..!!

حينما وصلتنى المعلومات بذلك أشفقت على اللواء صادق من سماعها، وطلبت من العميد أركان حرب الرحمانى رئيس الأركان المصرى أن يذهب معى لمقابلة القائد لننقل إليه المعلومات التى وصلتنا عن انسحاب القوات العراقية إلى الشرق فى طريقها إلى العراق.

دخلنا على اللواء صادق فوجدناه يذرع غرفة مكتبه بخطوات قلقة سريعة.. مثل الأسد فى قفص الحديد.. وما أن رآنى حتى صرخ فى وجهى.. إيه يا أمين فى الأخبار؟

قلت له وأنا فى غاية الحرج .. والله يا أفندم يبدو أن هناك أمورا تجري من وراء ظهورنا وليس لنا دخل فيها، لأنها تجري على مستوى الحكومات وبريطانيا. لأن انسحاب القوات العراقية إلى الشرق هو بلاشك جزء من مخطط سياسى تم الاتفاق عليه مع بريطانيا، ولا حيلة لنا الآن إلا أن نواصل القتال وحدنا بعد أن انسحبت كل الجيوش العربية من المعركة.

وحين سمع اللواء صادق هذه الأخبار المؤسفة، جلس على الكرسي ووضع رأسه بين يديه، وكان يبدو عليه منتهى العصبية والقلق، ثم انتفض صارخاً.. هات لى نور الدين محمود بسرعة على الخط ، قلت له بأننى حاولت الاتصال به عبثاً لمدة ٤ ساعات هو أو أحد كبار معاونيه، ولكنهم جميعاً تهربوا منى، ولم يقبل أى منهم أن يحدثنى على الخط.

كان نور الدين محمود ومعه عدد كبير من كبار الضباط العراقيين فى منتهى الإخلاص للقضية العربية، وكان إحساسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم لا يقل عن إحساس أى قائد عربى مخلص.. وكانوا على استعداد للتضحية بأى شىء فى سبيل كسب المعركة والانتصار على الصهاينة، ولكن الذى حدث كان بأوامر السلطات العليا، لأن نورى السعيد بالاتفاق مع السفارة البريطانية فى بغداد أقنعوا الملك فيصل بإقالة رئيس الوزراء مزاحم الباجهجي واعتقاله وتكليف نورى السعيد بتشكيل حكومة جديدة هى التى أصدرت أوامرها للقوات العراقية.. ففى الوقت الذى اتصلت فيه بالقائد العراقى نورالدين محمود لأبلغه بضرورة تحريك القوات العراقية تجاه حيفا وتل أبيب، تحدثت مع مزاحم الباجهجي رئيس وزراء العراق فى ذلك الوقت.. وقد كان رجلاً وطنياً وقومياً مخلصاً.. وأبلغته عن رغبة القيادة المصرية فى إصدار أوامره هو أيضاً إلى نور الدين محمود لاحتلال حيفا وتل أبيب فوافق الباجهجي مباشرة على ذلك وطلب منى أن أبلغ القائد المصرى بأن الأمر سيصدر فوراً لذلك إلى القوات العراقية.

وبالفعل أصدر الباجهجي من بغداد أوامره إلى نورالدين محمود بالتحرك فوراً

لاحتلال حيفا وتل أبيب.. ولكن حينما علم نوري السعيد بذلك ذهب إلى الملك فيصل الذي كان - لا حول له ولا قوة - وكان الذي يتولى كل السلطات الملكية خاله الأمير عبد الإله.. فصدرت أوامر الملك - على غير رغبته - بإقالة مزاحم الباجهجي وتكليف نوري السعيد بتشكيل وزارة جديدة، وقد تم تشكيل هذه الوزارة الجديدة في أقل من ٢٤ ساعة.

وفور تولى نوري السعيد رئاسة الوزراء أصدر أوامره إلى القائد الميداني نورالدين محمود بالانسحاب والعودة إلى العراق.. ولما أخبره نورالدين محمود بوجود أوامر لديه بالتحرك لاحتلال حيفا وتل أبيب وأنه بدأ التحرك فعلا.. قال له نوري السعيد «ماكو أوامر» انسحب فوراً في اتجاه بغداد.

وقد علمت في حينه أن بعض الضباط العراقيين في الميدان ثاروا على هذا التصرف وقرروا رفض تنفيذ أوامر نوري السعيد بالانسحاب معتبرين تنفيذ تلك الأوامر خيانة قومية، وقالوا أن نوري السعيد ينفذ سياسة بريطانيا والصهيونية العالمية اللذين اتفقا على تسليم أرض فلسطين للصهاينة لكي يقيموا عليها دولة آل صهيون .

وحين علم نوري السعيد بتمرد الضباط العراقيين على أوامره بالانسحاب، أرسل قوة للقبض عليهم ومعها بعض المظليين البريطانيين وتم القبض عليهم فعلا وأعيدوا قسراً إلى بغداد حيث تم إعدامهم شنقاً في ميدان الحسين ببغداد وظلت جثثهم معلقة على المشانق لمدة أسبوع.

وفي نفس الوقت صدرت الأوامر بمحاكمة عدد كبير من الضباط أغلبهم من الرتب الصغيرة وصدرت ضدهم جميعاً أوامر بالحبس والطرده من الجيش.

وقد اتضح لنا من هذه التصرفات أن بريطانيا كانت قد اتفقت مع قادة الصهيونية العالمية ومع الأمير عبدالله أمير شرق الأردن على تقسيم أرض فلسطين فيما بينهم مع السماح للأمير عبدالله بضم منطقة غرب الأردن إلى شرق الأردن وإقامة مملكة شرق الأردن وتنصيب نفسه ملكاً عليها، إن الصهاينة قد قبلوا

كم مرحلة أولى احتلال جزء من أراضى فلسطين لينطلقوا منه بعد ذلك إلى احتلال كل الأراضى الفلسطينية ثم التوسع شرقا وغربا لتنفيذ مشروع دولة آل صهيون من النيل إلى الفرات.

وبعد انسحاب القوات الأردنية والعراقية من الميدان لم يعد أمام الصهاينة فى الميدان سوى القوات المصرية، فقاموا بتجميع كل قواتهم التى كانت موجودة فى الجبهات الشمالية والشرقية ليخترقوا وادى القسيمة إلى بير لحفن على طريق الإسماعيلية - العريش ، ومن هناك يتقدمون شمالا لاحتلال العريش من الجنوب وذلك لمحاصرة القوات المصرية كلها فى المنطقة بين العريش وغزة وحتى يتعذر وصول أية إمدادات لهذه القوات من مصر.. وبمرور الوقت ومع استمرار القتال مع عدم وصول أية تعويضات تضطر القوات المصرية للتسليم لنفاد كل ما لديها من السلاح والذخيرة والغذاء.

وحينما وصلتنا تلك المعلومات صدرت لى الأوامر من قائد الجيش المصرى اللواء فؤاد صادق بالتحرك إلى وادى القسيمة لإقامة خط دفاعى لإيقاف تقدم اليهود.. وعلى الرغم من أن سلاح الإشارة كما هو معروف ليس سلاحا محاربا إلا أننى كنت قد تعلمت فنون القتال وتدربت على الحرب فى البعثات الثلاث التى أمضيتها فى إنجلترا وفى المناورات العسكرية التى شهدتها مع الفرقة السابعة بالجيش الإنجليزى.

وحينما وصلت إلى فلسطين قمت بتكوين «قول» محارب أطلقت عليه اسم «قول الفدائيين» كان أغلب قواته من جنود وضباط سلاح الإشارة، لمواجهة أى عدوان من اليهود على الجبهة المصرية التى كانت تمتد من غزة غربا إلى العوجة والمصلوح شرقا.

وتحركت مع هذا القول إلى وادى القسيمة، وهناك وجدت كتيبة مصرية ونصف آلاى من مدافع الهاون ٨١مم، وعددا من المتطوعين من جماعة الإخوان المسلمين، كانت روحهم عالية جدا وحماسهم زائدا ولكن تنقصهم الخبرة والتدريب على القتال.

فوجئت بقائد القوات وأركان حربه ينسحبان من ميدان القتال، ولم يبق سوى قائد كتيبة المشاة وقائد آلاى المدفعية والإخوان المسلمين.. فاتصلت بالقائد فى رفح لأبلغه بذلك فأمرنى بتولى قيادة المعركة بنفسى، فقلت لسيادته بأن كلا من قائد كتيبة المشاة وقائد المدفعية أقدم منى فى الرتبة.. ولكن سيادة القائد أصر على أوامره وقال لى بلهجة حاسمة أن هذه الأوامر غير قابلة للمناقشة.

وذهبت إلى المقدم أحمد عبدالغنى ورويت له ما حدث وقلت له إن المسئولية ليست من يتولى القيادة أو من الذى يصدر الأوامر، ولكن الأهم كيف يمكننا وقف زحف اليهود لكى لا يتمكنوا من محاصرة القوات المصرية، وأن مسئوليتنا هنا تاريخية تحتم علينا أن نتعاون دون أية حساسية.

واتفقت مع أحمد عبدالغنى وقرأنا الفاتحة على الصمود والقتال لآخر قطرة دم وآخر رجل وانضم إلينا قائد المدفعية.

وكانت القوات الاسرائيلية فى مواجهتنا تحت قيادة موشى ديان الذى كانت قد وصلته إمدادات أمريكية أهمها الدبابات الثقيلة «باتو» وبعض قطع مدفعية الميدان المتوسطة. وجلست مع المقدم أحمد عبدالغنى لرسم الخطة العسكرية لإيقاف تقدم الصهاينة واتفقنا على وضع فصائل الإخوان لحماية الجانب الأيمن للموقع الدفاعى ثم قمنا بتخطيط الموقع الدفاعى مع التركيز على المواقع المحتمل مرور المدرعات اليهودية منها وتمركزت القوات المصرية فى أوضاع تسمح لها بإطلاق القذائف على المدرعة اليهودية من الجنب وليس من المواجهة حيث تكون الإصابة أكثر تأثيرا.

وبدأت المعركة مع قوات موشى ديان واستمرت ثلاثة أيام كاملة وهو الذى قدر لها ثلاث ساعات فقط، ليصل بعدها إلى العريش وهنا تكتمل حلقة الحصار حول القوات المصرية.

فقد موشى ديان أعصابه لطول الوقت الذى استغرقته المعركة مع قوات لا تملك سوى البنادق والمدافع الصغيرة المضادة للدبابات وعدد قليل من مدافع

الهاون فى مواجهة الدبابات الأمريكية الحديثة وأكثر من لواءين من المشاة تعززهم مدفعية ميدان حديثة، واستمررنا فى إطلاق النار بتصميم عنيد ضد القوات الصهيونية المتقدمة حتى أن مواسير مدافع الهاون انصهرت من كثرة النيران وشدتها.

وحيثما رأى الإخوان المسلمون الم رابطون فى ميمنة قواتنا أننا صمدنا ثلاثة أيام كاملة لم نوقف خلالها إطلاق النار لحظة واحدة، تصوروا أننا فى وضع يسمح لنا بالهجوم، فقاموا بترك مواقعهم الدفاعية وخرجوا للهجوم دون إبلاغنا بذلك فتعرضوا للرشاشات اليهودية التى ألحقت بهم خسائر كبيرة، وبذلك انكشفت الجبهة اليمنى لقواتنا.

وحيثما أخبرت قائد الجيش بذلك فضلا عن نقص الذخائر والطعام والمياه أصدر أوامره بالانسحاب إلى بير لحفن.. وهناك قمت بتجهيز خط دفاعى فى أقل من ١٠ ساعات، ووضعت المدافع ٦ رطل المضادة للدبابات على جانبى الطريق الموصل من القسيمة إلى بير لحفن.. وفعلا أمكن لهذه المدافع أن تصيب الدبابات الأمامية للقوات الإسرائيلية التى كانت تتبعها المشاة المحمولة.

وترتب على ذلك تعطيل تقدم القوات الإسرائيلية حوالى ٢٤ ساعة، كانت ولاشك ساعات حاسمة إلا أنها مكنت القوات التى أرسلها سيادة القائد إلى العريش من تجهيز خط دفاعى جنوب العريش.

و بعد أن انسحبت بقواتى إلى العريش والتقيت مع قائد الكتيبة التاسعة التى أرسلها اللواء فؤاد صادق لمنع احتلال الصهاينة للعريش كانت الكتيبة التاسعة هذه بقيادة البكباشى نعمت وكان رئيس أركانها اليوزباشى عبدالحكيم عامر.

وصلت القوات الإسرائيلية بعد عدة ساعات من وصولنا إلى العريش فقررت القيام بعملية فدائية انتحارية لعلمى بعدم التكافؤ بين قواتنا والقوات الصهيونية المتقدمة ولم يعد هناك حل لمواجهة هذا الموقف إلا بعملية فدائية خاطفة ومفاجئة ضد القوات الصهيونية المهاجمة. وبالفعل تقدمت بقول الفدائيين محتميا بالباب

الموازية للطريق من الجنوب، ومرت أمامنا الدبابات الإسرائيلية وفي مقدمتها ثلاث دبابات أمريكية من طراز «باتون» وكانت هذه أول مرة يستخدم فيها الصهاينة هذا الطراز من الدبابات الذي كان قد وصل حديثا من أمريكا.. واستطاعت مدفعيتنا المضادة للدبابات أن تدمر الدبابتين الأماميتين، فتوقفت القوات اليهودية لفترة وانتهزت هذه الفرصة فعبرت التباب الموازية للطريق، وهاجمت قوات المشاة التي كانت تتقدم خلف المدرعات الإسرائيلية وفتحت عليها النار فجأة فتشتت على الفور وأخذت تجرى مذعورة على غير هدى ونحن وراءها نطاردها في الصحراء.

حينئذ لم تجد المدرعات الإسرائيلية أمامها غير الانسحاب بعد أن تشتت قوات المشاة المصاحبة لها. وهى القوات التي كانت ستحتل مواقعنا الدفاعية بعد أن تخرقها المدرعات.

واضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب لأن المشاة وهى التي تحتل الأرض وتحتفظ بها قد تشتت ولم يعد لها وجود فى الحسابات الإسرائيلية.

وأذكر أن عبدالحكيم عامر رئيس أركان الكتيبة التاسعة التي حضرت إلى العريش لتعزيز قواتنا.. قد أبلى بلاء حسنا فى تلك المعارك.. فقد كان - رحمه الله - ضابطا شجاعا لا يفرق بين الحياة والموت.

وحينما علم فؤاد صادق قائد القوات المصرية فى فلسطين بما قمت به فى معركة العريش رغم قلة الإمكانيات المتاحة لنا بالقياس إلى الإمكانيات المتاحة للقوات اليهودية المعادية.. طلب لى من قيادة الجيش بالقاهرة ترقية استثنائية، وكان قد تقدم بطلب مماثل لترقيتى استثنائيا بعد أن أبليت بلاء حسنا فى معركة وادى القسيمة، التى أمكننا فيها تعطيل تقدم القوات الصهيونية لمدة ثلاثة أيام.. وبذلك كنت الضابط المصرى الوحيد الذى طلبت له ترقية استثنائية مرتين أثناء سير المعارك فى فلسطين. وقال اللواء فؤاد صادق قائد القوات المصرية بفلسطين فى مذكرته التى قدمها إلى حيدر باشا قائد الجيش المصرى، أنه لولا هذا الضابط

وما قام به فى معارك القسيمة والعريش، لما عاد جندى واحد من القوات المصرية الموجودة فى فلسطين ولو كان القانون يسمح لى لخلعت رتبتي العسكرية - رتبة اللواء - ووضعتها على كتفيه.

وأنتى سوف أعلن ذلك على الضباط والقوات المصرية هنا فى الميدان.

فأرسل حيدر باشا إلى اللواء فؤاد صادق يطلب منه تأجيل إعلان هذه الترقية الاستثنائية حتى يوافق جلالة الملك على ذلك بعد المقابلة التى سيجريها معه قريبا.. وانتظرت أن تأتيني الترقية التى طلبها لى سيادة القائد ولكنها لم تأت.. وجاءنى بدلا منها مجلس عسكري عالٍ لمحاكمتى فى الميدان!!

والذى حدث أنه بعد معركة العريش وانسحاب القوات الإسرائيلية أن جمع القائد كبار الضباط المصريين فى مركز القيادة برفح وروى لهم ما قام به زميلهم أمين شاكر من عمل يستحق الثناء والتقدير، واستعرض معهم تطورات الموقف العسكري فى ميدان القتال. وكنت أقف مع زملائي الضباط محرجا من فرط الثناء الذى غمرنى به سيادة القائد، ومازلت أذكر الكلمة التى قالها سيادته فى هذه المناسبة إذ قال: «إننى طلبت ترقية استثنائية لبعض الضباط الذين أبلوا بلاء حسنا فى المعارك التى خاضوها، ليس ثمنا لما بذلوه من دماء زكية فى تلك المعارك، فالمقاتل لا يبيع دمه برتبة. ولكن تقديرا وعرفانا أمام التاريخ والأجيال، وحثا على المزيد من البطولة والفداء».

وبعد انتهاء اجتماع سيادة القائد مع الضباط، جاءنى عدد كبير من زملائي الضباط ليتحدثوا معى فى الوضع الذى أصبحنا عليه فى الميدان.. وانتقلنا إلى الحديث عن الأوضاع السيئة فى الجيش المصرى.. واتضح من المناقشات أن الملك وحاشيته يتحملون نسبة كبيرة من هذه المسئولية وانتهينا من ذلك إلى ضرورة العمل على إعادة بناء الجيش المصرى تسليحا وتدريبا، حتى يتسنى لنا التصدى مرة أخرى للقوات الإسرائيلية واستعادة الأراضى العربية التى احتلتها بالغدر والخيانة.

وقد كان مفهوما لنا جميعا أن الجزء الذى احتله الصهاينة من فلسطين ليس سوى رأس جسر إلى بقية الأراضى العربية تبدأ منه تنفيذ المخطط الصهيونى لإقامة دولة آل صهيون من النيل إلى الفرات.. ومع مرور الوقت سوف تتمكن إسرائيل من تحقيق حلمها وخاصة أنها أصبحت تحصل على الأسلحة الحديثة من طائرات وصواريخ من دول أوروبا شرقا وغربا.. فهى تتمتع بحماية وتأييد كتلتى الشرق والغرب معا.. وبذلك ستصبح رقبة مصر تحت وطأة السكين الإسرائيلى الذى لن تتردد إسرائيل فى استخدامه فى الوقت المناسب.

واستقر رأى الضباط فى مناقشاتهم على ضرورة أن يتولى قيادة الجيش المصرى بعد الحرب ضابط محترف يعرف ما الذى يجب عمله لبناء جيش حديث يمكنه مواجهة الأخطار التى تهدد مصر من دولة إسرائيل والصهيونية، وهذا ما فعلته الدول الكبرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد عينت أمريكا الجنرال ايزنهاور قائد قوات الحلفاء أثناء الحرب الثانية ، رئيساً لأركان حرب القوات الأمريكية فور انتهاء العمليات العسكرية .. كذلك عينت الحكومة البريطانية الفيلد مارشال مونتجومرى قائد العمليات العسكرية بأفريقيا وغرب أوروبا رئيساً لأركان حرب القوات البريطانية فور انتهاء الحرب.

واقترحنا لذلك أن يعين اللواء أركان حرب فؤاد صادق القائد العام للقوات المصرية فى فلسطين رئيساً لأركان حرب القوات المصرية بعد انتهاء الحرب ، فهو الأقدر، بحكم التجربة الحية بفلسطين ، على تقدير موقف القوات المسلحة المصرية واحتياجاتها من السلاح والتدريب ، لتصبح قوات حديثة قادرة على مواجهة الأخطار التى أصبحت تحيق بمصر بعد قيام إسرائيل .

وبعد انتهاء المناقشة وتحليل الموقف وقع اختيار الضباط المجتمعين على شخصيا لأذهب للقاهرة لكى أنشر هذا الكلام فى الصحافة المصرية لبناء رأى يؤيد هذه الأفكار الاستراتيجية الهامة.. لم يكن معظم هؤلاء الضباط من الضباط الأحرار، بل كانوا ضباطا وطنيين لا تربطهم بالضباط الأحرار أية علاقة تنظيمية ، وقد

ساعدتنا حرب فلسطين كثيرا لكي نضم إلى تنظيمنا - الضباط الأحرار - عددا كبيرا من الضباط الذين كانوا مترددين قبل ذلك في الانضمام إلينا ولكنهم بعد أن شاهدوا الأوضاع على حقيقتها في حرب فلسطين تأكد لهم أنهم سيواجهون حتما أوضاعا خطيرة لابد من العمل والإعداد الجاد لمواجهةها

وقد وقع اختيار الضباط على القيام بهذه المهمة لمعرفة العلاقة الوثيقة التي كانت تربطني بالأستاذ أحمد أبو النتح رئيس تحرير جريدة 'المصرى' فقد كنا جيرانا في حي العباسية لمدة تزيد على الثلاثة عشر عاما . كذلك كانت لى علاقة مع مصطفى أمين بدأت أثناء المعارك في فلسطين. حين كان يتصل بى من القاهرة ليحصل على أخبار المعارك في الميدان.. وكنت أزوده بها فى الحدود التى كانت لا تكشف عن مخططات القوات المسلحة أثناء سير العمليات.

وسافرت إلى القاهرة فعلا ، وتقابلت مع مصطفى أمين فى مكتبه بجريدة أخبار اليوم . ونقلت إليه رأى الضباط المصريين، وما انتهوا إليه من مناقشاتهم وتحليلهم للأوضاع بعد انتهاء الحرب.. وطلبت منه أن يبدأ حملة صحفية تطالب بالتغيير فى الجيش المصرى على النحو وبالشكل الذى استقر عليه الضباط المصريون الذين خاضوا التجربة الحية فى فلسطين، وطلبت منه ألا يذكر اسمى أو اسم أى من الضباط المصريين حتى لا تنتهم بالاشتغال بالسياسة فنطارد ونطرد.

وقلت لمصطفى أمين أن هذا الموضوع ليس موضوعا حزبيا أو سياسيا ولكنه موضوع وطنى فى المقام الأول، يجب أن يلقي موافقة وأذنا صاغية من الجميع بصرف النظر عن اتجاههم السياسى أو الحزبى.

وافقنى مصطفى أمين على كل ما قلته له ووعدنى بأنه سيفعل كل ما يستطيع لنشر تلك الأفكار والدعوة لها.. وناولته مقالا كنت قد أعدته للنشر بدون اسم بعنوان «دروس من الخارج» شرحت فيه الدروس التى استوعبتها الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية، والتغيرات الكثيرة التى أدخلتها على جيوشها مستفيدة من تجربة الحرب..

وتطرقت إلى الأسباب التى حدثت بأمريكا إلى اختيار ايزنهاور ليكون رئيسا لأركان حرب القوات الأمريكية، وأسباب اختيار الفيلد مارشال مونتهجومرى رئيسا لأركان حرب القوات الإنجليزية بعد الحرب، رغم وجود ضباط آخرين أقدم منه فى الرتبة كالجنرال الكسندر ولكن الحكومة البريطانية اختارت مونتهجومرى لأنه هو الذى خاض المعارك حتى نهاية الحرب. فأصبح الأقدم على فهم احتياجات الجيش البريطانى من كل من الكسندر وويفل. وفى نفس الوقت تم تعيين الجنرال الكسندر نائبا للملك فى كندا، وويفل نائبا للملك فى الهند حتى يصبح الفيلد مارشال مونتهجومرى هو الضابط الأقدم فى الجيش البريطانى.

وبعد الاتفاق مع مصطفى أمين على موضوع نشر المقال طلبت منه ألا يبلغ أحدا عن مصدر هذا المقال، خاصة السراى أو قيادة الجيش، وأن ينشر الموضوع كأنه رأى الجريدة.. فوعدنى مصطفى أمين بذلك.

وبعد يومين نشر مصطفى أمين المقالين بمجلة «آخر لحظة» التى كانت تصدر عن أخبار اليوم وكتب مقدمة ألح فيها بأن هذا هو رأى الضباط المصريين الذى نقله إليه ضابط مصرى جاء إلى القاهرة مندوبا عنهم.. ليس ذلك فقط.. بل حذف مصطفى أمين عبارات هامة من المقالين وصور آراءنا على أنها آراء قلة من ضباط الجيش، وليست آراء الضباط جميعهم.. وهذا يعنى أن السلطات المسئولة ليس عليها حرج إذا لم تستجب لهذه التوصيات.

ولم أفهم لماذا فعل مصطفى أمين ذلك مخلا باتفاقه معى، إلا حينما علمت عن طريق جنود التحويلة «السنترال» بقصر عابدين، وكانوا تابعين لسلح الإشارة الذى أنتمى إليه بالجيش، أن مصطفى أمين قد أجرى اتصالا هاتفيا فور انتهاء مقابلتى له برئيس الديوان الملكى أحمد حسنين باشا وأطلععه على كل ما دار بينى وبينه ومضمون المقالات التى تركتها عنده وآراء الضباط المصريين بفلسطين.

حينما سأله أحمد حسنين عن اسم الضابط الذى نقل له ذلك كله أخبره مصطفى أمين باسمى، فتذكرنى حسنين باشا بسبب المذكرة التى كان قد تقدم بها

اللواء فؤاد صادق طالبا ترقية استثنائية.. فقام أحمد حسنين - بطبيعة الحال - بإخبار الملك عما دار بين الضباط المصريين بفلسطين، واتصالهم بالصحافة للضغط على الملك والحكومة لإجراء بعض التغييرات فى القيادات العليا بالجيش. وأن الذى قام بذلك كله نائبا عنهم هو الضابط أمين شاكر الذى يطلب له اللواء فؤاد صادق ترقية استثنائية.

فأصدر الملك فاروق أوامره مباشرة بتشكيل مجلس عسكرى عال ليسافر إلى فلسطين فورا ومحاكمتى عسكريا فى الميدان بتهمة التحريض على التمرد والاشتغال بالسياسة والاتصال بالصحافة لنشر معلومات يمكن أن تثير الرأى العام، إلى آخر ما يمكن تلفيقه من اتهامات فى مثل هذه الحالات.

ووصل أعضاء المحكمة العسكرية إلى رفح وفوجئت بوجود صديقى الضابط ثروت عكاشة ضمن أعضاء المجلس وكان ثروت ضابطا وطنيا مخلصا وزمىلاً لنا فى تنظيم الضباط الأحرار، فضلا عن أنه كان جارى بالعباسية وصديقى وكان أحمد أبو الفتوح متزوجا من أخته، لذلك كله كان ثروت عكاشة فى منتهى الألم والأسف لاختياره ضمن أعضاء المجلس العسكرى الذى كلف بمحاكمتى.

وما أن وصلت المحكمة إلى رفح حتى هاج الضباط المصريون وثاروا فى وجه أعضاء المجلس وأمر اللواء فؤاد صادق باستدعائهم لمقابلته فى مكتبه وأبدى أمامهم دهشته واستياءه من القرار الذى اتخذته رئاسة القوات فى القاهرة لمحاكمة ضابط فى الميدان بدون استشارته، وأصر اللواء فؤاد صادق على أن يكون هو الشاهد الأول فى هذه المحاكمة.

وحينما سمع أعضاء المجلس ذلك من اللواء صادق أبدوا أسفهم الشديد مبررين موقفهم بأنهم مضطرون لتنفيذ الأوامر العسكرية التى صدرت إليهم من قائد الجيش حيدر باشا.. وهنا قال اللواء صادق أنه ليس من سلطة حيدر باشا أن يأمر بمحاكمة ضابط فى الميدان بدون علم قائد الميدان.

وطلب اللواء فؤاد صادق من أعضاء المجلس أن يعتبروه شاهد النفى الأول

فى المحاكمة؁ وأصر على أن يدلى بأقواله أمام المحكمة؁ وانضم إليه العميد أركان حرب الرحمانى قائد العمليات فى حرب فلسطين؁ وعلى أعضاء المجلس بعد ذلك أن يختاروا أى شخص آخر ليدلى بأقواله أمامهم فى المحكمة.

حاول أعضاء المجلس أن يقنعوا اللواء صادق بالاتصال بقائد الجيش حيدر باشا للتفاهم معه حول هذا الموضوع؁ فرفض اللواء صادق رفضا باتا وأصر على موقفه؁ قائلا لهم: إن القائد الذى لا يستطيع حماية ضباطه ورجاله لا يستحق أن يبقى فى موقعه لحظة واحدة.

والذى حدث فى أثناء ذلك شجع اللواء صادق على التمسك بموقفه الراض للمحاكمة؁ فقد تجمع العشرات من الضباط المصريين بعد أن تركوا مواقعهم القتالية وجاءوا من جميع الجهات إلى قيادة القوات فى رفح؁ حيث يوجد أعضاء المجلس العسكرى وقرروا الاعتداء على أعضاء المجلس وطردهم أو اعتقالهم.. وتقدم البعض الآخر لأعضاء اللجنة مطالبين بمحاكمتهم هم أيضا مع زميلهم الضابط أمين شاكى الذى لم يكن يعبر عن شخصه بل كان يعبر عنهم جميعا؁ وإذا كان ما قام به أمين شاكى يستحق المحاكمة؁ فإنهم يجب أن يحاكموا جميعا معه لأنهم جميعا شركاء فيما قام به أمين شاكى ويحكم من أجله الآن.

وحينما وصل أمر هذا التمرد فى صفوف الضباط المصريين بفلسطين إلى قيادة الجيش بالقاهرة؁ أصدر حيدر باشا قائد الجيش أوامره بعودة أعضاء المجلس العسكرى فورا إلى القاهرة وتأجيل محاكمة أمين شاكى إلى وقت لاحق. وقد ظل ملف هذه المحاكمة موجودا بدرجة مكتب رئيس التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة المصرية لمدة ثلاث سنوات حتى سقط بالتقادم.. وكان الرجل كلما قابلنى.. يقول لى مداعبا - وكان صديقا - إيه رأيك أخرج الدوسيه من الدرج؟

وهكذا ضاعت فرصة حصولى على ترقية استثنائية بسبب اشتغالى بهموم الجيش والوطن؁ فضلا عن أننى كنت مهددا بالطرد من الخدمة من صفوف القوات المسلحة.. وهو المصير الذى لقيه كل من اشتغل بالسياسة من الضباط المصريين قبل الثورة.

والحقيقة أن حرب فلسطين كانت هي المدرسة الحقيقية التي تخرجنا فيها جميعا، لم تكن فقط مدرسة تعلمنا فيها فنون الحرب والقتال، بل تعلمنا فيها أيضا القيادة والمواجهة والتعامل مع الظروف في أقصى درجات الصعوبة.

وكان جمال عبدالناصر - كما هو معلوم - محاصرا في ذلك الوقت في الفالوجا بعد أن تمكن اليهود من اختراق الجبهة بين أشدود والقدس وكانت قد وصلتهم أسلحة كثيرة خاصة من فرنسا وأمريكا وروسيا وتشيكوسلوفاكيا أثناء فترة الهدنة الأولى وحينما حاولوا دخول الفالوجا فشلوا ثلاث مرات متتالية في اقتحامها وتكبّدوا خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.. وكان قائد المعركة ضدهم في المرات الثلاث هو المقدم / جمال عبدالناصر الذي عرف منذ ذلك الحين كقائد عسكري فذ رغم صغر سنه ورتبته العسكرية

ولم يجد اليهود أمامهم إلا أن يستمروا في حصار الفالوجا حتى يضطر المصريون إلى الاستسلام بعد نفاد ما لديهم من الطعام والذخيرة.

وكانت آخر معارك اليهود ضد الجبهة المصرية هي معركة رفح التي أرادوا من خلالها احتلال مركز رئاسة القوات المصرية.. وقد تكبد اليهود في هذه المعركة خسائر كبيرة، ولكننا أيضا تكبدنا بعض الخسائر خاصة في المدرعات، لأن قائد المدرعات دفع بقواته إلى المعركة في وقت مبكر كانت الرؤية فيه محدودة وغير واضحة تماما.

كان كمال الدين حسين هو قائد المدفعية المصرية في هذه المعركة، وقد قمت بوضع جهاز لاسلكي له في خزان المياه الذي كان يكشف أرض المعركة ويطل على ميدان القتال وبذلك أمكن لكمال الدين حسين توجيه ضربات ألحقت بالعدو خسائر كبيرة.. المهم أننا نجحنا في تكبيد الإسرائيليين خسائر كبيرة فاضطروا للانسحاب بعد تسع ساعات من بدء المعركة.

لقد كانت هذه المعركة من أشد المعارك التي دارت بيننا وبين القوات الإسرائيلية في فلسطين، وكانت المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انتهت إلى ضرورة وقف النار والتفاوض لتحديد خطوط الهدنة.

وبناء عليه تم الاتفاق على عقد اجتماع فى رودس لبحث ترتيبات وقف إطلاق النار، والتي مثلنا فيها الصاغ محمود رياض الذى أصبح بعد الثورة وزيرا للخارجية ثم أميناً عاماً لجامعة الدول العربية.

وفى هذه الاجتماعات تم الاتفاق على خطوط وقف إطلاق النار مع وجود مناطق عازلة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى.

وفى عام ١٩٤٩ تقدمت إسرائيل بطلب إلى الأمم المتحدة لتصبح عضوا فيها وأعلنت إسرائيل بأنها ستلتزم التزاماً كاملاً بما تم الاتفاق عليه فى اجتماع رودس وأنها ستحترم الحدود المؤقتة بين إسرائيل والبلاد العربية المحيطة بها إلى أن يتم الاتفاق على الحدود النهائية.

وبناء على ذلك حصلت إسرائيل على موافقة أغلبية أعضاء الأمم المتحدة على قبولها عضوا بالمنظمة الدولية.. ولكن لم تمض أسابيع على قبولها كعضو فى الأمم المتحدة حتى تنكرت لكل ما سبق أن أعلنته من عهود، وقامت باحتلال المناطق العازلة بين خطوط الهدنة التى نصت عليها اتفاقية رودس، ثم تقدمت جيوشها لاحتلال بعض الأراضى العربية بحجة ضمان أمن إسرائيل.. وبذلك وضحت نوايا إسرائيل العدوانية والتوسعية منذ الأيام الأولى لوضعها على خريطة العالم، وأنها لن تتخلى عن حلمها فى إقامة دولة آل صهيون من الفرات إلى النيل، وحينما سأل داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة بن جوريون عن حدود إسرائيل: قال بن جوريون إن حدود إسرائيل هى الخطوط التى يصنعها جنود إسرائيل فى أى معركة بيننا وبين العرب.

إذن لم يخف بن جوريون أو أى من القادة الصهاينة نزعاتهم التوسعية على حساب الأرض العربية، بدعوى أنهم جاءوا إلى الأرض التى وعدهم بها الرب.. من النيل إلى الفرات، وقد كتبوا ذلك على لوحة من الرخام تعلى مدخل الكنيسة الإسرائيلى.. من النيل إلى الفرات.. هذه هى حدود إسرائيل. دولة التوراة المقدسة.

وحين سأل ديجول بن جوربون عن الحدود التي تريدها إسرائيل لكي يتفاهم مع العرب بشأنها، لم يشأ بن جوربون أن يرد عليه وتهرب من الإجابة. ولا يمكن لنا أن ننسى ما قاله بن جوربون أن إسرائيل ذات الحدود الثابتة هي إسرائيل المحكوم عليها بالموت.

والذى حدث بعد وقف إطلاق النار أنه تم سحب القوات المصرية من الفالوجا بقيادة العميد سيد طه وكان رئيس أركان قوة الفالوجا وقائدها الميداني هو جمال عبدالناصر.. وحينما وصل عبدالناصر إلى مركز قيادة الجيش المصرى فى رفح، نزل معى فى غرفتى بمبنى القيادة وأمضينا الليل نتحدث عما سيفعله تنظيم الضباط الأحرار لإزاء الأوضاع الجديدة التى حدثت أثناء حرب فلسطين بعد أن تأكد لنا أن الذين يحكمون البلد إما خونة وإما جهلة، وهم الذين أوصلونا إلى ما نحن فيه من أوضاع سيئة ومرتدية.

واتفقت مع عبدالناصر فى تلك الليلة على سرعة العودة إلى نشاطنا المكثف فور رجوعنا إلى القاهرة، لاستغلال مناخ الاستياء الناجم عن الهزيمة فى فلسطين قبل أن يخبو تأثيره فى نفوس الضباط لضم أكبر عدد ممكن إلى تنظيم الضباط الأحرار.. وبالفعل فبعد عودتنا إلى القاهرة، بدأنا مباشرة فى بذل أقصى جهد ممكن لضم وتعبئة ضباط الجيش خاصة الذين حاربوا فى فلسطين واستطعنا فى فترة وجيزة أن نجند عددا كبيرا من هؤلاء الضباط مستغلين مناخ الاستياء العام الذى كان يسود القوات المسلحة فى ذلك الوقت.. ولكن وللأسف كانت هناك قطاعات من الجيش تدين بالولاء الكامل للملك والسراى، مثل سلاح البحرية، الذى كان قائده فى ذلك الوقت اللواء بحرى علوى باشا، وكان ملكيا أكثر من الملك - كما يقولون - فشد من الرقابة الصارمة على ضباط البحرية، خاصة أن الشائعات كانت تتناثر هنا وهناك عن وجود معارضة قوية للملك فى صفوف القوات المسلحة، ووجود بعض التنظيمات السرية التى تعمل على خلع.

وفى هذا المناخ، بدأ الملك يحس بأن الجيش الذى وقف معه وسانده فى ٤ فبراير عام ٤٢ ضد الإنجليز، عندما حاصروا القصر بالدبابات ليفرضوا عليه

تكليف النحاس باشا بتشكيل وزارة جديدة ، وطرده على ماهر الذى كان يتصرف بطريقة تدل على منتهى السذاجة والغباء ، وكما لو كانت بريطانيا لا تخوض حرب بقاء أو فناء.. هو نفسه الجيش الذى يعتبره الآن امتدادا للسفارة البريطانية فى قصر الدوبارة فأصبح لا يطيق أن يراه على كرسى العرش فى مصر، ويسعى للإطاحة به متحينا الفرصة لذلك.

وقد نشطت أجهزة الملك ومخابراته فى البحث عن العناصر المعارضة فى الجيش، واستطاعوا بالفعل أن يتوصلوا إلى معرفة عدد من أسماء الضباط الأحرار الذين يشكل وجودهم بالجيش خطرا على الملك ، وكان جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين ومجدي حسنين وأنا فى تلك القائمة التى استطاعت أجهزة الملك التوصل إليها واكتشاف نشاطها.

وقد طلب الملك من حيدر باشا قائد الجيش وقتئذ أن «يتغدى بنا قبل أن نتعشى بهم».. وكانت النية تتجه إلى تلفيق اتهامات لنا ومحاكمتنا عسكريا بتهمة الخيانة وعقوبتها الطرد من العمل فى القوات المسلحة والسجن لسنوات طويلة.

لم يوافق حيدر باشا على تلك الفكرة وقال للملك إنه لا يستطيع ضمان نتائجها، وخاصة أن هؤلاء الضباط لهم شعبية كبيرة فى الجيش، ولهم أتباع كثيرون فى الوحدات التى يخدمون بها.. ويخشى لو حدث ذلك أن يثور الجيش وتحدث فتنة تعجل بالثورة وتأتى بنتائج عكسية لما يريدون التخطيط له.

واقترح حيدر باشا بدلا من ذلك أن يقوم بنقلنا إلى وحدات ليست محاربة مثل سلاح المهمات أو خدمة الجيش أو الأشغال العسكرية، فوافق الملك بعد تردد على هذا رأى وبالتالى صدرت الأوامر بنقل عبدالناصر إلى كلية أركان الحرب، وعبدالحكيم عامر - الذى كانت جدته ابنة خالة حيدر باشا - نقل إلى رئاسة سلاح المشاة حيث أسندت له وظيفة إدارية.

أما أنا فقد تقرر نفى إلى إيطاليا بحجة القيام بأمورية تتعلق بشراء أجهزة لاسلكية لسلاح الإشارة، كما نقل صلاح سالم للعمل فى رفح، وقد تم تنفيذ كل ذلك فى أيام معدودات.

2

ثورة في الكواليس

أول مدير لمكتب عبد الناصر

أمين شاكس يروى:

ثورة فى الكواليس

على أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، حاولت بطانة الملك فاروق أن تقدمه لنا فى صورة الرجل الوطنى الذى يحافظ على استقلال مصر وكرامتها فى مواجهة الاستعمار البريطانى ، وقد دعانا البعض إلى الثأر لكرامة الملك التى هى كرامة مصر وأخفوا بكل الطرق الممكنة الدور القذر الذى كان يقوم به فاروق وبطانته الفاسدة والتى أرغمت الإنجليز على محاصرة القصر لإسقاط وزارة على ماهر وطلب تشكيل وزارة جديدة برئاسة النحاس باشا رئيس حزب الأغلبية .. ولم تفلح معنا المحاولات التى قامت بها بطانة الملك لوضعه فى صورة المدافع عن كرامة وحقوق مصر فى مواجهة الإنجليز ، فقد كنا نعلم أنه هو والإنجليز فى سلة واحدة ، وأنه رمز للفساد والتخلف والقهر والاحتلال .. وكان حزب الوفد .. رغم محاولات التشهير به - التى قام بها الملك وبطانته - هو حزب الأغلبية الشعبية، ولم يكن الوفد حتى هذا التاريخ قد تلوث أو لحق به ما لحق بالأحزاب الأخرى من فساد وانحلال .. فقد كانت غالبية الأحزاب التى تحكم فى ذلك الوقت هى أحزاب الملك والإنجليز .. كان حسين سرى قريب "الملكة فريدة" وهذه هى كل مؤهلاته التى تولى رئاسة الوزارة بمقتضاها ، وكان على ماهر وأحمد حسنين هما اللذان أفسدا الملك وجاءا به إلى العرش قبل أن يبلغ السن القانونية ليسهل التأثير عليه وتوجيهه وهكذا كان معظم من تولى الوظائف العامة

فى ذلك الوقت ، إما قريباً من الإنجليز أو قريباً من القصر ، وعلى سبيل المثال كان الدكتور على الشمسى "خال على صبرى" مجرد مدرس فى إحدى المدارس الثانوية بالشرقية ، وكان قد حصل على الدكتوراة من سويسرا وموضوعها «الأسباب التى من أجلها يجب أن تظل بريطانيا فى مصر» وعند عودته كوفئ بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى الذى كان يقوم وقتئذ بوظيفة البنك المركزى أيضاً ، ولم يكن «على» من عائلة غنية أو لها قيمتها فى بلدها «ههيا» من بلاد مديرية الشرقية ، وكان هو أحد القلائل من عائلته الذين حصلوا على شهادة جامعية وكذا شقيقه عبد الحليم الشمسى ، أما باقى الأسرة فكانوا يعملون أجراء فى أراضى الغير .. وكذلك فإن اختيار على الشمسى لمنصب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى كان محل استغراب شديد فى ذلك الوقت ، ولكن إذا عرف السبب بطل العجب .

وإذا كان الولد لخاله كما يقولون فى مصر فإن على صبرى كان صورة طبق الأصل من خاله على الشمسى العميل البريطانى .

وهذا مجرد مثال بسيط لمعظم - إن لم يكن كل - من تولى مناصب عامما من مناصب الحكم والحكومة فى عهد فاروق .

ووسط هذا المناخ السياسى كان عبد الناصر ضابطاً فى «منقباد» بمحافضة أسيوط بعد أن تخرج من الكلية الحربية ، وقد تعرف على أنور السادات هناك ، أما عبد الحكيم عامر فقد تعرف عليه عبد الناصر فى مكتبة الكلية الحربية ، حيث كانت تجمعهما معا هواية القراءة ، وكان عبد الحكيم طالبا فى نفس الفصيلة التى يرأسها عبد الناصر بالكلية الحربية . كما كان كلاهما من محافظات الوجه القبلى ، كان عبد الحكيم من محافظة المنيا وعبد الناصر من محافظة أسيوط التى تجاورها وبعد أن خدم عبد الناصر فترة فى «منقباد» نقل إلى القاهرة وعين مدرسا فى الكلية الحربية ، وقد نجح نجاحاً كبيراً كمدرس لأنه كان يتمتع بموهبة اكتساب ثقة تلاميذه وحبهم له ، ولهذا ارتبط به طلابه حتى بعد أن تخرجوا من الكلية مما سهل عليه البدء فى تنفيذ فكرته فى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ، حيث كان

الضباط ممن كانوا تلاميذه بالكنية الحربية أول من انضم إلى هذا التنظيم وهكذا بدأ تنظيم الضباط الأحرار حيثما لأنه لم يكن هناك الحادث السياسى الذى يستدعى سرعة التكتيل واحشد وتسحين الموقت . وكنا نواجه صعوبات كثيرة فى ذلك الوقت فى ضم الضباط إلى تنظيمنا. نظرا لأن كثيرا من الضباط لم يكونوا قد اقتنعوا بعد بنكرة إنشاء تنظيم فى الجيش يعادى الملك .. كذلك فقد كانت قيادات الأسلحة المختلفة بأخيش تابعة للملك وتدين بالولاء الكامل له

وفى الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٥٠ فى عهد حكومة حسين سرى باشا نسيب الملك . كان وزير الداخلية هو السيد محمد هاشم زوج ابنة سرى باشا وحينها قال الناس أن هذه انتخابات بين مرشحي السراى ومرشحي الشعب .

وكان الشعب فى ذلك الوقت قد تبين أن فاروق لم يكن سوى جزء متمم للاحتلال الإنجليزي فى مصر وأن كليهما يسير فى نفس الاتجاه ويعمل من أجل الأهداف ذاتها

وكان فاروق يعتقد بأن بقاءه واستمراره رهين بعلاقته الطيبة بالحكومة البريطانية والمندوب السامى البريطانى . شأنه فى ذلك شأن أسلافه . فجده الحديوى توفيق هو الذى استدعى الإنجليز إلى مصر لحمايته من ثورة أحمد عرابى .

وقد جاء فوز الوفد فى تلك الانتخابات ليؤكد فشل المحاولات التى قامت بها بطانة الملك والمحيطون به لتصوير فاروق على أنه - وليس الوفد - هو النقيض للإنجليز فى مصر .

وفى حقيقة الأمر فإنه لم يكن حزب الوفد هو الذى اكتسح الانتخابات بل كان الشعب هو الذى أراد أن يلحق الملك درسا . ولكن حزب الوفد - بكل أسف - خذل الشعب بعد أيام فقط من تلك المعركة الحامية . حين ذهب النحاس لأول مقابلة له مع الملك بعد الانتخابات .. ليقول له " لا أريد أكثر من أن أقبل يديكم الكريمتين " .. وقد اضطر الوفد لاتخاذ هذا الموقف المتخاذل أمام الضغوط التى

كان يمارسها عليه الإقطاعيون وأصحاب النفوذ والمصالح غير المشروعة من الأثرياء والباشوات الذين كانوا وللأسف قد لجحوا فى التسلل إلى صفوفه واحتلال مواقع القيادة فيه .

وكانت حرب ٤٨ التى خضناها فى فلسطين نقطة تحول كبيرة فى تنظيم الضباط الأحرار - فقد تأكد لنا أن الملك ليس فقط جزءا متمما لدور بريطانيا فى مصر بل إنه خائن فعلا بما قدمه لنا من أسلحة فاسدة قتلت من جنود الجيش المصرى أكثر مما قتلت من اليهود .

وحينما فاحت رائحة الفضيحة قدم الملك اثنين من كبار الضباط مع الأمير عباس حلیم ككبش فداء ليمتص غضب الشعب ووافق على التحقيق معهما وتقديهما للمحاكمة .. وكان عباس حلیم يتعامل مع تاجر يهودى يقيم فى زيورخ بسويسرا يجلب لهم الأسلحة الفاسدة التى كانت لاتختبر قبل إرسالها إلى الجيش فى الميدان .

وكان ما حدث فى حرب ٤٨ من خيانة وغدر رغم أنه ترك فى نفوسنا جرحا غائرا إلا أنه وفر لنا فرصة كبيرة لضم عدد كبير من الضباط إلى تنظيم الضباط الأحرار .. قالتردد وأحيانا اللامبالاة قد حل محلها التصميم العنيد بالثأر ممن خذلونا فى الداخل وفى بعض البلاد العربية والأخذ بالثأر من العصابات الصهيونية التى ثبت أنها مقدمة لمخطط استعمارى استيطانى كبير يقوم على احتلال أجزاء من وطننا العربى لإقامة دولة آل صهيون .. لقد صممنا على أن نرغم الخونة والمجرمين على دفع فاتورة الحساب لما ارتكبوه من جرائم وخيانات فى حق مصر وفى حق الوطن العربى والمستقبل العربى ، وما سترتب على ذلك من نتائج على أكبر جانب من الخطورة والضرر ، ولعل مايعانيه شعب فلسطين الآن ، والأوضاع المتردية ، والانهيار المتتالى فى اقتصاديات الدول العربية حتى الدول المنتجة للبترول أصدق دليل على ماتوقعناه من آثار مدمرة نتيجة للخيانة التى عانينا منها فى حرب ١٩٤٨ .

ولقد ثبت لنا أن رأس الأفعى فى كل ما حدث كانت الحكومة البريطانية والصهيونية العالمية ، فمن المعلوم أن اتفاقية عام ٣٦ التى عقدها معهم النحاس تنص على أن يلتزم الإنجليز بإمداد الجيش المصرى بما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه سنويا من الأسلحة والعتاد الحربى الحديث ، ولكن منذ ذلك التاريخ وحتى قيام حرب ١٩٤٨ لم يقدم الإنجليز شيئا إلى الجيش المصرى وبالتالى بقى الجيش المصرى بدون أسلحة يمكن بواسطتها أن يحارب معركة حديثة .. ليس ذلك فحسب بل إن الإنجليز قد غرروا بنا وأغرونا بدخول الحرب عام ١٩٤٨ وهم يعلمون تمام العلم الحالة السيئة التى كان عليها الجيش المصرى من ناحية العتاد والتدريب ، ولكى يشجعونا على الاشتراك فى هذه الحرب فتحو لنا مخازن قواتهم فى منطقة القناة ، لناخذ بعض مانحتاجه من الأسلحة .. وفى يوم ١٥ مايو وهو يوم بداية الحرب بين الصهاينة والعرب بعد أن أعلن اليهود دولتهم فى فلسطين أغلق الإنجليز فى وجوهنا أبواب مخازن السلاح ورفضوا منذ ذلك التاريخ أن يبيعوا لنا أي قطعة سلاح أو طلقة ذخيرة ، وبذلك أصبحت قدرة الجيش المصرى على القتال تقل باستمرار كلما طال زمن المعارك وقد سبق أن ذكرت أن الجيش المصرى لم تكن تنقصه الأسلحة والذخيرة والمعدات فحسب بل إنه كان لا يملك الحد الأدنى من الحملة الميكانيكية التى تلزم لنقل القوات وتحركها.. وإن كان ما يملكه الجيش المصرى فى ذلك الوقت من عربات النقل غير المدرعة وهى أساسية جدا للمعارك فى أرض مكشوفة كأرض فلسطين كان صغيرا ، ولعل ذلك كان من العوامل الأساسية التى ساعدت العصابات الصهيونية أن تكبد قوات المشاة المصرية خسائر كبيرة فى المعارك التى كانت تقوم فيها بالهجوم على المواقع الحصينة التى كانت تحتوى فيها القوات اليهودية وهى المواقع التى كانت قد جهزتها القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية ، لتحتلها قوات الجيش السابع فى حالة اضطرار قوات الجيش الثامن للانسحاب من مصر .

وحين عدنا من الحرب فكرنا فى إصدار منشورات تكون وسيلة للاتصال بيننا

وبين الضباط والمواطنين ، لنشرح لهم أهدافنا وآراءنا فيما يجرى من أحداث فى بلدنا والنتائج التى يمكن أن تترتب على استمرار هذه الأحوال .

وقد لجأنا إلى تلك الوسيلة لأن الملك والإنجليز والمتمصرين كأولاد تكلا أصحاب الأهرام وأولاد زيدان أصحاب دار الهلال كانوا يسيطرون سيطرة كاملة على الصحافة المصرية فى ذلك الوقت .. ولم تكن هناك سوى صحيفة مصرية واحدة هى صحيفة المصرى التى كان يملكها محمود أبو الفتح والأستاذ محمد التابعى وكانت تنطق بلسان حزب الوفد ، أما الصحيفة المستقلة التى تتناول الأمور بمنظور وطنى بعيدا عن الحزبية فلم يكن لها وجود .

أما صحيفة أخبار اليوم وصاحبها مصطفى وعلى أمين فكانت وظيفتها الأساسية التهجيم على الوفد ، وإلصاق التهم الباطلة بالحزب ورجاله ومحاولة إظهار الملك على أنه الوطنى الأول الذى يقف فى وجه الاستعمار البريطانى ، ويعمل مخلصا لاستعادة حقوق أرضه وشعبه !!

وعلى سبيل المثال ، تبرع الملك ذات يوم بمبلغ ألف جنيه للترفيه عن الجنود البريطانيين والمصريين ، فأبرز مصطفى أمين هذا الخبر فى صدر الصفحة الأولى لأخبار اليوم مع صورة كبيرة للملك فاروق على عمودين ، وتحتها تعليق كبير عن جلالة الملك "ولى النعم" وكرمه الحامى الذى فاض به على الجميع وخاصة القوات المسلحة .

وقد أطلقت أخبار اليوم على الملك ألقاباً عديدة منها " الفلاح الأول" و"العامل الأول" و "الفدائى الأول " إلى آخر تلك الألقاب التى حاول بها مصطفى أمين أن يبيع الملك للناس فيلتفون حوله .

ولم يكتف مصطفى أمين بتأييد الملك ضد الوفد ، بل راح يؤيد الإنجليز أيضا والسفارة البريطانية فى مصر ، فقد أصدر كتابا يهاجم فيه القوى الوطنية المصرية بمختلف اتجاهاتها ، ويؤيد السياسة الإنجليزية فى مصر والشرق .

وحينما توليت الإشراف على أخبار اليوم بعد ذلك تأكد لى من الوثائق التى

عشرت عليها هناك ، أن على أمين كان على علاقة وثيقة بالإنجليز بينما كان مصطفى مرتبطا بعلاقة أوثق بالأمريكان .. وأن دار أخبار اليوم كانت تعمل أساسا لمصلحة السياسة الأمريكية في مصر والشرق الأوسط ، ولعل ذلك يفسر لماذا كانت أخبار اليوم هي الجريدة الوحيدة في مصر التي لم تعلق على موقفنا الرفض للأحلاف المشتركة التي كانت تقترحها أمريكا لتحل محل الأحلاف الثنائية القديمة .. وهذه الأحلاف المشتركة التي كانت سترأسها أمريكا كانت تعنى أن دول الشرق العربي ستحرر من قبضة احتلال دولة واحدة - وهي إنجلترا أو فرنسا - لتقع في قبضة احتلال تشترك فيه عدة دول ، وهي أساسا أمريكا ودول حلف الأطلسي .

ومن أجل ذلك ، ونظرا لصعوبة اعتمادنا على الصحافة المصرية ، سواء ما يمتلكها الأجانب أو المصريون فقد فكرنا في طبع وتوزيع منشورات تتضمن وجهة نظرنا ، كنا نوزعها على أوسع مدى ممكن في حدود طاقتنا وإمكانياتنا .. وكان عبد الناصر هو الذي يشرف بنفسه على إصدار هذه المنشورات ورسم سياستها العريضة .

وقد لمجحت المنشورات في الشارع السياسي وفي الجيش لمجاحا هائلا ، وأثارت ردود أفعال كبيرة لدى الملك ولدى السفارة البريطانية ، ولدى الأحزاب ، وقد فشلوا جميعا في الوصول إلى الأماكن التي تطبع فيها هذه المنشورات أو توزع منها . بعد أن جندوا كل إمكانياتهم لتحقيق هذا الهدف .. وقد كان فشلهم الذريع دليلاً على لمجاحنا ودقة تنظيمنا وسلامة أفكارنا وصحة تحركنا . الأمر الذي شجعنا على الاستمرار في هذا العمل الناجح بكل ما وهبنا الله من طاقة وإمكانيات .

ومن الذين كانوا يشاركون في تحرير هذه المنشورات في ذلك الوقت الصاغ خالد محيي الدين ، والقاضي أحمد فؤاد الذي كان يعمل قاضيا بالمحاكم الجزئية، ومراد غالب وأحمد حمروش وغيرهم ، وكانوا جميعا من المنضمين لتنظيم "حدثو" أي الديمقراطية للتححر الوطنى وهو تنظيم شيوعى ، ولم تكن علاقتهم

بجمال عبدالناصر مباشرة ، بل كانت عن طريق اليوزباشى أحمد حمروش والصاغ خالد محيى الدين .. وهؤلاء جميعا لم تكن لديهم معلومات كافية عن تنظيم الضباط الأحرار، وكان عبد الناصر هو صاحب فكرة إخفاء هذه المعلومات عنهم ولكنهم برغم ذلك رحبوا بالتعاون معنا كما أنهم لم ينقلوا أية معلومات عنا لأية جهة من الجهات .

وقد قبل عبد الناصر التعامل معهم فى البداية بحذر شديد ، نظرا لأن الشيوعيين فى مصر فى ذلك الوقت كانوا أساسا من أبناء الطبقات الغنية جدا مثل ابن السيد عباس سيد أحمد شقيق زوجة إسماعيل صدقى باشا رئيس وزراء مصر الأسبق ، وإلهامى سيف النصر سليل أسرة سيف باشا الثرية فى ملوى بصعيد مصر ، وكان إسماعيل صبرى عبد الله نفسه زوجا لابنة أفلاطون باشا الذى كان من أغنى أغنياء مصر ، وقد استفاد من أموالها إلى أبعد حد ممكن ، حتى إن بعض الناس ظنوا أنه هو ابن أفلاطون لأنه كان مثالا للثراء والوجاهة والمظهر المميز .. وعلى أية حال فقد لفت نظرنا اندفاع هؤلاء جميعا للتعاون معنا، خاصة فى إصدار المنشورات ، وكانوا يقدمون لنا بعض الأفكار السياسية المفيدة، كنا نتقى منها مايمكن إدراجه فى هذه المنشورات ، لأننا كنا نحرص على أن تنطق هذه المنشورات باسم مصلحة الشعب جميعه ومصلحة الوطن حتى يتأكد للجميع أن هذه المنشورات تصدر عن تنظيم وطنى وليس تنظيما حزبيا يعبر عن مصالح طبقة أو أيولوجية أجنبية .

ولكن ظهر للأسف بعد نجاح الثورة أن هؤلاء الشيوعيين الذين كان يحركهم اليهودى " هنرى كوريل " أكبر عميل للشيوعية الدولية فى الشرق الأوسط، كانوا يأملون فى أن يكون عمل الثورة متفقا لدرجة كبيرة مع الأيدلوجية الماركسية ، ولقد فشلوا فى ذلك فشلا ذريعا فى بداية الثورة ، ولعل ذلك يفسر لنا لماذا حاول خالد محيى الدين الانقلاب على الثورة مشاركا ضباط الفرسان وقد أيده فى ذلك الصحفى «أبو الفتاح» رئيس تحرير المصرى لأسباب شخصية

ولكن بعدما رفضت أمريكا والمجلترا وفرنسا إمدادنا بأسلحة دفاعية لوقف

العدوان الإسرائيلي المتكرر على حدودنا الشرقية واضطرارنا لكسر احتكار السلاح بالمنطقة وشراء أسلحة متطورة وطائرات وأسلحة ثقيلة من روسيا ، وماتبع ذلك من ازدياد حجم تجارتنا مع الكتلة الشرقية ، وبالتالي ازدياد النفوذ السوفيتى فى مصر ، فإن عبد الناصر قبل تحت هذا الضغط وتمشيا مع هذه الظروف الجديدة ، بالإضافة إلى الدور القدر الذى قام به على صبرى وآخرون ممن جندهم الاتحاد السوفيتى لخدمة أغراضه فى مصر بتطبيق بعض النظم الماركسية فى الحكم وأهمها تصفية القطاع الخاص وكبت الحريات وتحديد الملكية الزراعية والاهتمام الزائد بأجهزة الأمن والمخابرات على حساب قطاعات التنمية .. وبناء الاقتصاد الوطنى .

أيضا كان «الإخوان المسلمين» قد وافقوا على التعاون معنا فى أول الثورة ثم أخذوا يعملون بعد ذلك على اختراق الثورة ومحاولة السيطرة عليها وفرض نظريتهم فى الحكم والإدارة على مجلس قيادة الثورة بزعم أن أيديولوجيتهم التى كانوا يتشدقون بها من القرآن قادرة على اختيار الحلول المناسبة لما كانت تعاني منه مصر من مشكلات داخليا وخارجيا .

وكان هذا فى الواقع هو سبب الصدام المباشر الذى وقع بين الثورة وكل من الإخوان المسلمين فى ناحية والشيوعيين فى ناحية أخرى ، وهو ذاته الذى جعلهما يقفان معا ضد الثورة فى أزمة مارس ، حين تأكد أن الثورة عصية على السيطرة والاحتواء أو الانضواء تحت أى أيديولوجية أجنبية من أية جهة كانت .



وبعد عودتنا من فلسطين ولجأنا فى ضم عدد كبير من الضباط إلى تنظيم الأحرار قررنا القيام بخطوة لاختبار مدى قوتنا فى مواجهة السراى، والوقوف على شعبتنا الحقيقية فى أوساط الجيش وتقدير قدرتنا على الحركة والقيام بالثورة فى الوقت المناسب.

وقد اجتمع رأينا جميعا على أن تكون انتخابات نادى الضباط بالزمالك هى

المعركة التى نواجه فيها الملك بصورة مباشرة إذ كان الملك يسيطر على نادى الضباط وإدارته ويعتبر ذلك أمرا حيويا بالنسبة له.. والدخول معه فى معركة يكون ميدانها نادى الضباط بالذات يعتبر مقياسا سليما لتقدير القوة فى الجانبين.

نزل الملك بقائمته وعلى رأسها اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود فرشحنا نحن بقائمتنا اللواء محمد نجيب على رأس قائمة الضباط الأحرار، وقد اخترنا اللواء نجيب بالذات لأنه كان من أبطال الحرب فى فلسطين ، وقد أبلى فيها بلاء حسنا وجرح ثلاث مرات ، كما كان رجلا وطنيا شديد الاعتزاز بكرامته، بينما كان اللواء فؤاد صادق قائد القوات المصرية فى فلسطين قد مال - وللأسف - إلى جانب الملك فور عودته من الحرب طمعا فى تعيينه رئيسا للأركان ،وهو المنصب الذى كان يطمع فيه ، وهذا ما جعلنا نصرف النظر عن ترشيحه على رأس قائمتنا فى انتخابات النادى.

وكان صاحب فكرة ترشيح اللواء محمد نجيب هو جمال عبدالناصر شخصيا وأيده فى ذلك عبدالحكيم عامر الذى عمل معه فى فلسطين، كما عملت معه أنا أيضا فى اللواء الضارب، حيث توليت رئاسة أركان حرب هذا اللواء للشئون الفنية. وكان ذلك إلى جانب عملى رئيسا للإشارة والمواصلات بمركز قيادة القوات المصرية فى رفح.. وكان هناك ثلاثة أكرانات حرب لهذا اللواء الضارب بقيادة محمد نجيب، كان عبدالحكيم عامر أركان حرب لشئون العمليات الحربية، وأنا أركان حرب للشئون الفنية والصاغ إسماعيل فريد أركان حرب لشئون المخابرات.

ولذلك اخترنا محمد نجيب على رأس القائمة كما اخترنا ضابطا من تنظيم الضباط الأحرار من كل سلاح من أسلحة الجيش ليكون ضمن القائمة.. وهكذا وقع الاختيار علىّ لأكون ممثلا لسلاح الإشارة فى مجلس إدارة النادى.

كان على رأس سلاح الإشارة فى ذلك التاريخ القائمقام إبراهيم البوردينى ، وكان من أقرب المقربين إلى الملك فاروق، كما كان من أتباع الفريق إبراهيم

عطا الله رئيس أركان حرب الجيش.. وقد دخلت الانتخابات عن سلاح الإشارة معتمدا على تلاميذى من ضباط السلاح الذين تخرجوا على يدي فى مدرسة الإشارة، حيث كنت أعمل منذ نهاية عام ١٩٤٢ مدرسا لمواد اللاسلكى والكهرباء والمواصلات الخطية، وكانت علاقتى بهم جميعا طيبة جدا فضلا عن أننى نجحت فى ضم عدد كبير منهم كأعضاء فى تنظيم الضباط الأحرار، وأذكر أننى أخذت أمر على الضباط فى سلاح الإشارة بمختلف فروعهم لألفت نظرهم إلى أهمية المعركة التى نتقدم إليها، فلم تكن القضية هى اختيار ضابط ينوب عنهم ويمثلهم بمجلس إدارة النادى، ولكنها أكبر من ذلك بكثير، فللقضية أبعادها السياسية والوطنية التى تفوق أى بعد فتوى أو مهنى يمكن النظر إليه.

وهكذا فإننى لم أركن إلى شعبيتى فقط بين زملائى فى السلاح بل إننى ذهبت إلى تأكيد الأبعاد الحقيقية للمعركة لأزيد من إحساسهم بالمسئولية التى كانوا يشعرون بها فعلا.

تقدم ضدى فى قائمة الملك الصباغ أركان حرب مصطفى كمال عبدالرازق أركان حرب مدير السلاح والملازم أول محمود لاشين من أبطال الرياضة الممتازين فى الجيش ، وكان له عدد كبير من أتباعه من الرياضيين ، كما تقدم أيضا مساعد أركان حرب السلاح للشئون الإدارية اليوزباشى إبراهيم نوفل.

وجرت الانتخابات فى جو مشحون واستمرت طوال اليوم ، وفى المساء بدأ إعلان النتائج فظهر أننى حصلت على أصوات تزيد على الأصوات التى حصل عليها هؤلاء جميعا بسبعة أصوات.

وأذكر هنا أن الصباغ أركان حرب مصطفى كمال عبدالرازق الذى حصل على صوتين فقط وقف بين الضباط قائلا: من هو «الحمار» الذى منحنى الصوت الثانى؟ فوقف البكباشى محمود حسنى قائد إشارة الفرقة وقال : أنا حمار فعلا لأننى أعطيتك صوتى.

وحينما ظهرت النتيجة على هذا النحو حاول كبار ضباط سلاح الإشارة إعادة

الانتخابات بينى وبين إبراهيم نوفل فقط فى محاولة لاستدراك الأمر.. ولكن الضباط ثاروا وهاجوا مطالبين باحترام القانون والديمقراطية.. وأمام ذلك لم يجد كبار الضباط الذين يتملقون البوردينى بك قائد السلاح بدا من الرضوخ للأمر الواقع وإعلان فوزى فى الانتخابات ممثلا لسلاح الإشارة فى نادى الضباط.

وفى أول اجتماع لمجلس الإدارة الجديد تم اختيارى سكرتيرا عاما لمجلس إدارة النادى ، واختيار اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس الإدارة.

وقد كانت النتيجة التى أسفرت عنها عملية الانتخابات التى جرت بنادى الضباط بمثابة صدمة هائلة للملك فاروق وأتباعه، فقد لمجحت قائمة الضباط الأحرار بالكامل، أما القائمة التى اختارها الملك فقد سقطت بالكامل .

وعلى أثر ذلك حاول فاروق القيام بعملية التفاف على إدارة نادى الضباط بفكرة تعيين حسين سرى عامر - رجل الملك وقائد سلاح الحدود - عضوا بمجلس الإدارة .. وقد أمر الملك قائد جيشه حيدر باشا بالتنبيه على مجلس إدارة النادى بذلك .

فأرسل حيدر باشا إشارة إلى إدارة نادى الضباط يستدعى فيها كلا من اللواء محمد نجيب وزكريا محيى الدين واليوزباشى أمين شاكى أعضاء مجلس الإدارة.. فذهبنا ثلاثتنا لمقابلة حيدر باشا فى مكتبه بقصر إسماعيل بشكنة قصر النيل، وهناك بمكتبه أخرج حيدر باشا مديرى وموظفى المكتب وأغلق علينا الباب ثم قال : أهنتكم أولا على لمجاحكم فى انتخابات نادى الضباط ، وأرجو أن يشهد النادى فى عهدكم نشاطا من أجل مصالح الضباط جميعا .. وهذا ما يجعلنى أقول لكم أن قراركم برفض تمثيل سلاح الحدود بمجلس إدارة النادى هو قرار خاطئ وسوف يؤثر سلبا على قطاع كبير من الضباط وهو ما لا نريده فى عهدكم .

قال له اللواء نجيب : إن سلاح الحدود ممثل بالفعل بمجلس إدارة النادى ، فسلاح الحدود يضم ضباطا من الإشارة والمدفعية والمشاة والمدركات وغيرها وهى كلها أسلحة لها من يمثلها بمجلس إدارة النادى .

قال حيدر باشا : ليس هذا هو السبب الذى من أجله رفضتم تمثيل سلاح الحدود هناك أسباب أخرى لرفضكم .

أنكرنا جميعا وجود أية أسباب أخرى لرفضنا تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى غير السبب الذى ذكرناه .. فقال حيدر باشا بلهجة تهديد قاطعة لقد أمر مولانا بدخول حسين سرى عامر مجلس إدارة النادى، وهذا أمر ملكى يجب أن ينفذ.

وهنا فوجئنا بمحمد نجيب يجيب حيدر باشا قائلا : أوامر مولانا منفذة ، فنظر إلى زكريا محيى الدين كمن يطلب منى التعليق على كلام نجيب .. فنظرت إليه بدورى وأشرت إليه أن يتكلم هو ، لأنه أقدم منى رتبة ولكنه لكزنى بقدمه وحشى على الكلام بسرعة قبل فوات الفرصة .. وهمس فى أذنى قائلا : " إنت خايف ولا إيه " ؟ كان زكريا أستاذى فى الكلية الحربية حين كنت طالبا بها .. وكان الموقف يستدعى أن يعلق على ما قاله محمد لنجيب ، ولكن لخرج الموقف قرر السكوت ، وطلب منى أنا أن أرد على أن يعلق هو بالموافقة والتأييد بعد انتهائى من شرح وجهة نظرنا، وبالفعل نظرت إلى محمد لنجيب ووجهت كلامى إليه متحاشيا الكلام مع قائد الجيش وقلت لسيادته نحن هنا مجرد لجنة ، ثلاثة أعضاء فقط ولا نملك أن نتخذ قرارا قاطعا فى هذا الشأن ، ويجب علينا، حسبما يقضى قانون النادى واللوائح، أن نرجع إلى مجلس إدارة النادى.

ونعرض عليه الأمر ونطلب التصويت بالموافقة أو الرفض .

وأضفت قائلا لنجيب : إن أى رأى نبديه هنا ليس سوى رأى شخصى ، لأننا لسنا مفوضين بالتحدث باسم مجلس إدارة النادى .. وبذلك نحترم القانون الذى وقع عليه جلاله الملك شخصيا ... وهذا القانون يقول إن الجمعية العمومية للضباط هى التى تقوم باختيار أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب الحر ، وقد جرى الانتخاب فعلا ، ولم ينجح فيه حسين سرى عامر، أى أن جموع الضباط رفضت اختياره ، فكيف نفرضه نحن عليهم ؟ كما أن الجمعية العمومية

للضباط أصدرت قرارا بالآلا يمثل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى ، فإذا قررنا نحن هنا .. أو حتى مجلس الإدارة كله .. تمثيل سلاح الحدود فهذا معناه أننا خرقنا وتحدينا قرارا اتخذته الجمعية العمومية .. وهى أعلى سلطة من مجلس الإدارة تبعا للقانون ، وبذلك لانكون قد تصرفنا على خلاف إرادة جموع الضباط واستهزأنا بقرارهم ، بل نكون قد خرقنا القانون الذى شرفنا جلالة الملك بالتوقيع عليه .

نظر إلى حيدر باشا غاضبا وقال لى بحسم : أمين : اسكت أنت .. فأجبتته على الفور نحن لسنا فى طابور يا سيادة القائد .. لقد استدعيتنا لتحدثنا فى مسألة قانونية، وهنا لايجب السكوت .. فإذا أمرتنا بالسكوت فإننى أرى أنه من الأفضل لنا أن ننسحب .

فوجئ حيدر باشا بجراأتى فى الرد وقال محاولا التلطيف من حدة التوتر التى بدأت تسود النقاش : لا .. لم أقصد ذلك ، ولكنى قصدت أن تفكروا معى فى حل لهذه المشكلة .

قلت له : لقد عبرت عن رأى ، وأنا مجرد صوت واحد فى مجلس الإدارة ، وإذا كان رأى خطأ فلتفضل سيادتكم بإفادتى عن هذا الخطأ لاتداركه فورا وأعتذر عنه ..

وهنا تشجع زكريا محيى الدين وقال : أنا موافق على رأى اليوز باشى أمين شاكر لأنه يتمشى مع القوانين ، ونحن لانملك مخالفة القوانين ولسنا مفوضين بذلك .. فانتفض محمد حيدر قائلا : يعنى أنتم غير موافقين ؟

عاد محمد لحجيب ليعدل عن موقفه، وينحاز إلى جانبنا فقال بلباقته المعروفة : عفوا يا سيادة القائد .. حضرات الضباط يتحدثون عن الناحية القانونية فى الموضوع ولم يقصدوا إبداء الرفض لأوامر صادرة من القائد الأعلى ، فقط أرادوا توضيح رأيهم فى القانون وتمسكهم به .. وهذا شىء لا بد أن يسعدك ويسعد جلالة الملك أيضا ، وإذا كنت مصرا على دخول حسين سرى عامر لمجلس إدارة

النادى ليكون رجل الملك فنحن جميعا رجال الملك .. وضباط الملك .. ولهذا أرجو من سيادتكم أن تعيد النظر فى هذه الفكرة على ضوء ذلك .

لم يكن غريبا على حيدر باشا أن يسعد جدا بالكلام الذى قلته له رفضا بضم حسين سرى عامر إلى مجلس إدارة النادى ، فقد كان حيدر باشا يكره حسين سرى عامر كراهية شديدة لأنه كان يعلم أنه يسعى لدى الملك ليحل محله كقائد للجيش .

وقد وصلتنا معلومات مؤكدة أن حسين سرى عامر كان يطعن فى حيدر باشا لدى الملك ، ويؤكد أنه لا يدرى شيئا عما يحدث فى الجيش ، وقد نجحنا فى توصيل تلك المعلومات إلى حيدر باشا عن طريق الصاغ صلاح سالم الذى عمل فترة فى مكتب حيدر باشا ، وكانت علاقته به جيدة نظرا للطريقة التى اعتاد صلاح سالم أن يتحدث بها إلى حيدر باشا .. فقد كان صلاح - رحمه الله - خفيف الظل . فكان يدخل إلى حيدر باشا ويتظاهر بتقبيل يده أثناء السلام عليه .. قائلا له : (إزيك ياعمى) .

كان حيدر باشا رجلا طيبا ولذلك كان يؤخذ بطريقة صلاح سالم ويتأثر بها ، مصدقا أن صلاح سالم يعتبره كوالد ويحبه بإخلاص ، ولذلك اخترنا صلاح سالم لينقل إلى حيدر باشا المعلومات التى وصلتنا عن محاولات حسين سرى عامر للكيد له لدى الملك ليحل محله .. وقال له صلاح سالم أننا طوع أمره وسوف نحميه من حسين سرى عامر ومكائده وأنا ركيزته فى الجيش .

وكان سرى عامر يقول للملك أن هناك تنظيما وحركات سرية فى الجيش وقائد الجيش - حيدر باشا - إما غافل عنها وإما يعلم بها ويغمض عينيه .. وفى كلتا الحالتين يجب أن تترك قيادة الجيش لرجل قادر على الإمساك بمقاليده الأمور فى الجيش حتى لا يفلت الزمام فجأة .

إذن لم يكن حيدر باشا يشجع فكرة ضم حسين سرى عامر إلى مجلس إدارة نادى الضباط، ولم يكن هناك من هو أسعد منه حينما سقط فى الانتخابات .. فقد

ظهر رجلا بلا شعبية ومنبوذا من الجميع ، الأمر الذى سيجعل الملك يسقطه من حساباته ولا يفكر فيه كقائد للجيش بدلا من حيدر باشا ، لهذا سعد حيدر باشا بموقفنا الراضى ووجد فيه فرصة أخرى ليعطى من قدر حسين سرى عامر عند الملك .

وما أن خرجنا من لقائنا مع حيدر باشا ، حتى رأيناه يركب سيارته ويذهب إلى السراى لمقابلة الملك ، لينقل له مآدار بينه وبيننا ، وما أن سمع فاروق تفاصيل مآدار فى الاجتماع حتى ازداد ثورة على ثورة .. وأصر على حل مجلس إدارة النادى وتعيين مجلس إدارة من رجاله برئاسة اللواء على الحبيب على أن يكون حسين سرى باشا نائبا للرئيس ولكن حيدر باشا استطاع أن يقنع الملك بتأجيل تلك الفكرة إلى حين أن تسمح الظروف بتنفيذها .

وعدنا نحن إلى نادى الضباط وقررنا تصعيد المعركة فى مواجهة الملك فاتخذنا عددا من القرارات والتوصيات .. لم تكن فى صميم اختصاصنا كأعضاء بإدارة نادى الضباط، فمثلا : وضعنا ضوابط وقواعد جديدة لتنقلات الضباط .. وزيادة المعاشات والرواتب وإعادة النظر فى تسليح الجيش المصرى وتحديثه ، والاهتمام بتغيير المناهج التى تدرس فى الكلية الحربية وكلية أركان الحرب .. إلى غير ذلك من الموضوعات والمسائل التى رأينا أن نخوض فيها لزيادة التأييد لنا فى قواعد الجيش ، ثم قمنا بطبع تلك القرارات والتوصيات فى منشورات كنا نوزعها على جميع الضباط ، فضلا عن أننا أوصلناها إلى الملك عن طريق أحد الضباط من زملائنا فى الحرس الملكى وهو الغريب الحسين .

وحينما وقعت تلك المنشورات فى يد الملك ازداد هياجا بعد أن تأكد له أن مجلس إدارة نادى الضباط أصبح شوكة كبيرة فى ظهره يجب اقتلاعها فورا ، فأصدر قرارا بحل مجلس إدارة النادى وتعيين مجلس إدارة جديد من رجاله وأتباعه كما ذكرنا علاوة على أنه أصدر أمرا بنقل جميع الضباط الذين عرف انتماءهم للضباط الأحرار إلى وحدات غير مقاتلة ولا تشكل خطورة أو تهديدا فى أى انقلاب أو ثورة قد تحدث ضده .

ولما كنت واحدا من هؤلاء الضباط الذين عرف رجال الملك بانتمائهم إلى التنظيم السرى بالجيش ، فقد أصدر أوامره بإبعادي إلى إيطاليا ، ولكى يغطوا عملية النفى فقد وضعوها وراء ستار الذهاب إلى مأمورية تتعلق بالتفتيش على عقد شراء أجهزة لاسلكية لسلاح الإشارة . وأخبروني أنني يجب أن أذهب فورا إلى هناك لإجراء التفتيش عليها رغم أن الشركة " البريطانية " هى التى كانت مكلفة بإجراء هذا التفتيش حسب العقد المبرم مع شركة " ماريللى " ، وتتبعنى رجال الملك والمباحث العسكرية حتى وجدونى فى شقة شقيقتى فى جاردن سيتى فأخذونى من هناك مباشرة إلى المطار ووضعونى على أول طائرة مسافرة إلى إيطاليا ، وقابلت بالمصادفة فى المطار زميلى الضابط عبد الرحمن إسماعيل فُطِبت منه أن يبلغ والدتى بسفرى إلى إيطاليا فى مأمورية عاجلة ولكى ترسل لى حقيبة ملابسى على عنوان الملحق العسكرى المصرى فى إيطاليا .

وقد بقيت فى إيطاليا حتى ليلة الثورة حين أرسل لى عبد الناصر برقية على عنوانى بإيطاليا يطلب منى فيها العودة إلى مصر فورا ، وتوجهت لمكتب الحجز فلم أتمكن من شراء تذكرة إلا بعد أن دفعت رشوة عشرة آلاف ليرة إيطالية لموظفة مكتب الطيران لكى أتمكن من السفر على أول طائرة إلى القاهرة .. وقد وصلنا إلى القاهرة فى الساعة الثالثة صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتوجهت مباشرة ، بملابسى المدنية إلى قيادة الجيش بكوبرى القبة وهناك قابلت عبد الناصر وزكريا محيى الدين .. وقد سعد عبد الناصر جدا حين رآنى أقف أمامه بعد ساعات قليلة من تحرك قواتنا لتنفيذ المهام الموكلة إليها وطلب منى الإشراف على الواجبات التى ينفذها سلاح الإشارة ، وأعتقد أنني وفقت فى ذلك إلى أبعد حد ، ثم سألته ماذا تريد منى بعد ذلك قال لى عبد الناصر : تجلس منذ الآن لتدير الأمور بمكتب قيادة الثورة .

وقد بقيت مديرا لمكتب القيادة حتى توزعت الاختصاصات بين أعضاء قيادة الثورة فتولى زكريا محيى الدين الناحية الأمنية ، وعبد اللطيف البغدادى الأشغال العامة ، وكمال الدين حسين التعليم ، وعبد الناصر الشؤون السياسية

الداخلية والخارجية أيضا ، فأصدر عبد الناصر قرارا لكى أكون مديرا لمكتبه والمتحدث باسمه لدى جميع إدارات وهيئات ومؤسسات الدولة ، وقد بقيت كذلك حتى عام ٥٧ وحين حدث سوء تفاهم بينى وبينه نقلت إلى جنيف لكى أشرف على تنسيق أعمال سفارتنا بمنطقة غرب أوروبا ولكى أقوم بالإشراف على مكاتبنا الصحفية فى هذه المنطقة الهامة .

وبقيت فى جنيف حتى أواخر عام ١٩٥٨ حين استدعانى عبد الناصر لأعود مديرا لمكتبه مرة أخرى ، وقال لى وهو يبلغنى ذلك : إننى لم أسترح مع أحد ممن جئت بهم ليديروا مكتبى بعد سفرك .. ولهذا قررت إعادتك مرة أخرى .. وبقيت مديرا لمكتب عبد الناصر حتى عام ١٩٦١ حين قدمت استقالتى لخلافى مع عبد الحكيم عامر بسبب إدارته للأوضاع فى سورية أثناء فترة الوحدة .

اعتراضى لم يكن على عبد الحكيم عامر شخصيا ، بل كان على البطانة الداخلية لمكتبه ، فضلا عن الأسلوب الذى اتبعه هناك والذى لم يأخذ فيه طبيعة السوريين فى حساباته : فقد عين من الضباط المصريين اللواء القاضى قائدا للجيش الأول فى سورية ، والعقيد أحمد زكى عبد الحميد كاتما للأسرار ، وأحمد فؤاد مساعد كاتم أسرار ، وعبد المحسن أبو النور نائبا لقائد الجيش الأول السورى ، وهؤلاء كانوا جميعا مصريين ، مما تسبب فى حساسيات لدى كبار الضباط السوريين ، الذين أخذوا ينظرون إلى الجيش المصرى هناك على أنه جيش احتلال .

وقد دفعتنى الممارسات التى قام بها رجال المشير فى سورية مسيئين إلى فكرة الوحدة كهدف قومى نبيل وعظيم ، إلى تأسيس جمعية الوعى القومى ، لمواجهة الآثار التى خلفها هؤلاء فى سورية ، بالإضافة إلى تصرفات على صبرى فى مصر التى أبعدت مابين عبد الناصر والصفوة المثقفة فى مصر ، فكانت الجمعية تضم نخبة ممتازة من رجال العلم والثقافة والفنون والآداب فى كل من مصر وسورية على السواء ، فكان من أعضائها معظم أساتذة الجامعات والمحافظين وعدد من السفراء القدامى والحاليين - آنذاك - وهؤلاء جميعا كان يختصمهم على صبرى

بعقليته المخربة واتصالاته المشبوهة بالسوفييت كما كانت له فى أول الثورة اتصالات بالملحق العسكرى البحرى فى السفارة الأمريكية فى القاهرة ، ثم تطرق إلى الاتصال بمدير مخابرات الطيران الحربى ، وكان من العائلة الملكية ثم أصبح بعد ذلك أول عميل للسوفييت فى مصر ، وقد ساند أعضاء مجلس الثورة من الطيران مثل البغدادى وحسن إبراهيم وجمال سالم ودفعوا به دفعا إلى مكتب عبد الناصر ليكون عينهم فيه. فعمل مساعدا لى فى المكتب بعض الوقت .

وقد دخل على صبرى علينا - الضباط الأحرار - على نحو انتهازى جدا ، فقد أشاع أنه على علاقة طيبة بالأمريكان واستطاع أن يقنع عبد الناصر بسفر لجنة مصرية إلى أمريكا لشراء سلاح للجيش المصرى ، وقد حاولت من جانبى أن أثنى عبدالناصر عن قبول تلك الفكرة على أساس أن شراء السلاح من دولة عظمى مثل أمريكا عملية لها حساباتها المعقدة ، ولا يتصور عقل أن ترسل مصر اثنين من الضباط لشراء احتياجات مصر من الأسلحة هكذا بكل بساطة .

وبالفعل سافر على صبرى وعبد المنعم أمين ولم يتمكن من إقناع أمريكا بتزويد مصر بالسلاح الأمريكى .. خاصة أن القوات البريطانية - وهى قوات حليفة لأمريكا - كانت لا تزال موجودة فى مصر ، الأمر الذى يجعل تزويد مصر بالسلاح الأمريكى يمثل تهديدا خطيرا للقوات البريطانية الحليفة لها .

وحينما اتجهت مصر ناحية الشرق وتم كسر احتكار السلاح بعقد اتفاقيات لتسليح الجيش المصرى من روسيا ودول شرق أوروبا أصبح على صبرى - رجل أمريكا وصديقها سابقا - رجل روسيا وصديقها حاليا مما يدل على انتهازيته الرخيصة ، وهو فى حقيقة الأمر لم يكن رجل أمريكا ولم يصبح رجل روسيا .. فقط هو رجل نفسه الذى يعرف كيف يركب الموجة ليحقق مصالحه .

وقد أشاع فيما بعد أنه تولى تأمين الثورة لدى السفارة الأمريكية ومنعها من التدخل لضرب الثورة أو التأثير فى نجاحها .. وهذا ما لم يكن يحدث مطلقا .. فلم يكن لعلى صبرى أى دور فى الثورة منذ بدايتها ولم يكن واحداً من تنظيم الضباط

الأحرار ، ولم يكلفه أحد بعمل أى شىء من أجل إلهاج الثورة وحمايتها .. وهو مجرد افتراء على الحقيقة والتاريخ ، الهدف منه واضح وهو اكتساب أهمية لشخصه يفتقدها فى الواقع .

وكان من أهم دوافعى لإنشاء جمعية الوعى القومى خلق ارتباط وثيق بين قيادة الثورة والمثقفين ولتكون تنظيما له قيمته ومستواه الذى يعطى للثورة وجهها المضيئ الذى حاول على صبرى وآخرون أن يطفئوه .. وكان من أعضاء الجمعية عدد كبير من رجال العلم اللامعين فى ذلك الوقت أو الذين لمعوا فيما بعد منهم الدكتور على الجريتلى الاقتصادى المشهور والدكتور النبوى المهندس الذى عين فيما بعد وزيرا للصحة والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق، وعبد الجليل العمرى وزير الإقتصاد السابق والدكتور مصطفى العبد مدير الجامعة السابق والدكتور عبد المنعم القيسونى الوزير والخبير الاقتصادى ، . وآخرون ممن يشهد لهم الجميع بالعلم والتفرد .

وكان الهدف من الجمعية هو إعادة الضياء إلى وجه الثورة أمام محاولات على صبرى لإطفائها والتمسك بالوحدة بين مصر وسورية كهدف نبيل بغض النظر عن ممارسات بعض المسئولين الذين أساءوا التصرف مثل عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر الذى اصطدمت به فى قصر الضيافة فى دمشق قبل الانفصال بشهرين، وقد احتدم النقاش بيننا لدرجة أن كلا منا رفع مسدسه فى وجه الآخر .

وحين عدت إلى القاهرة بعد تلك الواقعة ، قلت لعبد الناصر أن عبد الحكيم عامر يغتال الوحدة فى دمشق وسوف يتسبب فى كارثة إن لم يبادر بإنقاذ الموقف ، ولكن عبد الناصر الذى كان يشعر بضعف تجاه عبد الحكيم عامر لم يفعل شيئا وبالتالي وقع الانفصال فعلا بعد شهرين فقط من عودتى من آخر زيارة لدمشق .. وحينما حدث هذا ذهبت لعبد الناصر وقدمت إليه استقالتي لأننى لا أستطيع أن أكون مديرا لمكتبه ولا يأخذ برأى فى المسائل الهامة والخطيرة .

. والحقيقة أن عبد الناصر كان متحرجا من اتخاذ موقف صارم من ممارسات

المشير فقد أحكم قبضته على الجيش تماما بحيث يصعب على أى أحد أن يفك تلك القبضة دون أن يدفع الثمن غاليا .. وقد نحاشى عبد الناصر أن يصطدم بالمشير ، لأن مثل هذا الصدام كان من الممكن أن تكون له عواقب وخيمة .

وبرغم ذلك فإننى كنت أرى ضرورة سحب عبد الحكيم عامر من سورية وبطائنه الفاسدة واختيار مسئول سوري مكانه ، لأن ذلك كان يقضى على شائعات كثيرة كان يرددها أعداء الوحدة مدعين أن وجود حاكم مصرى فى سورية معناه أن سورية قد وقعت تحت حكم الفراعنة .



ونعود هنا إلى الفترة التى سبقت حريق القاهرة فقد كنا قد اتفقنا على تكوين قيادة عليا لتنظيم الضباط الأحرار ، وفى أعقاب حريق القاهرة ، اجتمعت هذه القيادة فى بيتى لمناقشة الأوضاع السياسية والأمنية التى ترتبت على هذا الحريق ، والتعديل الذى سندخله على خططنا بعد ذلك .

وفى هذا الاجتماع اقترح عبد اللطيف البغدادى أن نستغل فرصة وجود الجيش خارج الثكنات واحتلاله للأماكن الاستراتيجية والحوية لنقوم بالحركة لخلع الملك وإقالة الحكومة .

كان البغدادى رجلا وطنيا مخلصا ولكن تقديراته السياسية ، لم تكن فى مستوى إخلاصه الوطنى ، فكان يفاجئنا بين الحين والحين باقتراحات كنا نرى أنها تجرنا إلى أوضاع بالغة الخطورة .. وكنا إذا رفضنا تلك المقترحات كان يغضب وينحى نفسه جانبا ويظل مقاطعا لاجتماعاتنا حتى نذهب إليه فى بيته لنصالحه .

وقد اعتزلنا البغدادى فى الشهور الأخيرة قبل قيام الثورة ، ولم يحضر أية اجتماعات لمجلس القيادة ، وكانت حجته فى ذلك أننا نؤجل تنفيذ الثورة بدون مبررات حقيقية ، وقال لنا فى آخر مرة اجتمع فيها معنا .. "لما تعملوا الثورة ابقوا اندهولى".

وكان رأى عبد الناصر فى اقتراح البغدادى الخاص بعمل الثورة بعد حريق القاهرة واحتلال الجيش للمواقع الاستراتيجية فى القاهرة أن الوحدات الموجودة خارج الثكنات لا تعرف عنا شيئاً ، فإذا طلبنا منها أن تأخذ أوامرها منا فأغلب الظن أنها كانت سترفض . ومن المؤكد أنه لكى تنجح الثورة يجب أن تقوم بها قوات يرأسها ضباط من تنظيم الضباط الأحرار .. وهم الذين يحركونها لتنفيذ الواجبات المنوطة بهم وأن تكون هذه القوات مستعدة للقتال إذا تعرضت لها أية قوات أخرى من الجيش أو البوليس .

ولقد وجدنا أنه من العسير جداً، بل من المستحيل، أن نمر على دوريات الجيش التى تحرس الوزارات والمصالح والمصانع وغيرها لنقول لهم خذوا أوامركم منا وليس من قيادتكم الأصلية لأن هذا الطلب سيكون مخالفاً لكل القواعد العسكرية ، وبالتالي يتعذر قبوله، وكان عبد الناصر على حق فى ذلك الرأى، لأن القوات التى حركناها ليلة الثورة كانت قوات مؤمنة تماماً بالهدف الذى تحركت من أجله، وكان الجنود وصف الضباط يعلمون جيداً المهمة التى خرجوا من ثكناتهم لتنفيذها، وكان كل شخص منهم يعلم الدور الذى سيقوم به وهذا وضع يختلف تماماً عما كان يريد البغدادى أن يفعله فى أعقاب حريق القاهرة.

لهذا رفض عبد الناصر وكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين وأنا، اقتراح عبداللطيف البغدادى، وقررنا تأجيل قيام الثورة لموعد آخر تكون فيه الفرصة أكثر مناسبة لاحتمالات النجاح.

ومن المعلوم أنه قبل حريق القاهرة كانت الحكومة البريطانية بالتواطؤ مع الملك يرغبان فى إقالة حكومة الوفد، التى ألغت معاهدة ١٩٣٦ وركزت جهدها على إخراج قوات الاحتلال البريطانية من مصر ولكن ذلك كان متعذراً لأن هذه الحكومة جاءت نتيجة انتخابات حرة اكتسح فيها الوفد مرشحى السراى، مما يدل على أن الغالبية العظمى من الشعب كانت تؤيدها ولاتقبل أية حكومات غيرها، فكان قرار إقالة الحكومة لذلك يعنى تحدياً مباشراً لإرادة الشعب مما يزيد من احتمالات الصدام المباشر من الشعب والسراى فاتفق كل من الملك والإنجليز

لذلك على حريق القاهرة، ليكون مبرراً لإقالة الوفد والمجىء بحكومة تأتمر مباشرة بأوامر الملك.

لقد أراد الإنجليز إقالة الوفد بعد أن اتخذ الوفد خطاً متشدداً من الوجود الإنجليزى فى القناة، ولقد حدثت اشتباكات مسلحة بين الجيش البريطانى وقوات البوليس المصرى فى الإسماعيلية، رفضت قوات البوليس بأمر من وزير الداخلية السيد فؤاد سراج الدين تنفيذ أوامر القائد البريطانى بانسحاب قوات البوليس وعودتها للقاهرة، وكانت حجة القائد البريطانى أن هذه القوات تساعد الفدائيين الذين كانوا يهاجمون المعسكرات البريطانية فى القناة.

لقد صمدت قوات البوليس وحاربت بما لديها من بنادق قديمة وقتل ٨٦ ضابطاً وصف ضابط وجندياً مصرياً من مجموع ١١٥ كانوا متحصنين بمبنى مديرية الأمن.

وأصر الباقون على مواصلة القتال إذا حاولت القوات البريطانية دخول مبنى المديرية، عندئذ اضطر القائد البريطانى أن يعطى أوامره لقواته بالانسحاب، بعد أن قام بتنفيذ أقدر مذبحه يمكن أن يقدم على القيام بها أى جيش يحترم أبسط قواعد الحرب والقتال.

ووصلت الأخبار إلى القاهرة وثارت قوات البوليس الأساسية والاحتياطية وقررت الانضمام إلى قوات الثورة فى منطقة القناة وقد استدعى ذلك جهوداً كبيرة للسيطرة على الموقف.

وفى ذلك التاريخ كان وزير خارجية الوفد الدكتور محمد صلاح الدين يلقى خطابه فى عصبة الأمم، الذى كرر فيه وألح على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن كل الأراضى المصرية، وأثبت الدكتور صلاح الدين أن وجود هذه القوات فى مصر يعنى احتلالاً عسكرياً غير مشروع يتعارض مع القانون الدولى، وأن احترام هذه القوانين يوجب خروج القوات البريطانية التى وصفها بأنها قوات احتلال لحماية السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى الشرق الأوسط، وفى ختام خطابه قال

الدكتور صلاح الدين أنه لن يبقى جندي بريطاني واحد في مصر إلا على جثة آخر مواطن مصري.

ثم أعلن الدكتور صلاح الدين الذي كان وزير خارجية الوفد - وكان ذلك لأول مرة - أننا نقبل استفتاء الشعب المصري على وجود الإنجليز في مصر أو خروجهم، وكان ذلك بمبادرة شخصية منه لأنه من غير المقبول مطلقاً أن يستفتي الشعب في حق من حقوقه الوطنية التي لا يمكن قبول المساومة عليه لأن الاستفتاء يعنى نعم كما يعنى لا.. بينما كان الاحتلال البريطاني ووجود القوات البريطانية في مصر لا يعنى سوى شيء واحد فقط هو احتلال غير مشروع يخالف القوانين والأعراف الدولية ويجب تصفيته.

كما أعلن الدكتور محمد صلاح الدين في خطابه قبول الاستفتاء على وجود القوات البريطانية في السودان أيضاً لأن وادي النيل بلد واحد لا يتجزأ.

وبعد عودة وزير الخارجية بيومين فقط أصدر فاروق مرسوماً ملكياً بإقالة الوزارة الوفدية بعد أن كانت قد أعلنت حالة الطوارئ لتستفيد الحكومة الجديدة برئاسة على ماهر باستغلال السلطات المستمدة من قانون الطوارئ.

واستغل على ماهر رئيس الحكومة الجديدة بالفعل قانون الطوارئ أسوأ استغلال فأصدر أوامره باعتقال عدد كبير من قادة حزب الوفد، كما أمر بفرض حظر التجول واستمر هذا الحظر لمدة تزيد على شهر من الزمان.

والدليل على أن الملك كان هو الذي دبر عملية الحريق بالاشتراك مع المندوب السامي أنه قام بدعوة أكثر من ٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش والشرطة على مأدبة غداء بقصر عابدين في نفس اليوم الذي حددته لعملية الحريق.. وكان البريطانيون قد قاموا بتدريب عدد من جنودهم في القناة وفي معسكر كسفريت بالذات على أعمال كسر الأبواب والأقفال الكبيرة، وإشعال الحرائق باستخدام غازات سريعة الاشتعال، وللأسف الشديد فإن بعض المواطنين قد استغلوا حالة الفوضى التي لحقت عن اشتعال هذه الحرائق فقاموا بعمليات نهب وسرقة للمحال المشتعلة، وأخذوا كل ما وصلت إليه أيديهم.

والمعلوم أن الحرائق قد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحاً بميدان الأوبرا حيث تم حرق كازينو «بديعة» وكذلك المحال الكبرى كشيكوريل وشملا والأمريكين والطرايشي وغيرها وتم إحراقها جميعاً، وصعدت ألسنة اللهب إلى عنان السماء.. وكانت منطقة الحرائق لاتبعد عن سراي عابدين حيث يوجد الملك وقادة الجيش والبوليس وخمسائة من الضباط المدعوين سوى كيلو مترين فقط، ولذلك فإن أعمدة الدخان كادت تغطي السراي.. ولكن الملك ورجاله لم يتحركوا.. وعندما طلب الضباط المدعوون السماح لهم بالانصراف لمواجهة هذا الموقف الخطير صدرت لهم الأوامر بالسكوت والبقاء إلى أن يأذن لهم جلالة الملك بالانصراف.

وحاول وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا من مكتبه بوزارة الداخلية الاتصال بالسراي لإبلاغها بما يحدث، ولكن الملك رفض التحدث مع وزير الداخلية، كما نبه على قادة الجيش والبوليس ورجال السراي بعدم الرد على وزير الداخلية.

وأخيراً لم يجد الوزير بدا من أن يذهب بنفسه إلى السراي حيث ظل في الانتظار لمدة تزيد على نصف ساعة إلى أن نزل له من فوق الفريق عمر فتحى كبير الياوران الذى استمع إلى ما قاله وزير الداخلية والذى طالب بإصرار بضرورة عودة سرايا الضباط لوحدهم، والسماح للجيش بالنزول فوراً للتصدي للمخربين.. لأن قوات الشرطة والمطافئ وحدها غير قادرة على مواجهة الموقف.

وبعد حوالى نصف ساعة أخرى قابل خلالها عمر فتحى جلالة الملك نزل مرة ثانية لمقابلة وزير الداخلية ليخبره بأن جلالة الملك قد تفضل بالموافقة على طلب الوزير. وقال فؤاد سراج الدين قبل أن يغادر القصر.. إننى أطلب نزول قوات الجيش فوراً للسيطرة على الموقف.. قال له عمر فتحى أن حيدر باشا موجود فوق مع الملك وسيصدر له جلالة الملك التعليمات اللازمة.

وفى تلك الأثناء كان الملك - كما ذكرنا - لايزال محتفظاً بقيادات الشرطة والجيش والضباط عنده بالقصر بحجة تناول الغداء معه، وكان أولى به - لو لم

يكن ضالعا في المؤامرة - أن يأمر بعودتهم فوراً إلى مقار أعمالهم ليكونوا على رأس وحداتهم لمقاومة الحرائق والسيطرة على الموقف.

وبعد ساعتين تقريباً من لقاء سراج الدين وحيدر في عابدين - أى فى حوالى الساعة الخامسة والنصف - بدأت قوات من الجيش في النزول إلى وسط المدينة حسب الأوامر التى جاءتنا متأخرة من قيادة الجيش .. وحين وصلت إلى مسرح الأحداث كان كل شىء قد تم وفق المخطط الذى دبره المتآمرون وكانت الغالبية الكبرى من الأندية والمحال العامة فى وسط القاهرة قد تحولت إلى قطعة من الجمر.

ولاشك أن اختيار على ماهر ليرأس الحكومة الجديدة محل حكومة الوفد، دليل آخر على اشتراك الملك فى هذه المؤامرة الدنيئة، فقد كان على ماهر رجل الملك وخادمه المطيع.

وكان على ماهر هذا - وللأسف - هو أول رئيس وزراء بعد قيام الثورة، وقد تم اختياره على أساس أنه مستقل عن الأحزاب، أى أنه كان محايداً خاصة بعد خروج الملك الذى كان يدين له بالولاء ويعمل فى خدمته، وكان الرأي فى ذلك الوقت أن الوزراء الذين سيشاركونه الحكم والذين سنختارهم بأنفسنا سيقيدون حركته، ويبقى مجرد واجهة تطهثن بعض الأعداء المتربصين بالثورة، إن شيئاً لن يتغير بعد خروج الملك.. ولكن على ماهر لم يستطع الاستمرار على رأس الوزارة بعد أن تأكد له أنه مجرد واجهة زائفة فقدم استقالته التى قبلت فوراً وحل محله اللواء محمد نجيب.

ولم يكن اختيار على ماهر لرئاسة الوزارة تنفيذا لفكرة تقدم بها عبد الناصر، ولكنها كانت فكرة بعض أعضاء مجلس القيادة.. بعد أن تردد لنجيب فى قبول رئاسة الوزارة مفضلاً أن يبقى فى الجيش.

وكان لنجيب قد رفض من قبل أن يكون وزيراً للحربية فى وزارة حسين سرى باشا التى سبقت قيام الثورة وكان محمد هاشم باشا زوج بنت حسين سرى وزير

الداخلية هو الذى عرض على اللواء محمد نجيب هذا العرض ولكن نجيب اعتذر عن قبول هذا المنصب لأنه أحس بأن هناك تدبيراً معيناً من وراء هذا العرض.

والواقع أنه كان قد وقع اختيار الملك على محمد نجيب ليكون وزيراً للحربية فى وزارة سرى باشا ليضرب عصفورين بحجر واحد: الأول أن يبعد محمد نجيب عن الجيش خاصة بعدما ثبت من انتخابات نادى الضباط أن لنجيب أصبحت له شعبية كبيرة فى القوات المسلحة تهدده بالخطر، وأن لنجيب أصبح على اتصال بتنظيم الضباط الأحرار، وبالتالي فهو يعرفهم ويمكن إغراؤه للوشاية بهم.

وأراد الملك بتعيين نجيب وزيراً للحربية أن يهدئ من ثورة الضباط، وأن لنجيب يمكنه أن يساعده فى ذلك إذا ما أصبح وزيراً للحربية.

ولكن لنجيب رفض هذا العرض دون أن نطلب منه ذلك، وقد رفضه بعد أن فهم المغزى الحقيقى الذى كان يرمى إليه الملك.. كان محمد لنجيب قد قبل ترشيحنا له فى انتخابات نادى الضباط، وقبل أن يكون ممثلنا لسلاح المشاة فى مجلس إدارة النادى.

وكان خالد محيى الدين قد اقترح أن يرشح جمال عبد الناصر نفسه فى انتخابات النادى ولكننا رفضنا هذا الاقتراح حتى لا يظهر عبد الناصر على السطح ويفتضح أمره، خاصة أنه كان قد عرف بالفعل لدى أجهزة الحكومة والسراى أنه رئيس التنظيم، ولكن لم يكن لدى هذه الأجهزة الدليل المادى على إدانته، وكان إبراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر الأسبق قد استدعاه إلى مكتبه ذات يوم، وسأله عما تردد من شائعات عن وجود تنظيم بالجيش، فأنكر عبد الناصر أية معلومات لديه عن هذا التنظيم، فقال له إبراهيم عبد الهادى محذراً: إن جلالة الملك لا يقبل العبث فى صفوف الجيش وأنه سوف يحاكم كل من يشترك فى هذه الأعمال بتهمة الخيانة العظمى.

لهذا كان عدم ترشيح عبد الناصر لعضوية نادى الضباط قراراً صائباً نأى به عن متاعب كثيرة كانت ستحدث له ولنا بسبب ذلك.

ولم يُعرف عبد الناصر لدى السراى أو الحكومة بسبب خيانة ارتكبها أحد أفراد التنظيم، ولكنه عرف نتيجة لثروة البعض وحبه للظهور فى صورة الضابط الوطنى، خاصة أمام بعض الأقارب والأصدقاء الذين نقلوا بدورهم ما سمعوه إلى معارفهم وهكذا بدأت جماعات كثيرة تعلم بموضوع هذا التنظيم.. وأستطيع أن أوكد بكل فخر أن عضواً واحداً من تنظيم الضباط الأحرار لم يرتكب جريمة خيانة بحق التنظيم قبل قيام الثورة، والذين قاموا بالإبلاغ عن الحركة لم يكونوا أعضاء بالتنظيم ولم يرتبطوا به بأية علاقة من أى نوع كان.

وهؤلاء الضباط الذين قاموا بإبلاغ السراى عن الحركة، فعلوا ذلك ليلة قيام الثورة... ومن هؤلاء يوزباشى بسلاح الإشارة اسمه أحمد المعتز بالله الكامل.. وكان يقوم ليلة الثورة بمهمة ضابط عظيم بمنطقة «الهايكتب» حيث توجد بعض القوات التى كان من المقرر تحريكها لاحتلال مركز قيادة القوات بكوبرى القبة.. وحين رأى ضباط المدفعية يستعدون للتحرك، قام بإبلاغ السراى على الفور.. وكان هناك ضابط من ضباط المدفعية اسمه أحمد صالح محمود قام هو أيضاً بإبلاغ السراى عن تحرك زملائه ضباط المدفعية إلى جهة غير معلومة دون أوامر رسمية بذلك.. والغريب أن هذا الضابط كان له شقيق بالطيران وقد تم إلقاء القبض عليهم جميعاً بعد ذلك مباشرة.

ونتيجة لتلك الاتصالات التى قام بها هؤلاء الضباط صدرت الأوامر للبوليس السياسى بالتحرك وإعلان حالة الطوارئ لمواجهة الموقف، كما أصدر حيدر باشا قائد الجيش أوامره لقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة بالتوجه فوراً إلى مركز القيادة وإلى أسلحتهم فوراً لمنع أى تحرك للقوات أو خروجها من ثكناتها.

وجاء ذلك فى مصلحتنا كما ذكرت لأن تجمع غالبية القادة فى مكان واحد جعل من السهل علينا القبض عليهم مرة واحدة بدلا من أن نوزع قواتنا للبحث عنهم وإلقاء القبض عليهم واحدا بعد الآخر.

وبالفعل قامت قوات المدفعية بعد أن تحركت فى طريقها إلى القيادة، بإلقاء

القبض على ثلاثة من اللوآات - من قيادة المدفعية - وهم في الطريق إلى السلاح.. وحينما توجه قائد السوارى حسن حشمت ومساعدته إلى سلاح الفرسان قبضت عليهما قواتنا برئاسة المقدم حسين الشافعى والصاغ خالد محيى الدين والصاغ ثروت عكاشة الذين كانوا قد سبقوهم إلى السلاح.



لقد كانت هناك أحزاب كونها الملك لمحاربة الوفد وإضعافه.. مثل حزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقى باشا وحزب الأحرار الدستوريين بزعامة محمد باشا محمود، وغيرهما من الأحزاب السياسية التى ظهر أنها تعمل لحساب الملك والسفارة الإنجليزية، ولذلك فقد كان أهم هدف تضعه تلك الأحزاب نصب أعينها هو تعطيل دستور ١٩٢٣ الذى حصل عليه الشعب المصرى بتضحيات جسيمة، بدأت بثورة ١٩١٩ التى شارك فيها المسلمون والأقباط.. رجالاً ونساء.. وسقطت منهم أعداد كبيرة من الشهداء أثناء الصدام مع القوات البريطانية.. وذهب سعد باشا زغلول وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز باشا فهمى إلى المندوب السامى البريطانى ليخطر به بأن الشعب المصرى جميعه يرى أن احتلال القوات البريطانية لمصر هو احتلال غير شرعى ويتعارض مع القوانين والشرعية، ولذلك فإنهم يطالبون بجلاء القوات البريطانية.

كانت هذه هى أوضاع دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الأولى، فقد قسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الغربية، وكانت دول الوطن العربى من نصيب إنجلترا وفرنسا بمقتضى اتفاقيه «سايكس - بيكو» المعروفة.. التى لم تنج منها سوى ليبيا التى كانت من نصيب الاستعمار الإيطالى.

وواقع الأمر أن أول دولة عربية تمردت على هذه الأوضاع كانت مصر، فتأسست لجنة برئاسة سعد زغلول باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز باشا فهمى الذى كان رئيسا لمحكمة النقض، التى ذهبت بتفويض من الشعب إلى المندوب السامى البريطانى وقدموا له طلبا رسميا يتضمن مطالب الشعب المصرى

وأهمها جلاء القوات البريطانية، وكان ذلك بداية ظهور تنظيم سياسى شعبى باسم «الوفد المصرى» الذى ظل يمثل دائماً أهداف وأمانى الشعب المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحينما سألت اللجنة الثلاثية المشار إليها المندوب السامى البريطانى عن مبرر وجود القوات البريطانية فى مصر، وبأى حق توجد هذه القوات فى وادى النيل، لم ينل الوفد أية إجابات مقنعة عن تلك الاسئلة، لأن الإنجليز كانوا موجودين فى مصر وفى غيرها من بلاد العالم لاستغلال ثرواتها الطبيعية ونهب هذه الثروات الزراعية والخامات الصناعية لمصلحة دول الاستعمار.. وكان للوجود الإنجليزى فى مصر غرض آخر استراتيجى وهام هو تأمين شبه القارة الهندية، فقد كانت مصر - بحكم وجود قناة السويس على أرضها - هى الممر الرئيسى للتجارة بين الشرق والغرب.

كان هذا الإجراء من جانب المصريين هو الأول من نوعه فى دول العالم الثالث، التى ما لبثت قياداتها الوطنية أن هبت تطالب هى الأخرى بما طالب به المصريون من استقلال وتحرر.. وهنا أسرع الدول الاستعمارية إلى القيام بحركة التفاف حول تلك الحركات التحررية فشرعت فى تأسيس بعض الأحزاب العميلة التى تعمل لحسابها فى تلك البلاد من المنتفعين والخونة، ولم يكن نورى السعيد فى العراق وإسماعيل صدقى ومحمد محمود فى مصر وقبيلة المهديّة فى السودان فى جزيرة آبا سوى مظهر من مظاهر الرد الاستعماري على حركات التحرر فى تلك الدول.

فقد استطاع الإنجليز إقناع السيد عبد الرحمن المهدي وأسرته فى السودان، بأن المصريين هم الذين احتلوا السودان بالقوة، ولم يكن ذلك صحيحاً ولا منطقياً، إذ كيف لدولة محتلة كمصر أن تقوم باحتلال دولة أخرى وهى لا تملك اتخاذ مثل هذا القرار أو تنفيذه؟

لقد كان قائد القوات المصرية التى حاربت فى السودان إنجليزياً وأسلحتها إنجليزية، وكان أول حاكم للسودان بعد الاحتلال إنجليزياً أيضاً.

كما استطاع الإنجليز أن يفرقوا بين المصريين والعراقيين، بمحاولة إقناع العراقيين بأن مصر قد انتزعت منهم زعامة العالم الإسلامى أيام الحكم الفاطمى فى القاهرة، وبذلك ذبل وانهار حكم العباسيين فى بغداد. هذا مع أن الإسلام لم يكن أبدا دين تحكم أو سيطرة، فنحن جميعا، بصرف النظر عن انتماءاتنا القطرية، نعمل فى خدمة الإسلام والعروبة وما تحققة أية دولة إسلامية يضاف إلى رصيد الإسلام قبل أن يضاف إلى رصيدها هى، ولكن الإنجليز - الذين ابتدعوا سياسة فرق تسد - نجحوا فى خلق هذه العداوة بين شعبى مصر والعراق التى مازالت بعض آثارها باقية حتى الآن.. ويؤسفنى جدا أن أقول إن رواسب هذه المشاعر غير الودية قد استقرت فى نفوس البعض منا، حتى بعض المثقفين، وتحضرنى هنا تجربة شخصية شهدتها فى لندن حين كنت طالب بعثة هناك فى أواسط الأربعينيات، وكان معى فى نفس البعثة اثنان من الضباط العراقيين.. كان أحدهما هو الضابط محمود لطيف الذى وصل فيما بعد إلى منصب نائب رئيس أركان حرب الجيش العراقى.. والآخر هو شاكر شيكلى الذى وصل إلى مركز مدير سلاح الإشارة بالجيش العراقى.

وكنا لمجلس معال نتحدث فى موضوعات كثيرة، وفى أحوال بلادنا، وفجأة وبدون أية مقدمات كان محمود لطيف يسألنى أسئلة غريبة، تدل على بعض الرواسب التى خلفها الاستعمار فى نفسه.. فكان أن سألنى : يا أخ أمين .. جامعة القاهرة أحسن أم جامعة بغداد؟ فكنت أحاول الهروب من سؤاله بطريقتى.. فقلت له : أنا وأنت تخرجنا من الكلية الحربية فلا أنت درست بجامعة بغداد ولا أنا درست بجامعة القاهرة، فمن أين لى أن أحكم على جامعة القاهرة ، وكيف يمكن أنت أن تحكم على جامعة بغداد؟

وعلى أية حال يا أخ لطيف لو أن جامعة بغداد أصبحت أحسن من جامعة اكسفورد لكان هذا شيئا يشرفنى ويشرف كل عربى .. ولو أن جامعة القاهرة كانت أفضل من جامعة كمبردج لكان هذا شيئا يشرفك ويشرف العرب جميعا أيضا.

والغريب أن اليوزباشى محمود لطيف كان يصر على الحصول على إجابة قاطعة على أسئلته الغريبة فكان يقول لى : أنا أسألك عن تصورك.. فمن هو الأفضل في تصورك، القاهرة أم بغداد؟

قلت له: إننى لم أزر بغداد قبل ذلك لأحكم عليها.. كما أنك لم تزر القاهرة لتعرف أن إجابتى صحيحة أو غير صحيحة، ومع ذلك لو أن بغداد كانت أجمل من باريس لأسعدنى ذلك .. لأنها بلد عربى، ولو كان الأمر كذلك لذهب العرب إلى بغداد بدلاً من ذهابهم إلى باريس أو لندن.

لقد كان مثل هذه الأسئلة يعطى مؤشرا إلى أن الاستعمار لنجح في زرع الفرقة والتشاحن بين الشعوب العربية حتى لا تفكر هذه الشعوب فى مواجهته، فتشيع بين العرب جميعا روح التعارض والتنافس والخلاف وينشغل العرب بالخلافات والحزازات المفتعلة فيما بينهم عن التناقضات الأساسية بينهم وبين مستعمرهم من دول الغرب.

هذا ما فعله الاستعمار بين كل قطر عربى وآخر.. أما فى داخل كل قطر فقد أنشأ عددا من الأحزاب السياسية ووضع على قممها بعض الرموز التى تأتمر بأمره وتلبى له مطالبه حتى لو على حساب مصلحة بلاده.. وحينما انكشفت تلك الأحزاب للقاعدة العريضة من المواطنين فانصرفوا عنها وتركوها لتصبح أحزاب الأقلية فى البلاد العربية اتجه الاستعمار بأنظاره إلى أحزاب الأغلبية ليضعف من قوتها وحجم تأثيرها فى الشارع السياسى.

وهذا - بكل أسف - ينطبق على حزب الوفد المصرى، الذى كان فى بداية الأمر هو حزب الأغلبية، ولكن بعملية التفاف واختراق قام بها الاستعمار وأعوانه أصبح الوفد حزبا مستأنسا ومستكينا فى مواجهة كل من السراى والإنجليز.

فقد نجح أصحاب رءوس الأموال والصناعة والإقطاعيون فى التحكم فى سياسة الوفد بعد أن اخترقوه بأموالهم التى كانوا يمدونه بها فى شكل تبرعات كان محتاجا إليها لمواصلة نشاطاته السياسية.

وفى نهاية المطاف أصبح الوفد ممثلاً للسرائى وضعت مقاومة وعداوته للإجلىز أيضاً، حتى أنه قىل فى فبرارى عام ١٩٤٢ أن ىجىء إلى الحكم بدبابات الإجلز ولىس بالانتخابات الشعبىة.

على أىة حال لم ىعد حزب الوفد هو حزب الأغلبىة الشعبىة التى كانت تتمثل فى ذلك الوقت فى صغار ملاك الأراضى والفلاحىن وأرباب المهن الصغىرة من الحرفىىن والتجار وغلرهم وكذا الطبقة الوسطى التى كانت هى ركىزة العمل السىاسى فى مصر.. وأصبح الوفد هو حزب الباشوات، بىنما انصرفت الأغلبىة من الفلاحىن لتبحث عن حزب ىحمىها وىتكلم باسمها فوجدته فى جماعة الإخوان المسلمىن الذىن كانوا منتشرىن فى القرى والكفور والنجوع.

وقد شهد حزب الوفد انقلاباً كبرىا فى سىاسته منذ أن تولى فؤاد سراج الذىن منصب السكرتىر العام للحزب بعد استقالة مكرم عبىد الرجل الثانى فى الوفد بعد النحاس، بسبب ممارسات زىنب الوكىل زوجة النحاس واستغلالها لموقع زوجها فى تحقىق مكاسب شخصىة لها ولأسرتها.

فقد تزوج النحاس وهو فى الخامسة والخمسىن من عمره بفتاة من أسرة طبىة من محافظة الدقهلىة، كانت زىنب الوكىل فى العشرىنات من عمرها فى ذلك الوقت، وعلى درجة كبىرة من الجمال بالإضافة إلى صغر سنها بالنسبة لزوجها، ومكنها ذلك من استغلال منصب زوجها لتحقىق بعض المكاسب لها ولأسرتها وأقربائها، الأمر الذى أثار اعتراض مكرم عبىد الذى كان ىعرف بالاستقامة ونظافة الىد فحاول إىفاف أطماع زىنب الوكىل عند حد، ولكنه فشل لأن زوجها وقف إلى جانبها فاستقال مكرم عبىد من حزب الوفد لىحل مكانه فؤاد سراج الذىن الذى كان وقتئذ صغىر السن قلىل التجربة والخبرة، ولكنه استعاض عن ذلك فى احتلال هذا المركز المرموق فى الوفد بانتمائه إلى أسرة إقطاعىة كبىرة.

وحىنما اعتلى سراج الذىن منصبه الجدىد أخذ ىتقرب من زوجة النحاس ذات الخطوة الكبىرة لىدى زوجها زعىم الحزب حفاظاً على موقعه الذى شعر بىنه وبنى نفسه أنه غىر مؤهل سىاسىا للبقاء فىه دون إرضاء زىنب هانم.. فمنحها كل ما

تريد هي وأسرتها من امتيازات واستثناءات.. وعلى سبيل المثال وافق سراج الدين حين كان وزيراً للمالية على منح شقيقها تصريحاً بتصدير زيت الطعام إلى فلسطين في الوقت الذي كانت فيه مصر تعاني أزمة طاحنة بسبب نقص الزيت.

وحينما عرف الشعب المصري بذلك كله وتأكد من استشراف الفساد في حزب الوفد انصرف إلى أحزاب أخرى ليمنحها ولاءه وثقته، مثل حزب مصر الفتاة أو الحزب الوطنى وكلها أحزاب لم يعرف عنها الفساد الذى عرف عن أحزاب ما قبل الثورة.

وحينما تأكد الوفد من اهتزاز ثقة الشعب فيه حاول أن يستعيد تلك الثقة بإظهار بعض التشدد في مواجهة الملك والإنجليز، خاصة أن الملك لم يكن يثق في ولاء الوفد له ولاء كاملاً، فحاول تقريب الأحزاب الأخرى إليه كحزب الأحرار الدستوريين - وقد ظهر ذلك واضحاً في آخر انتخابات نيابية جرت قبل الثورة وهى انتخابات عام ١٩٥١ والتي جرت بين مرشحي السراى فى جانب ومرشحي الشعب فى الجانب الآخر.. وفاز فيها مرشحو الشعب الذين كانوا هم أنفسهم مرشحي الوفد.

وكان من الممكن لحزب الوفد أن يستغل هذه الثقة والنجاح الكبير الذى منحه إياه الشعب ليشدد من مواقفه في مواجهة الملك، ولكن الوفد خذل الشعب الذى أولاه الثقة، فبعد أن ضمن النجاح فى الانتخابات راح يخطب ود الملك من جديد، وقد وضع ذلك فى أول مقابلة للنحاس باشا مع الملك بعد فوزه فى الانتخابات مباشرة. فقد انتظره الملك فى مكتبه بالقصر وهو يرتعد خوفاً بعد أن تأكد أن الشعب قد انصرف عنه تماماً وأسقط كل مرشحيه فى الانتخابات واختار مرشحي الوفد، وتوقع الملك أن يعرض عليه النحاس باشا مطالب الشعب الذى انتخبه فى لقاء عاصف لا بد وأن ينتهى برضوخ الملك، وسأل الملك النحاس باشا عما يطلبه أو يقترحه، فإذا النحاس باشا يقول: لا أريد إلا أن أقبل يدى مولانا الكريمتين!!

وهكذا كانت سياسة الوفد في سنواته الأخيرة.. سياسة إمساك العصا من المنتصف بالتقرب من الشعب ومن الملك في نفس الوقت، دون النظر إلى مصلحة الشعب التي تتعارض كلية مع مصالح الملك والعكس صحيح، وبالتالي فقد الوفد كثيرا من قواعده الشعبية التي كان يعتمد عليها لدعم مركزه في مواجهة السراى والإنجليز.

وعلى الرغم من سياسة التقرب من القصر التي اتبعها الوفد إلا أن الملك لم يمنحه ثقته التي منحها لأحزاب الأقليات الأخرى.. وقد دبر الملك حريق القاهرة ليجد الفرصة السانحة لإقالة حكومة الوفد ليحى بحكومة يرأسها أحد أتباعه، ولم يكن صحيحا ما أشيع فى ذلك الوقت عن أن الشيوعيين أو السفارة البولندية بالذات هم الذين قاموا بحريق القاهرة.

وبطبيعة الحال كان من نتيجة ذلك أن ظهرت على السطح جماعة الإخوان المسلمين مستغلة الفراغ السياسى الكبير الذى خلفه حزب الوفد بعد أن ابتعد عن قواعده الشعبية وانسلخ عنها محاولا الاقتراب من الملك والإنجليز.. وقد ظهرت جماعة الإخوان المسلمين فى بداية الأمر كجماعة وعظ وإرشاد، وحينما وجدت الساحة السياسية خالية أمامها، وأن الجماهير باتت تبحث عن حزب سياسى يتبنى مطالبها ويحقق آمالها بعد أن تخلى حزب الوفد عنها، قدم قادة الإخوان أنفسهم للناس على أنهم البديل للوفد، وتحولوا من جماعة إرشادية إلى حزب سياسى.. وبالفعل نجح الإخوان فى استمالة عدد غير قليل من الناس خاصة فى الريف وفى الأوساط الشعبية. وكان حسن البنا إمام الجماعة مدرسا إلزاميا حين قام بتأسيس جماعة الإخوان.. وقد لعب الإخوان المسلمين على أرضية جاهزة وممهدة، وهى أرضية التدين التى يتصف بها المصريون خاصة فى مناطق الريف وفى الأوساط الدنيا والمتوسطة.

وإذا كان عامل الفراغ السياسى هو الذى حسم تحول الإخوان من جماعة إرشادية إلى حزب سياسى، فإن زيف الديمقراطية التى اتصف بها النظام السياسى فى ذلك الوقت، كان هو العامل الحاسم فى تحول الإخوان من حزب سياسى

يؤمن بالتغيير الديمقراطي للأوضاع إلى جماعة تؤمن بالعنف والتغيير بقوة السلاح.. وقد نظر الإخوان أمامهم فوجدوا أن أيا من الأحزاب السياسية - رغم توافر الشعبية الكاسحة لها - لم ينجح في إجراء بعض التغيير في أوضاع المجتمع.. فقدوا إيمانهم بالديمقراطية وأخذوا ينادون باستخدام العنف والقوة لإحداث التغييرات المطلوبة، وقد وجدوا في التفسير الخاطئ لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ما يسند دعوتهم للتغيير بالقوة، فبدأ مسلسل العنف الشهير باغتيال اللواء سليم زكي رئيس البوليس السياسي، ثم المستشار الخازندار رئيس محكمة استئناف القاهرة وفهمى النقراشي رئيس وزراء مصر، وقد راح حسن البنا - زعيم جماعة الإخوان - ضحية لهذا العنف فاغتيل عام ٤٩ على يد جماعة الملك وإن لم يظهر من هو القاتل.

وهكذا كان «الإخوان المسلمون» ظاهرة سياسية ساعد حزب الوفد والملك والإجلىز على إخراجها إلى الشارع السياسى المصرى، فقد تخلى الوفد عن قواعده الشعبية وأصبح حزب الصفوة من الأثرياء والباشوات وأصحاب الأراضي والصناعة وغيرهم.

وحيثما أصبح الفراغ سمة واضحة للحياة السياسية فى مصر قدم الإخوان أنفسهم كبديل ملء هذا الفراغ الذى خلفته وراءها أحزاب راحت تلهث وراء الملك والإجلىز والباشوات والرأسماليين طمعاً فى السلطة واستمراراً لتوليها الحكم.

لقد انصرفوا عن الناس وولوا وجوههم شطر الملك، فانصرف الناس عنهم وولوا وجوههم إلى الله طالبن منه الخلاص.. وهنا دخل «الإخوان المسلمون» الساحة السياسية ليقدّموا أفكارهم التى لاقت قبولا لدى قطاعات كبيرة من الناس.. خاصة فى الأوساط المتوسطة والدنيا كما ذكرنا.. والتى لم يكن لها حزب يمثلها ويعكس مطالبها وتطلعاتها.

كانت الأطماع هى التى دفعت قيادة الإخوان المسلمين فى مصر - وهى قيادة محدودة العلم والخبرة وليست لها أية تجارب سابقة فى العمل السياسى -

ليتحولوا إلى تنظيم سياسى حتى يمكنها الوصول إلى مناصب الحكم والقيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد نسى أو تناسى أعضاء مركز الإرشاد لهذه الجماعة أن العمل السياسى يحتاج إلى خبرة ودراسة وإلى فهم كامل للنظريات والمبادئ المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علاوة على القدرة على اختيار الأنسب من هذه النظريات والنجاح فى تطبيقها ومداومة الرقابة والمتابعة لإصلاح أية أخطاء قد تظهر، بل وابتكار حلول للمشكلات المحلية على مختلف أنواعها لمواجهة تلك المشكلات أولاً بأول .. وهذا يعنى أن العمل السياسى يجب أن يقوم على التجربة والخبرة والعلم والإدراك العميق بمشاكل الوطن والمواطنين.

ولما كان العالم قد أصبح بفضل التطور الهائل فى وسائل الاتصال أصغر بكثير جداً مما كان فى الماضى، بحيث أصبح أى حادث يقع فى أحد أطراف المعمورة يتردد صدهاء مباشرة فى الطرف الآخر فى ثوان معدودات، فقد نتج عن ذلك أن تداخلت لدرجة كبيرة المشكلات الداخلية فى أى بلد مع المشكلات الإقليمية بل أيضاً مع المشكلات العالمية.. وبالتالي لا يمكن وضع حلول جذرية لأية مشكلة محلية إلا فى إطار ما يحيط بها من مشكلات إقليمية وعالمية .. وهنا تظهر أهمية المعرفة الكاملة والإحاطة بالمشكلات العالمية والحلول المطروحة لتسوية هذه المشكلات.

فهل قيادة الإخوان المسلمين فى مصر أو أى بلد عربى لديها هذه الخبرات وهذا العلم الذى يؤهلها لتولى المسئوليات السياسية والداخلية والخارجية لمصر أو فى أى قطر عربى؟

الجواب الصحيح على هذا التساؤل هو النفى، إذن لماذا أراد الإخوان أن يقحموا أنفسهم فى مجال لا يعرفون عنه إلا القدر اليسير؟

الجواب أيضاً هو : الأطماع والطموحات على غير أساس لتولي المناصب الرئاسية والقيادية وما يتمتع به أصحاب هذه المناصب خاصة فى دول العالم

الثالث، من امتيازات مالية وسلطات غير محدودة ومزايا اجتماعية واقتصادية تفوق الخيال.

إذن هي الأطماع الشخصية التي دفعت جماعات الإخوان في مصر وفي أقطار عربية وإسلامية أخرى أن تسعى للوصول إلى مركز الحكم والسيطرة.

وهذه الجماعات تعتمد أساسا على أشباه المتعلمين والسذج من أبناء الشعب، وهم غالبية في دول العالم الثالث لإيهامهم بأنها ستحل لهم مشكلاتهم بالاسترشاد بكتاب الله الكريم وسنة رسوله.

ولقد ادعت لنا مرة ومرات قيادة جماعات الإخوان أن القرآن قد وضع حلولاً تفصيلية للمشكلات الدنيوية، وهذا غير صحيح، لأن القرآن يتضمن خطوطاً عريضة يمكن أن يهتدى بها أولو الأمر لاستنباط حلول صحيحة للمشكلات التي تواجههم، وهذه الحلول تختلف قطعاً من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، ولكن جماعة الإخوان، وهي كما ذكرنا محدودة العلم والخبرة، لا يتسع ذهنها وقدراتها العقلية لمتابعة التطورات والتغيرات في المشكلات السياسية والمشكلات الاقتصادية والتطورات المتتابة في الأوضاع الاجتماعية.. أي أنها عاجزة عن متابعة تطورات العصر، وليس لديها إلا حلول نظرية لا يربطها بالواقع أي رباط حقيقي، ولكنها تصر على أن هذه الحلول هي الحلول الصحيحة ولا حلول غيرها.. وهم يحاولون تغطية جهلهم والنقص الكبير في قدراتهم العملية.. بل وضيق أذهانهم بترديد شعار يحاولون به ألا يجرؤ أي إنسان على مناقشتهم، بل عليه أن يسلم بما يقولون مهما كان تافهاً وغير صحيح.

إذا أردت أن تجادلهم للوصول إلى الحلول الأفضل قالوا: «الإسلام هو الحل».

ويقصدون بهذا الشعار أن ما يقولون نابع من القرآن فلا مجال لمناقشة، بينما الفاصل بين ما يقولون وبين ما ورد في كتاب الله الكريم شاسع جداً، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن هذه الجماعات تعمل على استغلال الدين في

السياسة لكى تخرس كل التنظيمات السياسية الأخرى، وهي أيضاً تنظيمات يدين أعضاؤها بالإسلام، ويعلمون عن الإسلام وسنة الرسول أضعاف أضعاف ما يدعيه أنصاف المتعلمين من أصحاب شعار «الإسلام هو الحل».

إننى أرجو أن يتبين الشعب المصرى وكل الشعوب العربية والإسلامية أن هذه الجماعات التى يطلق عليها الجماعات الإسلامية ليست إلا جماعات انتهازية محدودة العلم والخبرة بحيث لا يمكن أبداً أن تتولى مسئوليات العمل السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى فى أى بلد كان.

وإذا نجحت هذه الجماعات فى الاستيلاء على السلطة فى أى بلد، فستكون تماماً كما حدث فى أوروبا عندما فرضت الكنيسة الكاثوليكية نفسها على العمل السياسى تحت علم «المسيح» والمسيح منها براء.

ونحن لازلنا فى بلادنا العربية نتذكر كيف جاء المستعمرون الأوروبيون لاحتلال بلادنا تحت علم المسيح، والدور المخجل الذى قامت به الكنيسة الكاثوليكية فى هذا العمل اللاإنسانى الذى أخضع بلادنا لسيطرة ونهب هؤلاء المستعمرين .. فهل هذا ما أوصى به عيسى عليه السلام؟

وأيضاً إن نسينا فلا ننسى العمل الفاضح الذى قامت به الكنيسة الكاثوليكية كرأس رمح للاستعمار الأوروبى فى بلاد أفريقيا وآسيا، حيث قامت بتحويل حفنة قليلة من أبناء هذه الشعوب إلى المسيحية، ثم جعلت منهم عملاء للاستعمار القادم ليحتل بلادهم.. كذلك فقد قام أعضاء هذه الكنيسة بترويج تجارة الأفيون فى الصين، حتى يفقد شعب الصين قدراته على مقاومة الغزو الخارجى.



فى يوم ٢٩ يوليو عام ١٩٣٧ ركب فاروق عربة مطلية بلون الذهب تجرها ستة خيول رمادية انطلقت به عبر شوارع القاهرة.. احتفالاً بتتويجه ملكاً على مصر.

وفى مجلس النواب صعد فاروق إلى المنصة حيث يوجد كرسى العرش، وقد

تغطى من المخمل الأحمر، وأمسك الصولجان بيده اليسرى، أما يده اليمنى فقد كانت على المصحف الشريف استعدادا لحلف يمين الولاء:

«أقسم بالله العظيم. أنى سوف أحترم الدستور وقوانين الدولة المصرية.. وسوف أحافظ على استقلال الوطن وحماية أراضيه».

وبعد هذه اللحظة التاريخيه فى حياة فاروق بخمسة عشر عاما وثلاثة أيام، كانت هناك لحظة تاريخية أخرى فى حياة فاروق.. ولكنها كانت عكس اللحظة الأولى فى كل شىء.

ففى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢، كان اليخت الملكى «المحروسة» يشق طريقه بصعوبة بين سفن الأسطول المصرى بميناء الإسكندرية، وعلى ظهره وقف فاروق ينظر إلى الأفق البعيد فى ذهول، وعلى مسافة ٥٠ مترا وقفت ناريمان ملكة مصر السابقة تحمل على يدها ابنها أحمد، ولم يتنبه فاروق إلى الأعلام التى رفعتها بعض سفن الأسطول لوداعه.. كما لم يسمع ولأول مرة صوت ٢١ طلقة أطلقها طراد مصرى على مقربة منه كتحية وداع، وجاءت تنفيذاً لآخر التماس تقدم به الملك المخلوع لضباط الثورة ووافقوا عليه.

كان فاروق فى اللحظة الأولى فى السابعة عشرة من عمره ليكون ثانى ملك بعد «توت عنخ آمون» يتولى عشر مصر وهو لا يزال صبياً، أما فى المناسبة الثانية - فكان فى نظر كل من رآه يبدو أكبر بكثير من سنه الحقيقية لما ظهر عليه من بدانة وضخامة جثة.

فى اللحظة الأولى كان فاروق ملء السمع والبصر فى جميع أنحاء الدنيا، حين أعاد لأذهان الناس فى العالم صور الملوك فى «ألف ليلة وليلة».

أما بعد اللحظة الثانية، فلم يكن فاروق سوى رجل يحمل ألقاباً مثل «الملك السابق» و «الملك المخلوع» خرج مطروداً ليعيش فى إحدى ضواحي روما مجتراً ذكرياته القديمة..

ولكن كيف تم طرد الملك هذا ما سوف أرويه فى هذه السطور:

كان لابد لقوات الثورة الموجودة بالإسكندرية أن تحدد المكان الذى يوجد فيه الملك، لكي تذهب إليه لإرغامه على توقيع وثيقة التنازل عن العرش، وكانت العقبة الكبرى التى صادفتنا هى تأخر وصول القوات التى أرسلناها من القاهرة ليلة ٢٥ يوليو ولذلك ركزنا جهودنا نحو قصر رأس التين.. فقد أصدرنا أوامراً للقوات التى وصلت لمحاصرة القصر، لإصدار أوامرها للحرس الملكى للاستسلام أو أن تشتبك معه فى قتال حتى يضطر للاستسلام.

وما كان بعد ذلك هو أننى طلبت المعاونة من سلاح الإشارة بالإسكندرية لاحتلال سترال الإسكندرية والدخول على خطوط القصر الملكية والقنصليات الفرنسية والإنجليزية بالمدينة للتنصت عليها.. كلفنى زكريا محيى الدين بصفتى ضابط الإشارة والاتصالات الموجود معهم بالمجموعة أن أتبين أين يوجد الملك فاروق قبل أن نقوم بأية حركة وفى أى اتجاه.

ذهبت صباح يوم ٢٥ يوليو على الفور إلى مصلحة التليفونات بالإسكندرية، وكان مديرها فى ذلك الوقت اسمه السيد مصطفى القشلاق، وكان يعرفنى جيداً منذ أن كنت أعمل بالإسكندرية فطلبت أن يخبرنى بالأرقام السرية للملك فى قصر المنتزه وفى قصر التين، ولكن القشلاق رفض أن يعطى لى شيئاً، وقال أنه لا يستطيع أن يكشف عن هذه الأرقام إلا بحكم من المحكمة، لأن ذلك يعتبر من الأسرار الهامة والخطيرة، فضلاً عن أنها مسألة تخص الملك، أى أنها من المحرمات التى يجب عدم المساس بها إلا بحكم محكمة.

كان الرجل قد سمع بأنباء الثورة وكان يعرف أننى واحد من ضباطها، ورغم ذلك فقد أصر على موقفه.. وفى النهاية اضطررت وللأسف أن أخرج مسدسى وأضعه فى رأسه وحذرت به بلهجة حاسمة وقاطعة أن ينفذ فوراً ما طلبته منه واتصلت فى نفس الوقت بقيادة سلاح الإشارة فى كوم الدكة.. وكان يرأسها ضابط من تلاميذى اسمه عبد الله أباطة، وطلبت منه أن يحضر ومعه عدد من جنود التحويلة المتخصصين فى الاتصالات الهاتفية، لاحتلال مصلحة التليفونات

.. حاول أباطة أن يسألنى عن السبب، فقلت له أن ينفذ بسرعة ما طلبته منه وسوف يعرف كل شىء فيما بعد.

جاء عبد الله أباطة فعلاً ومعه أفراد التحويلة الذين طلبتهم، وأخبرته بكل شىء، وطلبت منه أن يصدر أوامر لأفراده بإدارة التليفونات والسنترالات الرئيسية، وأخذت من القشلاق الأرقام السرية للملك بقصرى رأس التين والمنتزه، ودخلت على الخطوط الملكية لأتحدث على مكالمات الملك لتحديد مكانه ومعرفة خطه فى مواجهة الثورة.. واستطعت بذلك أن أستمع إلى المكالمات التى أجراها الملك وأهمها مع السفارة البريطانية ثم مع السفارة البريطانية ثم مع السفارة الأمريكية بالقاهرة وبالتالى أمكننا معرفة الموقف الذى ينوى أن يقفه تجاهنا، ومحاولاته الحفيرة لإثارة الحكومة البريطانية ضدنا لكى تستخدم قواتها الموجودة فى القناة لسلقضاء على قواتنا بادعاء أننا ضباط شيوعيون، وأن لجاح ثورتنا يهدد المصالح البريطانية ليس فى مصر بل فى كل بلاد الشرق الأوسط بأوخم العواقب. وفى الساعة التاسعة صباحاً اتصل الملك بالوزير المفوض للسفارة البريطانية فى القاهرة وقال له أن ضباط التمرد قد وصلوا إلى الإسكندرية وأنه عرف بأن غالبية هؤلاء الضباط شيوعيون وأنهم يخططون لإقالته وإعلان الجمهورية، وأن ذلك لن يضر فقط بالأوضاع السياسية فى مصر، بل سيضر أيضاً بمصالح إنجلترا فى مصر وباقى دول الغرب، وأن على إنجلترا أن تتحرك مباشرة بقواتها لإنهاء عملية التمرد وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

كانت لهجة التوسل والخوف واضحة فى حديث الملك ولكن الوزير المفوض الإنجليزى حاول طمأنته وأخبره بأنه سيأتى بنفسه إلى الإسكندرية للتفاوض مع ضباط التمرد، فإذا كان لهم طلبات معقولة يمكن تحقيق بعضها أو كلها فسيكون من الممكن إنهاء هذا التمرد بدون صعوبة وينتهى كل شىء، أما إذا غالوا فى طلباتهم فإنه سيأمر القوات الإنجليزية فى القاعدة البريطانية بقناة السويس بالتحرك فوراً إلى القاهرة والإسكندرية للتعامل معهم، وإنهاء عملية التمرد والسيطرة على الموقف من جديد.

وبالفعل وصل تريفون ايفانز الوزير المفوض البريطانى والسكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية بعد ساعتين ونصف من المكالمات التى أجراها معه الملك وحضر مباشرة لمقابلتنا فى معسكر مصطفى باشا - مقر قيادة المنطقة الشمالية - ولم يقل أن الملك قد حدثه تليفونيا، ولكنى بطبيعة الحال كنت قد أبلغت زكريا محيى الدين بالحديث التليفونى الذى أجراه معه الملك وأحطته علما بمضمونه.

سأل إيفانز عن الأهداف من وراء عملية التمرد، ولماذا قمنا بها، فأكدنا له أنه لا توجد أية أهداف سياسية من وراء هذه العملية، فقط نحن ضباط وعسكريون خرجنا لنطلب بإصلاح الأحوال فى الجيش المصرى، وإزالة الأسباب التى أدت إلى هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين، وقلنا له أنت تعلم وإنجلترا تعلم أن الأوضاع فى الجيش المصرى قد وصلت إلى حد لم يعد من الممكن السكوت عليه.. وأن بريطانيا نفسها تتصرف من خلال تعهداتها فى اتفاقية عام ١٩٣٦.

سألنا إيفانز: وماذا تنوون عمله مع جلالة الملك؟ فقلنا له أن جلالته هو القائد الأعلى للجيش وأنا حريصون عليه كل الحرص.

عاد إيفانز ليسألنا: ألا يوجد فى تفكيركم أية نية لإجبار الملك على التنازل عن العرش.. فنفيانا ذلك نفيا قاطعا، وقلنا أن أحدا منا لا يفكر فى ذلك.

قال إيفانز: إنه يرجو أن يكون ذلك صحيحاً.. قلنا له أن من حقه أن يتشكك كما يريد ولكننا نقول علنا وصراحة بما سيحدث وأنه ليس من حق السفارة البريطانية أن تسألنا عما سنفعل، ولكن خشية أن تنفذ السفارة وعودها للملك بتحريك قواتها فى قاعدة القناة إلى الإسكندرية عدنا نؤكد للوزير البريطانى على مسألة إصلاح الجيش وأنا مصريون عليها إصرارا تاماً وأى موقف لإنجلترا ضد هذا الطلب سنسجله عليها وبخلاف ذلك فليس للحركة أية أهداف سياسية.. ثم أضفنا بأن بريطانيا قد ورطتنا عن عمد فى معركة فلسطين ووعدت بإمدادنا بالسلاح والذخيرة ولكنها لم تف بوعودها، وبذلك تكون إنجلترا مسئولة ولاشك عن النتائج التى انتهت إليها حرب فلسطين، ونحن نصر على أنها تعتبر مسئولة عن مساعدتنا لبناء جيش حديث يمكنه أن يحمى مصر من المخططات العدوانية والتوسعية للصهيونية العالمية.

قال إيفانز فى نهاية اللقاء معه: سأترككم الآن ولكننى أذكركم بأن لنا ٨٠ ألف جندى وضابط فى قاعدة القناة، وقد صدرت لهم الأوامر بأن يكونوا فى حالة استعداد قصوى، وأتينا لن نسمح بأى مساس بالملك، لأن خروجه من مصر سيقرب عليه فراغ كبير لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائجه.

أجبناه بأن فاروق هو ملك مصر وليس ملك بريطانيا.. ونحن أحرص عليه منك ومن إنجلترا ولا نحتاج منكم لأية نصيحة فى هذا المجال.. عاد إيفانز ليقابل الملك الذى كنا قد استطعنا تحديد مكانه بقصر المنتزه، ثم استطاعت أجهزة سلاح الإشارة التقاط مكالمة أخرى جرت بين الملك وبين العقيد طيار عاكف قائد السرب الملكى.. سأل الملك العقيد عاكف عن إمكانية ضرب قوات الثورة التى قامت باحتلال مركز قيادة الجيش بالقاهرة والقضاء عليها، فأجابه عاكف بأن ذلك ممكن ولكنه يشك فى أن الطيارين والفنيين بالسرب سيوافقون على ذلك، فطلب الملك من عاكف أن يعمل محاولة مع هؤلاء، فربما يوافقون على التعاون معه.. ولكن عاكف قال للملك أن القوات الموجودة بقيادة الجيش الآن هى قوات الثورة وقوات الملك معا. وأنه من المستحيل التفريق بين الجيش من الجو وهناك أكثر من ثلاثة آلاف ضابط وجندى موجودون بمقر القيادة حالياً، فهل يقبل جلالة الملك أن يقوم السرب الملكى بمثل هذه المذبحة.. ثم أضاف عاكف بأن ضباط الثورة لهم اتصالات وثيقة ببعض الضباط فى السلاح الجوى، وأنه يحتمل لذلك أن يحدث صدام بين السرب الملكى والأسراب الأخرى إذا حاول السرب الملكى تنفيذ أوامر جلالة الملك.

عندئذ عاد الملك لتردده، وطلب من عاكف أن يثريث ريثما تظهر نتائج المحاولات التى تبذل لتسوية الموقف بالطريق السياسى.

وبعد ذلك أجرى الملك اتصالاً هاتفياً مع مستر كافرى السفير الأمريكى بالقاهرة فى ذلك الوقت، وكرر عليه ما قاله للوزير المفوض الإنجليزى مستر إيفانز ولكن كافرى نصحه بالألا يقدم على أية خطوة عسكرية لأن نتائجها لن تكون مضمونة وأن أغلب الظن أنه فى هذه الحالة سيضم الشعب إلى قوات الثورة،

وتصبح هناك ثورة عارمة لا يعلم إلا الله مداها وإلى أين ستقف. وفى ختام المكالمة طلب فاروق من كافرى أن يحضر إلى الإسكندرية ليكون مسئولاً عن تأمين حياته هو وأسرته إذا حاولت الثورة محاكمته وإعدامه.

لقد كانت أمريكا فى ذلك الوقت تتمنى رحيل فاروق عن الحكم، بعد أن تأكد لها أنه أصبح غارقاً فى ملذاته وشهواته، ولم تعد تفيد معه أية محاولة للإصلاح من جانب أمريكا أو بريطانيا... وحينما نظر الأمريكان إلى الساحة السياسية فى مصر، وجدوا أنه لم يعد هناك شارع سياسى وأن الفساد قد دب واستشرى فى جميع الانحاء وخشى الأمريكان أن يسقط فاروق لحساب إحدى القوتين اللتين كانتا تسيطران على الشارع السياسى وقتئذ وهما «الشيوعيون» و«الإخوان المسلمين».. وكلاهما شر بالنسبة للأمريكان. وكان البديل الذى تريده أمريكا هو حكم ديمقراطى يذهب بالحكومات البيروقراطية والفسادة التى دأب الملك على تسليمها المسئولية.

وبالفعل جاء كافرى إلى الإسكندرية ليدفع أى صدام بين الجانبين لاتؤمن عاقبته.. أثناء ذلك انتقل الملك فجأة من قصر المنتزه إلى قصر التين، وتبين لنا فيما بعد من اللواء عبد الله النجوى كبير الياوران بالقصر الملكى، أن فاروق انتقل إلى قصر التين ليكون قريباً من الميناء الغربى، حتى إذا حدث أى هجوم عليه أمكنه أن يركب اليخت الملكى هو وأسرته ليهرب إلى الخارج.

وحينما وصل الملك إلى قصر رأس التين أرسلنا كتية من المشاة.. بقيادة المقدم عبد المنعم أمين لمحاصرة القصر من جميع الجهات.. واحتلال الطرق المؤدية إليه وحينما ظهرت قواتنا حول القصر أطلقت قوات الحرس الملكى النار عليها.

وفى الحال تبادلت قواتنا معها إطلاق النار، ثم أنذرنا قوات الحرس بأننا سنستخدم المدفعية لهدم القصر على رؤوس من فيه إذا لم توقف إطلاق النار، ورفعت قوات الحرس الرايات البيضاء فوق القصر إيداناً بالتسليم والموافقة على وقف إطلاق النار.. فاقتحمت قواتنا أسوار القصر ودخلته بدون مقاومة وألقت

القبض على بعض قوات الحرس، بينما أعلنت أعداد كبيرة من هذه القوات انضمامها إلى قواتنا.

وفى صباح يوم ٢٦ يوليو وصل إلى الإسكندرية اللواء محمد نجيب والمقدم أنور السادات وسليمان حافظ المستشار بمجلس الدولة وانظموا إلينا فى معسكر مصطفى باشا وهناك تمت المراجعة النهائية لوثيقة التنازل عن العرش وأرسلنا سليمان حافظ إلى قصر رأس التين لمقابلة الملك وإقناعه بإمضاء هذه الوثيقة.. ولكن الملك تردد فى أول الأمر ولكن تدخل كل من على ماهر والسفير كافرى وأقنعه بضرورة التوقيع لأن كل شىء قد انتهى بعد أن سيطرت قوات الجيش على كل مقاليد الأمور بالبلاد.. ثم إن الملك لن يتنازل عن العرش لأحد غير ابنه وولى عهده، أى أن الملكية ستظل قائمة والأسرة العلوية ستظل هى الحاكمة.

وهكذا أمكن إقناع فاروق بالتوقيع على وثيقة التنازل ووقع عليها بالفعل والدموع فى عينيه. وكانت تنص على ما يلى :

«نحن فاروق الأول ملك مصر، لقد كنا نسعى دائما لسعادة وخير شعبنا، ونرغب بإخلاص فى إنقاذه من المتاعب التى ظهرت فى هذا الجو العصيب، ومن أجل ذلك فإننا نخضع لإرادة الشعب.. وقد قررنا لذلك التنازل عن العرش لصالح وريثنا الأمير أحمد فؤاد.. وفى هذه الوصية أعطى أوامرنا إلى سعادة على ماهر باشا أن يتصرف طبقاً لذلك».

وقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش وحينما أعطاها لسليمان حافظ لاحظ أن التوقيع لم يكن واضحاً بسبب ارتعاش يده بالقلم .. فأعادها له سليمان حافظ ليعيد التوقيع عليها من جديد. ثم أخذ فاروق ينزح من محتويات القصر ما أمكنه أن يسرقه فى الفترة المتاحة وقتئذ، ونقل أقصى ما يمكن أن يأخذه إلى اليخت المحروسة الذى سافر به إلى إيطاليا.

ركب الملك اليخت الملكى « المحروسة » وذهبنا نحن إلى وداعه بناء على طلب السفير الأمريكى كافرى، الذى كان موجوداً مع الملك فى قصر رأس التين ومعهما رئيس الوزراء على ماهر لحظة مغادرة الملك للقصر، وقد أصر الملك على وجود السفير الأمريكى إلى جانبه ليضمن حمايته وعدم القبض عليه ومحاكمته

بواسطة قوات الثورة.. وهكذا طرد فاروق من مصر ذليلاً حقيراً تودعه لعنات شعب بكامله.

والطريف أن قوات الثورة ألقت القبض على اللواء على نجيب قائد المنطقة المركزية وكان الملك فاروق قد عين اللواء على نجيب رئيساً لمجلس إدارة نادى الضباط بدلاً من شقيقه محمد نجيب الذى أقاله الملك من رئاسة النادى بعد أن حل مجلس الإدارة المنتخب فى شهر فبراير عام ١٩٥٢ بسبب رفض المجلس تعيين حسين سرى عامر - رجل الملك - عضواً بمجلس إدارة النادى.

وكان يوسف صديق هو الذى ألقى القبض على اللواء على نجيب قائد المنطقة المركزية، وكان يوسف صديق يقود الكتيبة الثانية مدافع ماكينة التى كان مقرها فى المأظلة .. وكان نصف هذه الكتيبة لا يزال بمنطقة القناة عند قيام الثورة.. ورغم ذلك فقد لعبت هذه الكتيبة الدور الحاسم فى نجاح الثورة نتيجة خطأ فى التوقيت ... فقد تحرك يوسف صديق بقواته قبل ساعة من الموعد المحدد .. وكانت هذه الساعة هى الحاسمة فى نجاح الثورة، وصلوا إلى أسلحتهم وتمكنوا من السيطرة على الأوضاع فيها.

وفى مركز قيادة القوات ألقت قواتنا القبض على اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش الذى كان رئيس أركان حرب الكلية الحربية .. حينما كنت أنا باش شاويش الكلية وكنا جميعاً نكن احتراماً عميقاً للواء حسين فريد ولذلك عاملناه بكل لياقة وأدب، ولكننا كنا مضطرين لأن نضعه فى المعتقل مع باقى القيادات.

وقد حدث تبادل إطلاق نار بين قواتنا وقوات الحراسة فى قيادة الجيش بكوبرى القبة وقتل على أثر ذلك عدد من أفراد الجانبين ولكننا نجحنا فى نهاية الأمر فى السيطرة على الموقف وقمنا باحتلال القيادة وألقت قواتنا القبض على من كان فيها من الضباط.

وفى نفس الوقت كانت قوات سلاح الإشارة قد ذهبت إلى محطة الإذاعة بأبو زعبل لتحتلها .. وبعد أن وصلت إليها فعلاً، قامت الحكومة بقطع

التيار الكهربى عن المحطة فتوجهت قواتنا إلى محطة الكهرباء وأجبرت المهندسين والفنيين على إعادة التيار مرة أخرى.

كما قامت قوات الإشارة باحتلال استديوهات الإذاعة بشارع الشريفين بقصر النيل.. كما احتلت مصلحة التليفونات لتأمين الاتصالات التليفونية فى كل القطر.

و حين تخلصنا من الملك وعدنا إلى القاهرة، بدأنا نواجه بعض المشكلات التى سببتها حساسية اللواء نجيب تجاه ضباط الثورة... والواقع أن نجيب لم يكن له دور فى قيامها سواء تخطيطا أو تنفيذاً، ولم يكن محمد نجيب سوى واجهة للثورة لإشاعة الاطمئنان بين المواطنين الذين لم يعتادوا أن يروا شبابا فى مراكز السلطة العليا.. فقد تعود الناس فى مصر على رجال السياسة من ذوى الشعر الأبيض والكروش البارزة.. ولم يكن أكبر ضابط من ضباط ثورة ٢٣ يوليو قد تجاوز الثالثة والثلاثين من عمره، لذلك فكرنا فى محمد نجيب ليكون هو الواجهة التى ينظر إلينا الناس من خلالها على أن يلتزم بمبادئ الثورة وأهدافها.. وقد شجعنا نجيب على ذلك بما عرفت عنه من إخلاص وروح وطنية عالية، علاوة على ما عرف عنه من شجاعة وجرأة فى الحق.

وأستطيع القول بكل أمانة أنه لم يكن فى نيتنا أو نية أى منا أن نتولى مناصب الحكم أو الوزارة بل كان تفكيرنا متجها إلى إزالة المعوقات والصعاب التى كانت تحد من حركة رجال السياسة المصريين لتحقيق الأهداف لخير مصر ومصالحها.. لقد كنا نؤمن بوجود أحزاب سياسية فى مصر قادرة على الوصول بها إلى بر الأمان.. وتحقيق أمانى الشعب الوطنية فى الحرية والاستقلال ولكن العقبات والمصاعب التى كانت تقف فى طريق هذه الأحزاب خاصة حزب الوفد كانت أكبر من قدرتها على الصمود ولذلك اتجه تفكيرنا إلى العمل على إزالة هذه المعوقات حتى يمكن للأحزاب أن تعمل بحرية وأن تحقق أهداف الشعب كله.

كان الهدف الأول للثورة أن تحجم دور السفارة البريطانية والمندوب السامى البريطانى، وأن نكف يده عن التدخل فى الشؤون الداخلية لمصر، وأن ينزع عنه لقب المندوب السامى ليصبح سفيراً مثل بقية السفراء لا أكثر ولا أقل، وبذلك لا

تصبح له أية سلطات تزيد على سلطات السفير العادى.. وأن تحدد علاقاته فى مصر بوزير الخارجية فقط، شأنه فى ذلك شأن بقية السفراء فى مصر.

لقد كان المندوب السامى البريطانى هو الحاكم الفعلى فى مصر، فهو الذى يختار الوزراء ويأمر بتعيينهم وهو الذى يقبل الحكومات وهو الذى يحدد مواقف مصر الخارجية وعلاقاتها بالدول الأخرى، وهو الذى يحرك الملك من خلف الستار ليفعل كذا أو لايفعل ذلك.

لهذا كله اتجه تفكيرنا - نحن رجال الثورة - إلى تحجيم دور السفارة البريطانية وإدخال السفير الإنجليزى - أو المندوب السامى - فى قفص القانون الذى تعرفه العلاقات والمواثيق والأعراف الدولية، فى علاقة الدول بعضها ببعض.

لم يكن الملك سوى أداة فى يد السفارة البريطانية، وبمعنى أصبح كانت مصالحهم متكاملة وتتعارض بصورة مباشرة مع مصالح الشعب الذى ثار مرات ومهرات من أجل الحرية والاستقلال، وتطبيق النظم الديمقراطية فى الحكم ولذلك كان فى إخراج الملك من مصر حرمان للمندوب السامى من حليف قوى يستخدمه كواجهة زائفة للسيطرة على الأوضاع الداخلية فى مصر.

كذلك كان هناك عدد من رجال السياسة المصريين المعروفين بولائهم للملك والمندوب السامى البريطانى، كان هؤلاء - فى سبيل مصالحهم الشخصية - يقدمون خدمات ذات قيمة للسفارة البريطانية وللملك على حساب مصالح الشعب وأهدافه المشروعة. وقد استطعنا بالفعل أن نزيل أغلب هذه العقبات واحدة بعد أخرى، ثم جئنا بعدد من رجال السياسة المشهود لهم بالكفاءة والوطنية والنزاهة، وكونا منهم أول وزارة التى اخترنا لرئاستها على باشا ماهر، وعلى سبيل المثال اخترنا فتحى رضوان من رجال الحزب الوطنى ليكون وزيراً للإسكان والبلديات، والسيد أحمد حسنى وزيراً للعدل، كما اخترنا الشيخ الباقورى ليكون وزيراً للأوقاف، والدكتور نور الدين طراف - الرئيس السابق لاتحاد طلبة جامعة القاهرة - ليكون وزيراً للصحة، وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ليكون وزيراً للداخلية، والدكتور عبدالجليل العمرى - الاقتصادى المشهور - وزيراً للاقتصاد وغيرهم ممن عرفوا بالوطنية والنزاهة وكفاءتهم العالية .. كل فى مجاله.

بعد ذلك تفرغ رجال الثورة لتنفيذ المشروعات الضرورية لتطوير المجتمع وأهمها مشروع الإصلاح الزراعى الذى قوبل من الشعب المصرى بفرحة غامرة، نظراً لأن أكثر من ٦٥٪ من الشعب المصرى فى ذلك الوقت كانوا يعملون بالزراعة، وحينما يتحرر ٦٥٪ من الشعب من سيطرة الإقطاعيين فإن المجتمع المصرى وخاصة فى الريف تصبح له ولا شك صورة جديدة، يشعر المواطن فى إطارها بالحرية والمساواة بعد أن كان أجيراً وتابعاً ذليلاً.

لقد نجح قانون الإصلاح الزراعى من الناحية السياسية لمجاًحاً عظيماً، ولكنه من الناحية الاقتصادية أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية وهو ما أثر سلباً على الإنتاج الزراعى فى مصر. فالمملكات الكبيرة فى الريف هى القادرة على تقديم خدمات أفضل وأكمل مما يعطى مردوداً اقتصادياً أعلى من المملكات الصغيرة، والمالك الزراعى الكبير كانت لديه من الإمكانيات المادية ما يسمح له بالصرف بسخاء على المحصول، على عكس المالك الصغير الذى يعجز عن ذلك بطبيعة الحال مما يؤثر سلباً على حجم الإنتاج الزراعى ونوعيته، لذلك سارعنا إلى إنشاء بنوك القرية لتقديم البذور والأسمدة ومستلزمات الزراعة لصغار الملاك على أن تقوم هذه البنوك بتحصيل مستحققاتها بعد المحصول.. وقد ساعد ذلك على تحسين الإنتاج وزيادته بدرجة كبيرة.

لقد درسنا مشروع الإصلاح الزراعى دراسة جيدة، ولكننا فى عجلة من أمرنا لعمل شىء ذى قيمة لصالح الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى - كما قلت - وفى مثل هذه الحالات فإن الأهداف السياسية تطفئ على غيرها من الأهداف الأخرى. وقد حاولنا فيما بعد استدراك هذه العيوب فأنشأت الثورة الجمعيات الزراعية التعاونية وبنوك التسليف الزراعى - كما ذكرت - لتحل مشكلات التمويل وضعف الإمكانيات لدى صغار الملاك الزراعيين الجدد.

لقد استطاعت الثورة أن تسيّر بخطى حثيثة وتحرز لمجاًحاً ملموساً فى جميع القطاعات كما تأكد للشعب - يوماً بعد يوم - أن الثورة تعمل من أجل مصالحه وتحقيق أهدافه فى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.. وبقدر النجاح الذى أحرزته الثورة كان التفاف الجماهير حولها وتأييدهم لها.. وكان ولا شك تأييداً

كاسحاً أعطى الثورة مزيداً من الطاقة اللازمة لاستمرارها فى العمل والحركة للوصول إلى أهدافها المرسومة. فلقد أزاحت الثورة من طريقها الركائز الأساسية التى كانت تعتمد عليها الأحزاب التقليدية فى مصر خاصة أحزاب الأقلية التى كانت تدين بالولاء للملك والسفارة البريطانية، فكان القضاء على الإقطاع فى الريف ضربة قاصمة لتلك الأحزاب خاصة فى الريف المصرى، ولكن نتج عن ذلك أنه لم يبق من التنظيمات السياسية القديمة سوى الإخوان المسلمين، الذين رأوا فيما قامت به الثورة فرصة عظيمة لإزاحة أعدائهم ومنافسيهم التقليديين من طريقهم، فبدأ صوتههم يعلو يوماً بعد يوم، خاصة أن الثورة - فى الوقت الذى كانت توجه فيه الضربات المؤثرة إلى تلك الأحزاب التقليدية - قامت ببعض الخطوات التى أفادت الإخوان المسلمين وزادت من قوتهم، فلقد أصدرت قيادة الثورة أوامرها بالإفراج عن المسجونين منهم وأدخلت جلادهم إلى السجون وحاكمت إبراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر الذى ارتكبت فى عهده أبشع عمليات التنكيل بالإخوان المسلمين.. وعلاوة على ذلك وذاك أصدرت الثورة قراراً بحل الأحزاب السياسية القديمة واستثنت الإخوان المسلمين باعتبارهم جمعية وعظ وإرشاد وليسوا حزباً سياسياً.

وهكذا أفرغت الثورة الساحة السياسية فى مصر من لاعبيها الكبار - بل من جميع لاعبيها - وأبقت على الإخوان، ليلعبوا وحدهم دون منافس يواجههم. فبدأوا فى السيطرة وحدهم على الشارع السياسى فى مصر.. فى الوقت الذى لم تكن الثورة فيه قد أنشأت تنظيمها السياسى الذى تنزل به إلى الشارع لتشارك الإخوان التواجد فيه.

وقد فكر عبد الناصر فى ذلك كله، وكان هو العقل المدبر وراءه، وقد استدعانى ذات يوم ليقول لى أن الثورة بدأت سلسلة من المشروعات والأعمال الكبيرة التى تحتاج إلى تأييد شعبى لنجاحها.. أهمها الإصلاح الزراعى والقوانين العمالية كما بدأت عملية الصناعة على نطاق واسع وهى تعمل على تحويل رؤوس الأموال الكبيرة من الزراعة إلى الصناعة، وفى السياسة الخارجية بدأنا المفاوضات مع الإنجليز لإجلائهم عن مصر.. ولا بد أن يشعر الإنجليز بأن الثورة تحظى بتأييد شعبى جارف يعزز مركزنا فى مواجهتهم.

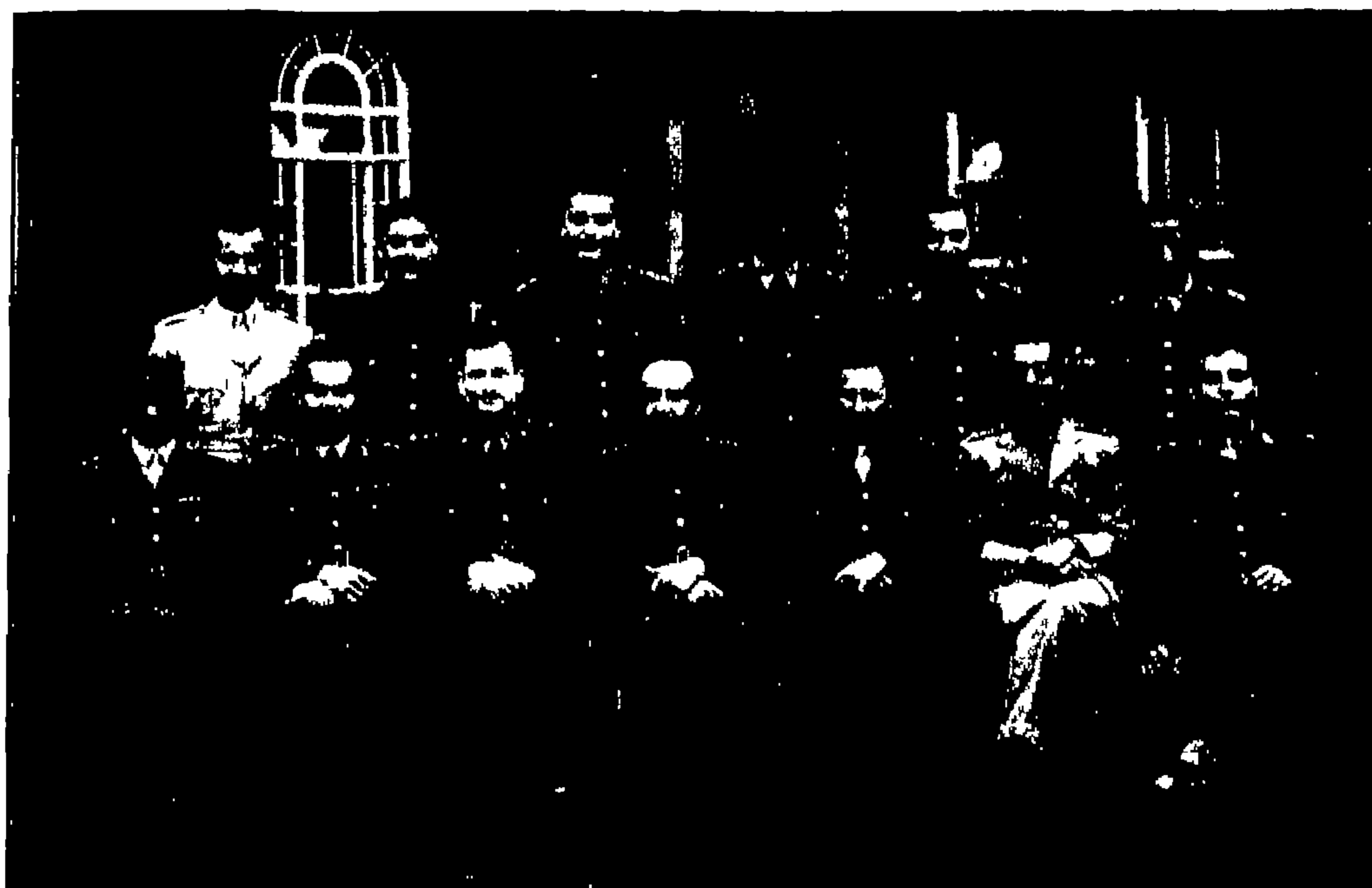
وقد كان فى ذهن عبدالناصر فى ذلك الوقت ما حدث فى ثورة ١٩١٩، فحين ذهب الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول لعرض مطالب مصر على المندوب السامى البريطانى رفض أن يستجيب لهم، ولكن بعد قيام الشعب بثورته اضطرت بريطانيا للرضوخ لمطالب الوفد المصرى، الذى كان يعبر عن رأى الشعب المصرى كلية، وحصل الشعب بذلك على دستور عام ١٩٢٣، الذى كان يسمى بدستور الاستقلال وتشكلت أول وزارة وفدية برئاسة سعد باشا زغلول.

وقد أدرك عبد الناصر منذ البداية أهمية التأييد الشعبى لنجاح المفاوضات مع الإنجليز للوصول إلى الانسحاب والجللاء عن الأراضى المصرية، وحين نظر إلى الشارع السياسى لم يجد فيه أحداً غير أتباع الإخوان المسلمين، فاقترحت لذلك على عبد الناصر أن يستعين بهم مؤقتاً لأنهم لم يلوثوا بمحاباة الملك أو بمالأة الإنجليز، كما أنهم مخلصون للقضايا الوطنية، الأمر الذى يجعلنا نلتقى معهم فى نقاط هامة، وتمكننا تلك الاستعانة بهم باطمئنان من توفير التأييد الشعبى الذى نحتاجه فى مفاوضاتنا مع الإنجليز.

وقد أقر الفكرة ووافق عليها جمال عبد الناصر وأيضاً عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وصلاح سالم، وشرعنا فى تنفيذها فعلاً.



ايام عبدالناصر الاولى فى الحكم.. فى الطريق الى مكتبه



أمين شاكرا مع قيادات الجيش العربي الاردني



زيارة انور السادات وامين شاكرا لبيروت بناء على طلب كمبل شمعون واجتماع مع بعض القادة المسلمين.

3

**الإخوان . . وثورة
على الثورة!**

أول مدير لمكتب عبد الناصر
أمين شاكر يروى:

الإخوان .. وثورة على الثورة!

كان أول اتصال تجريه الثورة مع الإخوان عن طريقى أنا فقد كانت ابنة الهضيبي السيدة سعاد الهضيبي وزوجها على مرعى مخلوف زميلين لى بكلية الطب قبل أن أنتقل منها إلى الكلية الحربية، وقد قامت السيدة سعاد بتحديد موعد لى لمقابلة والدها فى منزله حيث بحثنا طويلا فى إمكانية التعاون بين الثورة والإخوان على أساس أن يصبح الإخوان قاعدة شعبية لنا فى الشارع السياسى، وأن يحاولوا تقريب مبادئ الثورة وإنجازاتها إلى مفاهيم أعضاء الجماعة وخاصة فى الريف، ثم جاء الهضيبي واجتمع به جمال عبدالناصر وأنور السادات وعبدالحكيم عامر وكمال الدين حسين، ومن خلال المناقشات التى دارت وضحت نقاط كثيرة للالتقاء بين الثورة والإخوان حول أهداف محددة وجليّة.. الأمر الذى يسهل قيام التعاون بين الطرفين فى المستقبل تحقيقا للمصلحة العامة.

ولقد تحدث عبدالناصر بصراحة مع المستشار الهضيبي، وقال له بأنه مادامت الأهداف واحدة وأهمها تصفية الاستعمار، والقضاء على الفساد والمفسدين وإقامة حكم ديمقراطى سليم، فلماذا لا نتعاون من أجل تحقيق تلك الأهداف، وشرح عبدالناصر كيف أن الأحزاب المعادية لكل من الثورة والإخوان مازالت تسيطر على الشارع المصرى، وأن الثورة سوف تصطدم فى حركتها بقواعد تلك الأحزاب فى الشارع المصرى .

وقد وافق المستشار الهضيبي على ذلك كله ووعد بأن يعمل الإخوان على مساندة الثورة وتأييدها طالما بقيت هي نفسها الأهداف التي يؤمن بها الوطنيون المخلصون ويعملون على تحقيقها.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت قواعد الإخوان هي قواعد الثورة في الشارع السياسى المصرى، وأصبح تنظيم الإخوان هو الوسيلة التي تنتقل بها أفكار الثورة إلى مجموع المواطنين .. وفى الواقع فإن هذا التعاون كانت له آثار إيجابية لا يمكن إنكارها لأن جماعة الإخوان كانت متغلغلة فى أعماق الريف فى القرى والكفور والنجوع، وكذا فى الأحياء الشعبية فى المدن ذات الكثافة السكانية العالية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن معظم كوادرهم السياسية كانت من المدرسين الإلزاميين والمدرسين بالمدارس الابتدائية، الذين يعملون فى كل أرجاء مصر من أقصاها إلى أقصاها.

ولقد لاحظنا فى بداية الثورة أن عمال الصناعة كانوا مرتبطين بالتنظيمات اليسارية والشيوعية ، أما عمال الزراعة - وهم الأكثرية الغالبة - فقد كانوا أكثر ميلا للجماعات الدينية وأهمها جماعة الإخوان المسلمين، ونظرا لأن الناس فى الريف يكونون عادة أكثر التصاقا بالدين من سكان المدن، كما أن إحساسهم بالدين يكون عادة إحساسا فطريا سليما.. هذا فضلا عن أن وجود الأزهر منذ عدة قرون مضت عقد لمصر لواء الإسلام ، فظل الشعور الدينى بها متوهجا دون انقطاع ، خاصة وقد توفر للدعوة الدينية فى مصر أئمة كبار على إمام كبير بدينهم، وكان الشيخ حسن البنا واحدا من هؤلاء فاستطاع بسماحته وقدرته على الإقناع أن يجمع الناس حوله على المبادئ التي كان ينادى بها، ولم يكن المستشار الهضيبي الذى خلفه فى مركز المرشد العام للإخوان يقل عنه كفاءة أو حسن سيرة ولكنه كان هادئ الطبع ولا يميل للعنف أو مخالفة القوانين ، لذلك استمرت دعوة الإخوان المسلمين فى الانتشار والنجاح فاستقطبت الكثير من أبناء الشعب المصرى خاصة أولئك الذين فقدوا الثقة فى المناهج الدنيوية والوضعية للإصلاح،

بل بلغ بهم الأمل أن استقر في نفوسهم أن هذه الجماعة قادرة على القضاء على كل ما تعانيه مصر من فساد وانحراف.

باختصار لقد كانت جماعة الإخوان هي حزب من افتقدوا اللجنة على الأرض فراحوا يلتمسونها في السماء.

وفي عهد المستشار الهضيبي خفت حدة العنف الذي ساد أسلوب الإخوان في التعامل مع السلطة ردا على العنف الذي لجأت إليه السلطة في عهد الملك لكسر شوكة الإخوان وتحجيم نشاطهم، بل إن الهضيبي قد حاول التقرب من السراي وفتح صفحة جديدة في العمل معها.. المهم أن التعاون بين الإخوان والثورة أخذ يتزايد يوما بعد يوم وكانت قيادات الإخوان تبذل جهودا مشكورة لشرح فلسفة الثورة وأهدافها والأغراض التي تعمل على تحقيقها من خلال ما تصدره من قرارات والآثار القريبة والبعيدة التي ستترتب على ذلك في مختلف المجالات، فكانت جماعة الإخوان المسلمين يقومون بدور همزة الوصل بين القيادة والقاعدة ملء الفراغ الذي كان يفصل بينهما لأن الثورة لم يكن قد اتسع أمامها الوقت لبناء التنظيم السياسي الذي يربط بين القمة والقاعدة الشعبية.

وكان في يقيننا أن السياسة طريق ذو اتجاهين: من القيادة إلى الشعب، ومن الشعب إلى القيادة، فكان علينا لكي نصدر القرارات والقوانين الصحيحة أن نعرف ماذا يدور في أذهان الناس، ما هي مشاكلهم وما هي طموحاتهم وأفكارهم عن الإصلاح وإدارة جهاز الحكم. ولم يكن ذلك متوفرا للثورة في غياب التنظيم السياسي الذي يمكنه أن ينقل إلى القيادة نبض الجماهير وآمالها لتضعها في مشروعات قوانين تصدر بالصورة التي يتمناها الشعب.. وقد قام تنظيم الإخوان بهذا الدور طوال الشهور الأولى من أعمال مجلس قيادة الثورة.

وقد ظل هذا التعاون مستمرا بين الإخوان والثورة إلى أن حدث فجأة أمر لم يكن في الحسبان فقد اتصل بي الشيخ الهضيبي ذات يوم وطلب مني تحديد موعد

لمقابلة جمال عبدالناصر وفي الموعد المحدد حضر الهضيبي ومباشرة بدأ الحديث قائلاً : إننا درسنا الأوضاع الراهنة، وصورة التعاون بين جماعة الإخوان وقيادة الثورة، ووجدنا أن المصلحة العامة تقتضى ألا تصدر قيادة الثورة أى قرارات إلا بعد التشاور معنا وأخذ موافقتنا عليها.. وكان يمكن لرأى الهضيبي أن يقال بصيغة أخرى ليكون قابلاً للنقاش والتحاور، ولكن هذه الصيغة التى جاء بها كلام الهضيبي استفزت عبدالناصر لأنه جاء فى صورة قاطعة ومحاطة بقدر كبير من التعالى والثقة الزائدة فى النفس.

نظر عبدالناصر إلى المستشار الهضيبي وسأله: هل هذا طلب وصاية على الثورة أم ماذا بالضبط؟ قال الهضيبي: إنها ليست وصاية ولكن هذه هى الأصول وما يجب أن يتبع إذا كنتم حريصين على تعاونكم معنا وتعاوننا معكم.

فقال له عبدالناصر: إن المشورة وخدمة الوطن ليست حكراً على الإخوان وحدهم، وإننا نتشاور بالفعل مع الإخوان وغير الإخوان فى كل الأمور تقريباً وقيادة الثورة ليس لها أى مصالح خاصة، بل إن مصلحتنا الأولى والأخيرة هى مصلحة الوطن والمواطنين.

وقد انتهى هذا اللقاء بين عبدالناصر والهضيبي بأزمة ثقة بين الجانبين أدت إلى الانفصام التدريجى وإحجام الإخوان تدريجياً عن التعاون مع الثورة بنفس الحماسة التى كانوا عليها قبل ذلك التاريخ، بل إنهم بدأوا يضعون فى سبيلنا بعض العراقيل.

فلقد أحس الإخوان بأهميتهم وصور لهم خيالهم المريض بأنهم وحدهم دون القوى السياسية الأخرى قد أصبحوا يملكون تقرير مصير الثورة، واستمرارها أو توقيفها، فعملوا على استغلال هذا الوضع لمصالحهم الذاتية، ولكن عبدالناصر لم يمكنهم من الاستئثار بالثورة أو الانفراد بها.. فقد رفض عبدالناصر أى وضع يمكن أن يجعل من الثورة واجهة يحكم الإخوان أو غيرهم من ورائها لأن الثورة كانت لاتزال تنظيماً وطنياً لمجموع الشعب وليس تنظيماً حزبياً لأية مجموعة أو

طبقة من طبقات الشعب وقد تشجع الإخوان على اتخاذ هذه الخطوة بعد أن أصبح لهم تنظيم عسكري مسلح له مراكز تدريب فى معظم عواصم المديريات وكان تنظيما سريا إلى جانب التنظيم المدنى .

وقد استغل الإخوان فترة التعاون بينهم وبين الثورة فى زيادة قوتهم العسكرية، فأخذوا يجلبون السلاح ويتدربون عليه علانية، بعد أن كانوا مستترين فى العهود السابقة وذلك بادعاء أنهم تنظيم الثورة وأنهم المكلفون بحمايتها والدفاع عنها.

وحينما وصل الإخوان إلى درجة من الاستعداد لا يستهان بها قررت قيادة الجماعة تقديم الطلب المشار إليه لقيادة الثورة ظنا منها أن الثورة سوف تستجيب لها لصعوبة رفض هذا الطلب.. ولكن الرفض البات من جانب عبدالناصر كان له أثر سيئ جدا فى نفوس قيادة هذه الجماعة التى حاولت العودة إلى ما كانت عليه قبل الثورة من محاولة فرض إرادتها بقوة السلاح حين كانت تعجز عن تحقيقها بقوة الإقناع والمحاورة.

وفى ميدان المنشية بالإسكندرية حاولوا التخلص من عبدالناصر بالاغتيال.. فأطلق عليه محمود عبداللطيف أحد أعضاء التنظيم السرى للإخوان الرصاص أثناء لقاء جماهيرى عام أثناء إلقاء عبدالناصر لكلمته.. فقتل من قتل وأصيب من أصيب ولكن عبدالناصر نجا من تلك المحاولة.

ولقد ثبت من التحقيقات التى أجريت بعد هذا الحادث أنهم كانوا يتوون القيام ببعض الأعمال ضد بعض وحدات الجيش التى كانت الثورة تعتمد عليها فى حمايتها، وقد اتضح أيضا أنهم استطاعوا تحت ستار التعاون مع الثورة.. تجنيد عدد من الضباط كان بعضهم يحتل بعض المراكز الحساسة.

وبعد أزمة الثقة التى تسبب فيها الإخوان مع الثورة، قررنا الإسراع فى إنشاء تنظيمنا السياسى المستقل، فكانت هيئة التحرير التى فتحت عضويتها لكل أبناء الوطن وكان شعارها «الاتحاد والنظام والعمل».

والغريب أن بعض الإخوان أشاع فيما بعد أن حادث المنشية كان تمثيلية دبرها عبدالناصر للتخلص من الإخوان المسلمين ، وهذا غير صحيح بالمرّة، ذلك لأن الإخوان كانوا يملكون - وهذه حقيقة لا ينكرونها - تنظيمًا سريًا مسلحًا، أي ميليشيا مسلحة لاستخدامها عند اللزوم وإلا فلماذا أنشأ الإخوان هذه الميليشيا الضخمة وقاموا بتسليحها بأحدث الأسلحة.

الإخوان كانوا قد أقدموا على استخدام السلاح قبل ذلك، حين اغتالوا اللواء سليم زكى رئيس البوليس السياسى ثم المستشار الخازندار رئيس محكمة الاستئناف لمجرد أنه أصدر بعض الأحكام ضدهم فى قضايا تتضمن إخلالا واضحًا بالأمن العام، كما اغتالوا بعد ذلك محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء، وكلها سوابق تؤكد أنه كان للسلاح والعنف مكان فى تفكير الإخوان حين يريدون فرض إرادتهم بالقوة.. والذى حدث أن هذا التنظيم السرى للإخوان قد كبر وترعرع فى أحضان الثورة، التى لم تكن تنظر إليه على أنه تنظيم معاد، بل نظرت إليه على أنه تنظيم يمكن أن يساهم فى حرب الفدائيين ضد الإنجليز فى منطقة القناة.. ولم يكن فى بال أحد من قادة الثورة أن هذا التنظيم سينقلب عليها فى يوم من الأيام ، وهو ما يؤكد النية الخالصة للثورة فى تعاملها مع الإخوان.

وكانت حسابات الإخوان فى ذلك الوقت تقوم على أن لهم القاعدة الشعبية التى يرتكزون عليها ولهم التنظيم السرى المسلح، ولهم القيادة السياسية الجديرة بتولى السلطة والتى لا يحول بينها وبين الوصول إلى السلطة إلا قيادة الثورة، وعبدالناصر بالذات لأنه القوة المؤثرة فى مجلس قيادة الثورة، وبالقضاء عليه ستفترط الثورة ويصبح من السهل عليهم السيطرة على مقاليد الأمور.

لهذا كله لم يكن ما حدث فى المنشية تمثيلية كما يدعى البعض، بل كان حقيقة شاهدتها بعينى، فقد كنت أجلس إلى جوار عبدالناصر ولم يكن يفصلنى عنه سوى مقعد واحد. وما أدلى به محمود عبداللطيف عقب الحادث من اعترافات تفصيلية يؤكد ذلك.. وهى اعترافات لم تمل عليه من أحد وإن كان قد تردد فى

الإدلاء بها فى بداية التحقيق، ولقد ادعى بعض أعضاء قيادة الإخوان فيما بعد أن الذى قام بالعملية هو التنظيم السرى دون علم منهم وهذا غير صحيح فى الواقع.. فقد أخبرت قيادة التنظيم السرى القيادة العليا للإخوان بالعملية وأكدوا أنها مضمونة النجاح، وأنهم اتفقوا مع عدد كبير من ضباط الجيش الذين تمكنوا من تجنيدهم على التحرك مع وحداتهم فور الانتهاء من العملية للاستيلاء على الحكم، وكان الإخوان قد جندوا عددا كبيرا من ذوى النزعة الدينية فى الجيش، وأقنعوهم بالانضمام إلى التنظيم السرى للإخوان، وقد شجع هؤلاء على الانضمام أن التعاون كان قائما بين الثورة والإخوان، فانضم هؤلاء الضباط على اعتبار أن تنظيم الإخوان أصبح متما لمجلس الثورة وبمرور الوقت أصبح ولاء هؤلاء الضباط للإخوان أكبر من ولائهم للثورة ذاتها.



قبل قيام الثورة كانت لنا علاقات بجميع الأحزاب والقوى السياسية فى مصر بما فيها القصر، الذى نجحنا فى زرع عدد من ضباطنا فيه لينقلوا إلينا ما يدور بين جنباته، لنكون على بيّنة من أمرنا ونحن نخطط للثورة وكانت جماعة الإخوان المسلمين إحدى الجماعات التى ربطتنا بها علاقات وطيدة، وقد رحب الإخوان بهذه العلاقات لشعورهم بأهمية تأييد الجيش لهم ومساندته لخططهم ولكنهم بمرور الوقت استطاعوا استقطاب بعض ضباطنا الذين أرسلناهم ليلعبوا دور الوسيط بيننا وبينهم.. ومن هؤلاء كان رشاد مهنا وعبد المنعم عبدالرءوف وأنور السادات ومعروف الحضرى وغيرهم وغيرهم.

وكان عبد المنعم عبدالرءوف بالذات رجلا انتهازيا وطموحا وأنانيا فى نفس الوقت فكان يسعى إلى الزعامة وهو غير مؤهل لها.. وقد شعر بإحباط كبير حينما لم يتم اختياره عضوا بمجلس قيادة الثورة، فترك ذلك فى نفسه جرحا عميقا راح يعمل للانتقام ممن تسببوا فيه.. وكان عبدالرءوف دائم المطالبة بامتيازات شخصية له، فطالب بمرتب ضابط طيران ولم يكن ضابطا طيارا بل ضابط مشاة ملحق

بسلاح الطيران، ولكن عبدالناصر وافق على هذا الطلب، وعاد عبدالمنعم عبدالرءوف ليطلب سلفيات بصورة متكررة بدعوى حاجة أولاده وأسرته ، فأعطينا له ما كان يطلبه، وهو ما جعل قيادة الإخوان تظن أن عبدالمنعم عبدالرءوف رجل له أهميته فى تنظيم الضباط الأحرار.. إذ كان يحصل على كل ما يريد ويطلب وبذلك أصبح عبدالرءوف ذا حظوة لديهم، فكانوا يقبلون نصائحه ويعملون وفق توجيهاته.. ولذلك فقد وافقوه حينما اقترح عليهم اغتيال جمال عبدالناصر - واغتيالى معه - فى مجلس الوزراء أثناء تغيير الحرس، ثم التحرك بعد ذلك بوحدات عسكرية لاحتلال المواقع الاستراتيجية للسيطرة على مقاليد السلطة فى البلاد.

فقد كان من عادة عبدالناصر أن يبقى بمكتبه بمجلس الوزراء حتى ساعة متأخرة كل يوم وكان يستدعيني قبل انصرافه وبعد انتهاء العمل ليصدر لى تعليماته بشأن الاتصال مع أجهزة الدولة المختلفة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى الفترة الصباحية.. وكان ذلك يقتضى أن نبقى معا بمجلس الوزراء حتى الساعة الرابعة بعد ظهر كل يوم.

لذلك وضع عبدالمنعم عبدالرءوف خطته لاغتيال عبدالناصر على أساس الحضور إلى مجلس الوزراء على رأس سريتين من سرايا التنظيم السرى المسلح للإخوان بعد أن اشترى لهم ملابس من ملابس الشرطة العسكرية .. وهى شبيهة بملابس القوات التى كانت تقوم بالحراسة على مجلس الوزراء.. ولما كان موعد تغيير نوبة الحراسة يتم عادة فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، فقد قرر عبدالمنعم عبدالرءوف أن يحضر مع قواته قبل هذا الموعد بنصف ساعة ، ليجرى التغيير مع الحرس الموجود قبل حضور القوات الأصلية.. وبذلك تتم له السيطرة بقواته على مجلس الوزراء وينفرد بنا - عبدالناصر وأنا - ويقبض علينا أو يقتلنا ثم يعلن من مجلس الوزراء استيلاء الإخوان المسلمين على السلطة بدلا من مجلس قيادة الثورة.. وقد اكتشفنا هذا المخطط بالصدفة.. فقد رأى أحد ضباطنا

بعض أفراد الإخوان المسلمين وهم يشترون بعض ملابس الشرطة العسكرية القديمة التى كانت تباع فى سوق العتبة، واندھش لذلك فاتصل بنا ليلغنا بما رأى، فاتصلت مباشرة بالمقدم أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية ليستطلع الأمر بسرعة واتصل بى أحمد أنور بعد ساعتين تقريبا وأخبرنى بأن هناك احتمالا أن يقوم الإخوان بعمل عسكرى وهم يرتدون ملابس القوات المسلحة المصرية.. فأعدنا لهم كمينا فى مجلس الوزراء وعند حضورهم لمقر المجلس فى حوالى الساعة الثالثة والنصف تمت محاصرتهم والقبض عليهم.. وعلم عبدالمنعم عبد الرؤوف بفشل الخطة فلبجأ إلى الهرب، ولم تنجح قواتنا فى إلقاء القبض عليه.. ولكن المؤامرة فشلت وكانت بداية صدام عنيف بين مجلس قيادة الثورة والإخوان المسلمين.

ولكننى قمت بإبلاغ جميع نقاط الحدود المصرية للقبض عليه إذا حاول الهرب من أى منها، وعدم السماح له بالسفر لأى سبب من الأسباب.

وذات يوم حاول المقدم حسنى الدمهورى محافظ مرسى مطروح وقتئذ الاتصال بى فى مكتبى بمجلس قيادة الثورة ليبلغنى بأنه قد تم القبض على عبدالمنعم عبدالرؤوف فى مطروح، الذى كان فى طريقه إلى السلوم ليعبر الحدود إلى ليبيا.. ولكن السيد المحافظ لم يتمكن من الاتصال بى فاتصل الدمهورى بعبدالناصر فى بيته، وأيقظه من النوم ليخبره بالقبض على عبدالمنعم عبدالرؤوف.. فسأله عبدالناصر عن سبب وجوده فى مطروح، فقال له الدمهورى أنه وصل مطروح فى طريقه إلى ليبيا، فقال له عبدالناصر اتركه يخرج.. ولم يصدق حسنى الدمهورى أذنيه فسأل عبدالناصر: سيادتك تقول خليه يخرج؟! فأجابه عبدالناصر: أيوه، فقال له الدمهورى، أنا سمعت إنه كان عاوز يقتل سيادتك، أجاب عبدالناصر: هذا صحيح ولكن كل شىء بإرادة الله!!

وبالفعل سافر عبدالمنعم عبدالرؤوف إلى ليبيا ومنها إلى الأردن، ولم يكن له من عمل سوى التهجم على عبدالناصر وإشاعة الأكاذيب،
مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHEQUE
ALEXANDRIA
مكتبة الإسكندرية

وبعد مضي أقل من عام أصدر جلالة الملك حسين مرسوما بتعيينه سفيرا للأردن في نيجيريا.

وفي الوقت الذي كان فيه عبدالرءوف يهاجم عبد الناصر ويتآمر عليه، وكان عبدالناصر يرعى أولاد هذا الخائن الغادر كما يرعى أولاده سواء بسواء، فقد أمرني بالاستمرار في صرف مرتبه بالكامل كضابط طيران رغم أنه كان ضابط مشاة ملحقا على الطيران...

وكان للصراع الذي بدأه «الإخوان المسلمين» مع عبدالناصر أكبر الأثر على مسيرة الثورة ومسيرة الإخوان معا.. فلولاها لما اضطر الإخوان إلى العمل السري بعد فترة تمتعوا فيها بالعمل الظاهر تحت دفء الشمس ونوره.. ولولاها لما حدثت بعض الأخطاء التي وقعت فيها الثورة مضطرة لتحقيق هدف «تأمين الثورة».

وهكذا توالى الأخطاء، وتكاثر السليبيات، طالما بقي أطراف النزاع أو الخلاف بعيدين عن الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن.

وقد حاول الإخوان إضفاء الصبغة الدينية على الخلاف الدائر بينهم وبين عبدالناصر.. فقالوا أنه صراع بين أنصار الدين وأعدائه.. والحقيقة كانت أبعد من ذلك بكثير، فلم يكن الصراع بين الطرفين صراعا بين «عقيدتين» إحداهما العقيدة الإسلامية والأخرى عقيدة ليست إسلامية، ولكن كان الصراع بين «سياستين» إحداهما تجعل من الدين غاية والأخرى تجعل منه وسيلة.

كان الصراع في حقيقته صراعا سياسيا ولم يكن في يوم من الأيام صراعا دينيا.. فكلا الطرفين كان مسلما، وكلا الطرفين يشهد بوحدانية الله ونبوة محمد.

وفي الحقيقة فإن الثورة تتحمل نصيبها من مسئولية الخطأ الذي وقع والذي أدى إلى ما حدث من صدام بين الثورة والإخوان، فلم يكن يحق لنا أن نترك للإخوان احتكار عملية الاتصال بالقواعد الشعبية.. وأن نترك لهم الساحة منفردين دون مشاركة منا.. وهذا ما أغراهم بالتشدد وطلب الاستئثار بالحكم دون بقية القوى السياسية الأخرى. كشرط أساسى لاستمرار تأييدهم للثورة.

وحيثما تأكد لنا أن جماعة الإخوان لم تعد هي التنظيم السياسى الشعبى الذى يمكن الاعتماد عليه فى استقطاب الشارع السياسى تأييدا للثورة، كما اتضح أن هيئة التحرير لم تنجح فى القيام بهذا الدور وهذه المسئولية الحيوية خاصة فى قطاعات الريف والطبقة الوسطى، إذا كان نجاح هيئة التحرير الملموس مقصورا على قطاع العمال فقط ولذلك فكرنا فى الاستعانة بالنقابات المهنية لتسد العجز فى التنظيم السياسى للثورة، وكان أبرزها وأكثرها نشاطا نقابة المعلمين حيث كانت القوة الحقيقية والمؤثرة فى الاتصال بقطاعات عريضة من الشعب على مستوى الجمهورية.

وكنت أجتمع مع النقابات الرئيسية ومركزها فى القاهرة وأناقش معهم الأوضاع العامة والموضوعات التى نقوم بدراستها وأتلقى منهم الأفكار والمقترحات وأنقلها بدورى إلى عبدالناصر وأعضاء المجلس لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وفى اجتماعاتى التالية مع رؤساء النقابات أناقش معهم الآراء التى انتهى إليها مجلس الثورة وأبعادها، فكانوا ينقلونها إلى النقابات الفرعية بالمديريات ثم إلى المراكز والمدن والقرى والكفور.. وينقلون إلينا ما رآه الناس فى الحلول التى انتهى إليها المجلس.

ثم فكرت بعد ذلك فى الاتصال بالوطن العربى والعالم الخارجى لأنقل للناس هناك رأينا فى المشاكل العربية والعالمية، فأسست سلسلة الكتب الشهيرة بعنوان «اخترنا لك».. وكان أول كتاب صدر عن السلسلة كتاب «هذه هى الصهيونية» ردا على كتاب أصدره الصهاينة فى بريطانيا بنفس العنوان.. حاولوا فيه تصوير الصهيونية بأنها حركة اجتماعية إنسانية تتسم بالتحضر، وأن مستقبل البشرية يتوقف على نجاح الصهيونية فى تحقيق أهدافها.. وردا على تلك الادعاءات أصدرت كتابا بنفس العنوان، فندت فيه بالوثائق والوقائع أفكار الصهاينة منذ بدايتها، ورددت الصهيونية إلى أصولها العنصرية، وفضحت جرائمها على أرض فلسطين، وما قامت به من تشريد وقتل وطرده للنساء

والأطفال والشيوخ لتأسيس دولة آل صهيون على أرض فلسطين العربية، بما يشبه أنها حركة استيطانية تؤمن بالعنف والجريمة لتحقيق أهدافها التى تتعارض مع أبسط قواعد حقوق الإنسان، ثم قمت بإصدار مجموعة الفكر العالمى، لأنقل للقارئ العربى تطور الفكر الخارجى خاصة فى الغرب فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب وما ينبغى على دول الجنوب أن تفعله لتستعيد حرياتها واستقلالها وإرادتها المستقلة، ولكى تقنع الدول الصناعية بأن عالم ما بعد الحرب يحتاج فعلا إلى نظام مالى واقتصادى جديد يجعل العلاقة بين الجانبين أكثر عدالة وتكافؤا.

وهكذا قررنا الاتصال بالناس مباشرة محليا وعربيا دون الحاجة لوساطة الإخوان المسلمين فى ذلك.. بعد أن تبين لنا أنهم يريدون ثمننا غاليا للقيام بهذا الدور الوطنى الذى لا يجوز لأى مواطن أن يطلب عنه ثمننا أو مكافأة، وفى بداية الأمر لم يطلب الإخوان فى مقابل التعاون مع الثورة ثمننا أو امتيازات خاصة وكان فى الوزارة وقتئذ بعض الشخصيات من ذوى الميول الإخوانية وإن كانوا غير مرتبطين تنظيميا بجماعة الإخوان المسلمين مثل السيد أحمد حسنى وزير العدل الذى كان صديقا شخصيا للمستشار الهضيبى، والشيخ الباقورى وزير الأوقاف الذى كان قد استقال من الإخوان لخلافات مبدئية تتعلق بطريقة العمل وأهدافه.. ويمكن أيضا أن نذكر عبدالعزیز على وزير البلديات. وفى مجلس الثورة كان هناك أيضا أكثر من عضو متعاطف مع الإخوان ودعوتهم مثل كمال الدين حسين وأنور السادات وحسين الشافعى.

• ومع ذلك فقد كان من الملاحظ أن الإخوان - الذين لم يكونوا حريصين على المشاركة فى الوزارة - فى بادئ الأمر - كانوا أحرص ما يكونون على تولى بعض المناصب السياسية الأدنى ولكنها مناصب هامة ومؤثرة، خاصة بعض المناصب بوزارة الداخلية فقد كانوا يطالبون قبلا بتعيين ضابط معين رئيسا للمباحث العامة أو مديراً لأمن القاهرة وعموما ففى أى منصب أمنى هام كانوا يقترحون بعض

الأسماء لتتولى هذا المنصب، وبالتحرى والاستقصاء كنا نعلم أن هذه الأسماء
هى لأشخاص من تنظيم الإخوان.

وقد اختار الإخوان مجال الداخلية بالذات للاستيلاء على المناصب الكبيرة فيه
لتصبح أقدامهم طليقة فى الحركة والانتقال والإعداد، خاصة أن الجيش كان قد
عاد إلى الثكنات بعد استتباب الأمور للثورة، ولم يعد هناك غير ما كان يعرف فى
ذلك الوقت باسم «مندوب الثورة» وهو أحد الضباط الأحرار الذى كان يقيم
بإحدى الإدارات أو الأجهزة الحكومية لرقابة الأداء والإنتاج.. وقد اعترضت
كثيرا على وجود هؤلاء الضباط فى المصالح والإدارات الحكومية، لأن كثيرا منهم
حاول أن يستغل هذه الصفة لمصلحته الشخصية، فكان يكتب التقارير ضد مدير
المصلحة أو الإدارة أو أحد الموظفين الكبار بها وبالتحقيق يتبين أنه يريد تعيين أحد
أقربائه أو معارفه محل هذا الموظف بعد إقصائه.

كذلك لم يكن هؤلاء الضباط على دراية أو خبرة تسمح لهم بالتدخل فى
أعمال القطاعات المدنية، وإدارات الدولة، لأن هذا التدخل يؤدى إلى الكثير من
التعارض والخلاف مما يؤدى إلى البلبلة وعدم إمكان تحديد المسئولية.. وكان كبار
الموظفين بالحكومة ينفذون أوامر مندوب القيادة بدون مناقشة أو تردد لخوفهم من
أن يتهموا بعدم التعاون أو مناهضة النظام.. وقد نجح هؤلاء الضباط فى إيجاد
أزمة ثقة بين مجلس قيادة الثورة وبين القطاع المدنى فى الدولة، وهو ما انتهى إلى
ما عرف بأهل الثقة وأهل الخبرة.. وكان بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة
أصحاب مصلحة فى استمرار هذه الأوضاع الخاطئة، فكانوا يعينون أحد أتباعهم
من الضباط أو من المدنيين فى إحدى المصالح أو الإدارات الحكومية ليكون عينا
لهم هناك، وكان ذلك كله يتم تحت ستار زائف وهو ادعاء العمل من أجل الحفاظ
على أمن النظام.. وقد اضطر عبدالناصر لمجاراة زملائه فى ذلك والتسليم لهم
نتيجة إلحاحهم على أن أمن النظام يجب أن تكون له الأولوية على كل اعتبار آخر
خاصة بعد التمرد الذى شهدته بعض أسلحة الجيش مثل الفرسان والمدفعية.

كذلك لم يكن عبدالناصر مستعدا للاستسلام أمام فكرة أن الثورة يمكن أن تاكل أبناءها، وكان من قبيل الوفاء لزملاء الثورة يقبل بعض الممارسات الخاطئة متحينا الفرصة لإيجاد الطريقة المناسبة للإصلاح وإيقاف هذا التدخل غير المشروع من جانب الضباط عند حد.. هذا وقد ساعد الصدام مع الإخوان على استمرار تلك الأخطاء، فكان عبدالناصر حريصا على وحدة الصف أمام الصراعات التي تواجهها الثورة من الأطراف التي تناصبها العداء.. وهو ما جعله يفض النظر عن بعض الممارسات والأخطاء من بعض الضباط ريثما تخف حدة الصراع مع القوى المعادية.. ولكن استمرار هذا الصراع لم يعط عبدالناصر الفرصة لالتقاط الأنفاس ومراجعة النفس وحساب المخطئين والمقصرين.

وقد استقر رأى عبدالناصر بعد توقيع اتفاقية شراء السلاح من روسيا، وتغلغل النفوذ السوفيتى فى السياسة الداخلية لمصر، أن أهم ما ينبغى أن يهتم به أى نظام ثورى هو أمن النظام.. وفى رأى فإن ذلك كان أحد الأخطاء الرئيسية التى وقع فيها عبدالناصر، لأن الثورة كانت مؤمنة بالفعل، وكان الشعب يلتف حولها ويحميها بنفسه وبحياته، وكان على عبدالناصر أن يستغل هذه الشعبية الجارفة للثورة لجعل الحكم أكثر ديمقراطية بأن تكون قاعدة النظام هى شعب مصر بجميع فئاته وطبقاته.

لقد كانت الصدامات والصراعات التى شهدتها الثورة فى بداياتها الأولى ، لأسباب ذاتية وشخصية ، ولم يكن لزعماء حركة التمرد فى المدفعية أو الفرسان أية أهداف وطنية عامة، وبالتالى لم يكن لها أى صدى فى الشارع المصرى، مما يجعلنى متأكدا من أن خوف عبدالناصر على تأمين الثورة وحماية النظام لم يكن له ما يبرره فى الواقع. وكان من الممكن لذلك مواجهة النتائج التى ترتبت على تمرد المدفعية أو الفرسان بكل بساطة وبدون أن يسبب ذلك أى إزعاج لقيادة الثورة.

كان التنافس فى المدفعية تنافسا شخصيا، ولم يكن لأسباب وطنية، كان السؤال

الدائر فى ذلك الوقت: من الذى يوجه المدفعية ويسيطر عليها.. هل هو كمال الدين حسين وصلاح سالم أم رشاد مهنا؟ ولهذا نشأت عداوة بين الطرفين نتج عنها انقسامات حادة فى هذا السلاح الهام والمعلوم أن رشاد مهنا فى بداية الثورة أراد أن يكون ممثلاً للمدفعية بمجلس قيادة الثورة بدلا من صلاح سالم وكمال الدين حسين اللذين رفضا ذلك رفضا باتا.

وقد رأينا أن نفض الاشتباك بين الطرفين فقمنا بتعيين رشاد مهنا وصيا على العرش بعد خروج الملك وتنازله عن العرش لابنه القاصر أحمد فؤاد.. وكان المفروض أن مجلس الوصاية يملك ولا يحكم، إذ أن السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية، كانت فى يد مجلس قيادة الثورة، وذلك ما أثار رشاد مهنا الذى كان يريد أن «يملك ويحكم»، ولذلك فقد استدعى بالفعل اللواء محمد نجيب - رئيس الوزراء - إلى مكتبه بقصر عابدين وأمره ألا يعرض أى موضوع على مجلس الوزراء قبل أن يناقشه شخصيا معه كوصى على العرش.

وقد فوجئ لنجيب بهذا الطلب الغريب من رشاد مهنا، فاعتذر له لنجيب بأدب واشتدت المناقشة بينهما، وحاول المرحوم بهى الدين بركات أن يتوسط للقضاء على هذا الخلاف ولكن كلا الطرفين أصر على وجهة نظره.

وحينما غادر لنجيب القصر روى لنا ما دار بينه وبين رشاد مهنا، فتأكد لنا أن رشاد مهنا يريد أن يحل محل الملك فى الحكم، فلم نوافق على ذلك، وتم إبلاغه برفضنا القاطع لفكرة حله محل الملك ومنذ ذلك التاريخ شرع رشاد مهنا فى الاتصال بضباط المدفعية ليجهز لثورة مضادة.

كان رشاد مهنا يجيد اللعب على كل الحبال، ولذلك استطاع أن تكون له شعبية فى أوساط المدفعية، وقد استند إليها فى انتخابات نادى الضباط قبل الثورة، ولجج فعلا ممثلاً لسلاح المدفعية بمجلس إدارة النادى، وحين وقع الصدام بيننا وبين الملك بسبب رفضنا تعيين ممثل للملك فى مجلس إدارة النادى وهو اللواء حسين سرى عامر، قرر رشاد مهنا الفرار من المعركة، وطلب نقله إلى العريش بدون أن

يخطرنا بذلك، وبالفعل تم نقله إلى هناك ليعبد بنفسه عن نتائج الصدام الذى كان قد بدأ بين الملك ومجلس إدارة النادى، والمعلوم أنه لما قامت الثورة رفض رشاد مهنا أن يقدم أية معاونة لضباطنا فى العرش، كما لم يشأ أن يظهر فى الصورة واحداً من ضباط الثورة، وبعد التأكد من نجاح الثورة كان رشاد مهنا أول من حضر من العرش إلى القاهرة لينضم إلى الثورة بعدما تأكد من استقرار الأمور وتحقيق السيطرة الكاملة لها.

وفى البداية حاول رشاد مهنا أن يلعب بورقة الشعبية التى يتمتع بها بين صفوف ضباط المدفعية منذ أن كان ممثلهم فى نادى الضباط ، ولكى نختاره عضواً بمجلس الثورة عن سلاح المدفعية ولكننا رفضنا، وكان هذا الموقف من جانبنا بداية الحزازات التى ظهرت بعد ذلك بيننا وبينه.

وانتهت معركة المدفعية بإلقاء القبض على رشاد مهنا وبعض ضباط المدفعية، أذكر منهم اليوزباشى محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وأبو الفضل الجيزاوى وآخرين حاول رشاد مهنا استغلالهم هم وبعض المدنيين لتحقيق أهدافه وأطماعه الشخصية فى الحكم والسلطة.

وبعد القبض على رشاد مهنا قدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية تشكلت من جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة التسعة برئاسة جمال عبدالناصر وبعد المحاكمة أخذت الآراء بدءاً بالأحدث من أعضاء المجلس، وقد أجمع جميع أعضاء مجلس القيادة على إعدام رشاد مهنا، وحينما جاء الدور على جمال عبدالناصر الذى كان رئيساً للمحكمة قال.. الأشغال الشاقة المؤبدية.. وهنا هاج جمال سالم فى وجه عبدالناصر نظراً لأن رأى عبدالناصر له وزنه ولاشك بين الضباط، وذلك على الرغم من أن هذا رأى لا يغير من الحكم شيئاً وهو الإعدام.

وأخذ عبدالناصر ملف القضية بعد انتهاء الجلسة وطلب منى أن أخفيه فى درج مكتبى، ولكنى طلبت منه إعفائى من تحمل هذه المسئولية أمام بقية أعضاء القيادة ، ولكنى عدت وقبلت أمام إصرار عبدالناصر على ذلك.

لم يكن جمال عبدالناصر على الرغم من كل ما قيل عنه يميل إلى العنف أو إراقة الدماء.. ولذلك وقف بكل قوته ضد قرار الأغلبية بتنفيذ حكم الإعدام على رشاد مهنا، ولما أعجزته الحيلة باستخدام المنطق لإقناع زملائه بتخفيف الحكم، لجأ - بدهائه السياسى المعروف - إلى استخدام العاطفة والتأثير النفسى.

ف ذات يوم طلب منى أن أدعو كمال حسين لمقابلته، وحينما جاء إلى بيت عبدالناصر والتقى به ، قال له عبدالناصر: كيف تقبل بقتل زميلك رشاد مهنا ونحن لم نقتل فاروق؟ هل من المنطق ألا نقتل فاروق رغم ارتكابه لأفظع الجرائم ونقتل رشاد مهنا الأقل جرما وإساءة.

كان كمال حسين طيب القلب جدا، فتأثر بكلام عبدالناصر الذى اختار له مدخلا عاطفيا ونفسيا فوافق عبدالناصر على تخفيف حكم الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

ثم استدعى خالد محيى الدين ، وبعده أنور السادات ثم عبدالحكيم عامر ثم زكريا محيى الدين، فحسين الشافعى.. وأخذ يكرر أمام كل منهم ما قاله لكمال الدين حسين وكان التوفيق حليفه فى كل هذه المقابلات.

وهكذا بدأ عبدالناصر بمن يستطيع التأثير فيهم وإقناعهم، ولم يبق سوى جمال سالم وشقيقه صلاح سالم وكانا لا يكفان عن الضغط للإسراع فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ حكم الإعدام.

ثم بعد ذلك طلب منى عبدالناصر أن أدعو له جمال سالم فاعتذرت وقلت لعبدالناصر.. هذا الرجل بالذات لن أتصل به، ضحك عبدالناصر وقال: لماذا جئنت الآن؟ قلت له: قل ما تشاء، ولكننى لن أتصل بجمال سالم.. قال إذن تحضر اجتماعى معه حينما يحضر، قلت له: ولن أحضر أيضا.. ضحك عبدالناصر لأنه كان يعلم جيدا أن جمال سالم كان حاد الطبع وكان بينى وبينه ود مقطوع، ولكنه كان يرحمه الله مخلصا ذكيا نقى السريرة إلى أبعد حد.

حضر جمال سالم إلى بيت عبدالناصر وكان لقاء عاصفا، خاصة حينما أخبره عبدالناصر بأن الأغلبية وافقت على تخفيف حكم الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وقد أحضرت ملف القضية من منزلى بعد تغيير الحكم حسب القرار الجديد ، ولم يدخل رشاد مهنا السجن بل امرنا بأن يقضى مدة العقوبة فى مستشفى السجن طبقا لتعليمات عبدالناصر، وبعد فترة وجيزة أصدر عبدالناصر قرارا بالإفراج عنه وإطلاق سراحه.

وخرج رشاد مهنا الذى لم يحفظ جميل عبدالناصر بإبقائه على حياته، وراح يشهر به فى كل مكان، مشاركاً فى الحملة الشرسة التى شارك فيها كل خصومه، بالافتراء بالباطل.

ومن بين كل خصوم عبد الناصر كان الإخوان المسلمون هم الأقوى هجوما عليه أثناء حياته وبعد وفاته .. رغم أنه لم يكن رحيما أو متساهلا مع أحد من خصومه السياسيين ، كما كان مع الإخوان المسلمين بالذات .. لقد حاولوا اغتياله أكثر من مرة وبأكثر من طريقة ، وفى غير مناسبة .. وهم الذين لم يتعرضوا لفاروق ولم يحاولوا اغتياله ولو مرة واحدة ، رغم شهرته التى بلغت الآفاق فى الفسق والفجور والاستهتار بكل القيم .. بل ورغم أن رجاله قتلوا حسن البنا زعيم الإخوان ومؤسس الجماعة .. إلا أن فاروق ظل فى مأمن من سلاح الإخوان ورصاصهم . وهم الذين راحوا يغتالون بعض موظفيه الذين كانوا أقل جرما بكثير من فاروق .

كان يكفى عبد الناصر ليصبح بطلا فى نظر الإخوان أنه أمر بفتح ملف اغتيال حسن البنا من جديد ، وأنه أطاح بفاروق الذى اغتاله ، كما أمر بطرد أتباع فاروق الذين اشتركوا فى هذه الجريمة .. لم يكتف عبد الناصر بذلك فقط ، بل قرب الإخوان منه ومن الثورة .. فى الوقت الذى أخذ يبعد فيه كل خصومهم السياسيين عن العمل السياسى ، وخاصة حزب الوفد وكذا الأحزاب الأخرى

التي كانت فى خدمة السراى والتي كان لا هم لها قبل الثورة إلا مناصبة الإخوان
العداء فى الشارع السياسى .

ليس فقط ذلك .. بل سمح للإخوان بحمل السلاح والتدريب عليه ، وأمر
رجالهم بالمساعدة على تدريبهم ، وفتح لهم معسكرات التدريب بأمل أن يشتركوا
فى الهجوم على الإنجليز فى قاعدة القنال ولكن بدلا من توجيه الرصاص إلى
الإنجليز أعداء الوطن والحرية راحوا يوجهونه إلى عبد الناصر شخصيا .

ولهذا كله فإن الخلاف بين عبد الناصر والإخوان سيشغل دائما مساحة كبيرة
من الفكر السياسى الحديث ومن التاريخ المعاصر لمصر .. تاريخ عبد الناصر
وتاريخ الإخوان ، سواء بسواء ، وإذا كانت الكلمة الفصل قد قيلت فى كثير من
الأحداث التى شهدتها مصر منذ قيام الثورة ، إلا أن هذا الموضوع لم يحسم
بصورة قاطعة ، والحقيقة مازالت تائهة ... لم يتم العثور عليها حتى الآن .

وبعد حادث المنشية الشهير الذى تعرض فيه عبد الناصر لرصاص الإخوان ،
بينما كان يلقي خطابه أمام الجماهير ، أجرت الجهات المسئولة تحرياتها التى
أسفرت عن وجود تنظيم إخوانى مسلح يقوده أحد رجال الجهاز السرى للإخوان
ومركزه بالإسماعيلية .. وهو يعمل «لجار مسلح» ، أمى لا يقرأ ولا يكتب ورغم
ذلك فقد اختاره الإخوان ليتولى منصب قائد الجناح العسكرى للإخوان .. وقد
لقى القبض على عدد كبير منهم ثم أمام المحكمة التى تشكلت برئاسة جمال
سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى أدلوا بتفاصيل رهيبة عن المخطط
الإخوانى لاغتيال عبد الناصر وعدد كبير من قيادات الثورة حتى يمكنهم
الاستيلاء على الحكم بالقوة .

وبعد الانتهاء من إجراءات المحاكمة أصدرت المحكمة حكمها بإعدام عدد من
جماعة الإخوان ، الذين خططوا للعمليات الإرهابية المسلحة وكانوا على وشك
القيام بها بعد اغتيال جمال عبد الناصر .. ولكن عبد الناصر استخدم سلطته
كرئيس للجمهورية ، فرفض التصديق على أحكام الإعدام .. وخفف معظم هذه

الأحكام إلى الأشغال الشاقة لمدة متفاوتة ، وقد غضب جمال سالم مرة أخرى لهذا التصرف وهدد بالاستقالة، إذا لم يوافق عبد الناصر على تنفيذ الأحكام كما هي .. وحدثت أزمة حادة بسبب ذلك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة لولا أن عبد الناصر استخدم حنكته السياسية لتخفيف آثارها .

وكان رأى فى ذلك الوقت يتفق مع رأى عبد الناصر فى ضرورة الحفاظ على نقاء الثورة وعدم تلطيخها بالدم ، فقد بدأها ثورة بيضاء ويجب أن نحافظ عليها كذلك ، ولكن بعض أعضاء المجلس كان يرى ضرورة تنفيذ حكم الإعدام فى عدد من قيادات الإخوان الذين ثبت أنهم يدبرون للاستيلاء على الحكم بالقوة وكذا بعض أعضاء قيادة الإخوان الذين انحازوا للواء محمد نجيب عندما اختلف مع مجلس قيادة الثورة فيما هو معروف بأزمة مارس ١٩٥٤ ، وقد رأى أعضاء مجلس الثورة أن الإخوان قد قدموا الدليل على خيانتهم وغدرهم وأنهم إذا كانوا قد تقربوا من قيادة الثورة فإنما كان ذلك لأطماع مرحلية شخصية .. ولكن عبد الناصر تجاوز عن ذلك كله وبقي مصراً على موقفه من ضرورة تخفيف الأحكام على من أدانتهم محكمة الثورة والاكتفاء بالحكم على المدنيين بالسجن ومنع استمرار هذه الجماعة من مزاوله نشاطها المشبوه .

وكان الإخوان فى أزمة مارس قد وقفوا - كما هو معروف - فى صف محمد نجيب متحالفين بذلك مع الشيوعيين والوفد وبقية أحزاب ما قبل الثورة .. وقد واجهت الإخوان فى أحد المواقف أثناء الأزمة ، حين كنت موجوداً بمفردى بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة ذات صباح، فرأيت فجأة على الجانب الآخر من النيل أمام فندق سميراميس مظاهرة إخوانية كبيرة يتزعمها عبد القادر عودة راكباً سيارة جيب عسكرية يقودها " شاويش " من سلاح الفرسان وقد أمسك عودة بيده منديلاً ملطخاً بالدماء أخذ يلوح به أمام المتظاهرين مطالباً بالثأر لدم «الشهداء»، والغريب أن دم الشهداء الذى كان يطالب عبد القادر عودة بالثأر له كان لاثنتين من العمال الشيوعيين بشركة كفر الدوار الذين أرادوا فى بداية الثورة تحريض

العمال على الاعتصام عن العمل وتدمير المصنع الذى يزيد ثمنه فى ذلك الوقت على ٨٠ مليون جنيه . ويعمل به ٣٨٠٠ عامل . وقد حوكم هؤلاء العمال محاكمة عادلة جدا وثبت بما لا يدع مجالا للشك أنهم كانوا يحرضون زملاءهم على القيام بصدام دموى ضد قيادة الثورة ، وبدء عمليات تخريب على مستوى واسع بحرق وتخريب المصانع الكبرى الموجودة بمنطقة كفر الدوار وهى أهم مراكز صناعة النسيج فى مصر .

وحين رأيت مشهد المظاهرة التى كان يقودها عبد القادر عودة من شرفة مكتبى بمجلس قيادة الثورة بالضفة الغربية للنيل اتصلت مباشرة بالرئيس عبد الناصر وطلبت منه ألا يحضر حتى تنتهى تلك المظاهرة التى كانت ستعترض طريقه إلى مجلس قيادة الثورة وربما تعرضوا له بالأذى إن لم يقتلوه .

كما اتصلت ببقية أعضاء مجلس قيادة الثورة وطلبت منهم أيضا عدم الحضور .. وبقيت بمجلس قيادة الثورة وحدى أشاهد المظاهرة وأراقب تحركاتها ، وفجأة خطر ببالي خاطر .. ماذا لو أن المظاهرة عبرت كوبرى قصر النيل واتجهت إلى مجلس قيادة الثورة لاحتلاله ؟

واتصلت بعبد الناصر فورا لأقول له : إننى لن أ تدخل فى المظاهرة طالما بقيت بعيدة عن المجلس ، وعلى الجانب الآخر من النيل لأن ذلك مسئولية الشرطة وحدها ، ولكن ماذا أفعل لو أن المظاهرة عبرت الكوبرى وحاولت احتلال مقر مجلس قيادة الثورة ؟ .

انزعج عبد الناصر لهذه الفكرة ، وفكر قليلا ثم قال : ليس أمامك غير استخدام السلاح . قلت له : ليس معنى غير ٦٤ عسكرياً نصفهم غير مسلح ، فقال لى عبد الناصر أنه سيتصل بعبد الحكيم عامر ليرسل لى بعض التعزيزات فورا ، ولكنه نصحنى بضبط النفس حتى اللحظة الأخيرة .

وبالفعل وصلتني سرية مدافع ماكينة عن طريق البر الغربى للنيل، فقامت مباشرة بنشرها فوق أسطح مبنى المجلس لبقى المتظاهرون تحت السيطرة وأن

تغمر كوبرى قصر النيل بنيران قاطعة إذا حاول المتظاهرون عبور الكوبرى.. ولم أكد أنتهى من ذلك حتى رأيت عبدالقادر عودة يتجه بالمظاهرة ناحية الكوبرى لعبوره فى الطريق إلى مقر المجلس.. ولم يكن هناك مفر من مواجهة هذا الموقف الخطير.. فأصدرت أوامرى للقوة الموجودة بالمجلس بفتح النيران فوق رؤوس المتظاهرين أولا لكى ينسحبوا إلى الجانب الآخر للنيل، فإذا لم يفعلوا فلا مفر من الضرب فى المليان، هذا مع ملاحظة أنه لم يكن أمامى أى حل آخر فإن كل القوة التى كانت موجودة عندئذ بالمجلس لا تتعدى ١٥٠ صف ضابط وجنديا، بينما كان عدد المشتركين فى المظاهرة يزيد على ١٥ ألف شخص. ولما رفض المتظاهرون التراجع بدأنا فى إطلاق النار فقتل وجرح عدد منهم، وانسحبت المظاهرة بدون انتظام، ولم تتجمع ثانية على الجانب الآخر من النيل، بل تفرقت وانتهى بذلك هذا الموقف الحرج الذى كان من الممكن أن يكون له نتائج خطيرة.

وكان طبيعيا أن يقوم الإخوان بمثل هذه المغامرة بعد أن شعروا بقوتهم العسكرية وهى القوة التى ترعرعت فى أحضان الثورة وتحت رعايتها، وكان هذا خطأ كبيرا من قيادة الثورة، فما كان يجب أن يسمح لهم بحمل السلاح أو التدريب عليه مهما كانت الظروف، وقد ثبت هذا الخطأ عند أول خلاف بين الثورة والإخوان فقد راحوا يحاولون فرض آرائهم بالقوة بدلا من الحوار والمجادلة بالرأى.

ورغم ذلك ظل عبدالناصر لايميل إلى استخدام القوة والعنف فى التعامل مع الإخوان المسلمين لأنه كان أحرص ما يكون على أن تظل الثورة بيضاء فلا يلطخها الدم.. حتى أنه كان يصفح عن الذين تأمروا على اغتياله.. وقد رأينا كيف أنه تحدى جميع زملائه بمجلس قيادة الثورة مصرا على تخفيف حكم الإعدام ضد رشاد مهنا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وما فعله عبدالناصر مع عبدالمنعم عبد الرؤوف يفوق كثيرا ما فعله مع رشاد مهنا.

وهكذا أثبت عبدالناصر أنه إنسان مع خصومه وأعدائه، ولم يكن كما حاولوا تصويره بعد وفاته غولا متعطشا للدماء.

والمعلوم أن جمال عبد الناصر قد نشأ فى أسرة بسيطة من أسر مديرية أسيوط بصعيد مصر، وبعد أن حصل عبدالناصر على شهادة إتمام الدراسة الثانوية التحق بكلية الحقوق، ولكنه لم يبق فيها طويلا، فقد انتقل إلى الكلية الحربية بعد أن توسط له بعض ذوى النفوذ مثل إبراهيم خيرى باشا الذى كان وكيلا للحربية.. إذ كانت الكلية الحربية فى ذلك التاريخ قاصرة على أولاد الذوات، والأغنياء.

وفى الكلية الحربية كان عبدالناصر طالبا مجتهدا فحصل على رتبة «الشاويش» وكان واحدا من ١٢ شاويشا فى الكلية كلها.. وعين قائدا لإحدى الفصائل بالكلية، فكان محبوبا من طلبة الفصيلة التى يقودها لأنه كان عف اللسان، مؤدبا تتميز معاملاته بالرجولة والشهامة وإعلاء الكرامة.

ولهذه الصفات كلها اشتهر جمال عبدالناصر بين طلاب الكلية جميعهم فسعى إليه أغلبهم طلبا لصداقته والتعرف عليه.

وفى مكتبة الكلية كان جمال عبدالناصر يمضى أوقاتا طويلة لشغفه بالقراءة، رغم أن برنامج العمل والدراسة بالكلية كان يستوعب غالبية وقته، إلا أن عبدالناصر كان حريصا رغم ذلك على القراءة والتحصيل وتوفير الوقت اللازم لذلك على حساب راحته.. وكانت أكثر الكتب قبولا لديه هى كتب التاريخ العسكرى وسير العظماء.. فقرأ كثيرا عن تاريخ مصر وتاريخ الأمة العربية، ونظم الحكم فى العالم، وتاريخ الحروب، خاصة الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها من تطورات اجتماعية وسياسية فى العالم كله. ويمكن القول بأن عبدالناصر قد تشكل سياسيا فى هذه الفترة حين أصبح ملما بتفاصيل كثيرة من تاريخ مصر والعالم.. وفى مكتبة الكلية التقى عبدالناصر وعبدالحكيم عامر لأول مرة وتطورت العلاقة بينهما إلى صداقة حميمة.

وفى كلية أركان الحرب كان عبدالناصر متميزا، وقد ظل محط أنظار أساتذته وزملائه حتى تخرج منها، وبدأ حياته العسكرية فى تشكيلات الجيش، وقبل حريق القاهرة بوقت قصير أمر الملك فاروق بنقل ١٢ ضابطا من تشكيل الضباط

الأحرار إلى وحدات إدارية غير مقاتلة اتقاء لخطرهم المحتمل، وكان على رأس هؤلاء الضباط جمال عبدالناصر والمقدم زكريا محيى الدين وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم، وقد نقل الأولان إلى التدريس بكلية أركان الحرب.. ونقل عبدالحكيم عامر إلى رئاسة سلاح المشاة، أما أنا فقد صدر الأمر بإيعادى إلى إيطاليا بدعوى القيام بمأمورية تفتيش على معدات عسكرية مشتراة من شركة «ماريللى» بروما.

وفى ذلك الوقت كانت الأوضاع السياسية فى مصر قد بلغت قمة السوء والتدهور خاصة فى أوساط السراى بعد أن أحاط الملك نفسه بعدد من الأجانب والمتمصيرين أمثال «بوللى» و«كافاش» مدرب الكلاب و«إلياس أندراوس» وغيرهم.. وهؤلاء زينوا للملك حياة الفسق والفجور، فتحول إلى إنسان بلا قيم أو أخلاقيات.. وكان يمضى معظم أوقاته فى لعب القمار ومطاردة النساء.. وكان أكثر مشهد يؤسفنا رؤيته فى ذلك الوقت، هو مشهد إخواننا من ضباط الحرس وهم يقفون على باب نادى السيارات، بينما جلالة الملك فى الداخل يلعب القمار ويشرب الخمر حتى ساعة متأخرة من الليل.

كان هذا المشهد يثير حفيظتنا وحنقنا لأنه يمثل امتهاننا للضباط والعسكرية المصرية، ويحط من الشرف العسكرى وقديسيته.. ويخجلنى أن أذكر هنا أن الملك ذهب مرة إلى زوجة أحد الضباط بمنزلها، بينما كان زوجها يسهر لحراسته فى القصر، وقد عرف هذا الحادث وذاع أمره.. فكان له أسوأ صدى بين ضباط الجيش.

هذا بالإضافة إلى أنه كان قد ثبت لنا أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن بسبب خيانة أو تواطؤ من حزب الوفد مع الإنجليز كما كان يدعى هذا الملك وبطانته الفاسدة، إذ لولا غياب الملك وحاشيته لما وقع هذا الحادث.. الذى حاصر فيه الإنجليز قصر الملك بالدبابات وأندروه بالإقالة ما لم يستدع زعيم الوفد - النحاس باشا - ليكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة.

وكان الإنجليز قد طلبوا من الملك تشكيل حكومة أغلبية بزعامة الوفد تعمل على استقرار الأوضاع فى مصر، خاصة أن الألمان كانوا قد اخترقوا الحدود الغربية وخططوا لاحتلال مصر.. ولكن حاشية الملك خاصة أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى وعلى ماهر رئيس الوزراء أقنعوا الملك برفض الطلب البريطانى.. وعلى أثر ذلك تحرك الإنجليز بدباباتهم وحاصروا القصر فاضطر إلى الرضوخ بالفعل وكلف النحاس باشا بتشكيل الحكومة الجديدة.

ولم يأت الإنجليز بالوفد إلى الحكم حبا فى الوفد بل جاءوا به إيمانا منهم بأنه القادر - باعتباره حزب الأغلبية - على العمل على استقرار الأمور فى مصر وتهدة الأوضاع فيها، حتى لا تؤثر القلاقل والاضطرابات فى مصر سلبا على المجهود الحربى للقوات البريطانية.. وقد أوشكت أحزاب الأقلية التى كانت تحكم بالتوالى فى ذلك الوقت بممارستها السيئة والخاطئة على إشعال الموقف فى الشارع المصرى، فقد عملوا على شراء الدمم والضمان فاعطوا لبعض أفراد حاشية الملك وللبعض الصحفيين تصاريح بتصدير بعض السلع التموينية الأساسية التى كانت تعاني السوق المصرية من نقص شديد فيها. وقد حصل الصحفى محمود أبو الفتوح - مثلا - على تصريح من رئيس الوزراء حسين سرى - نسيب الملك - بتصدير ٨٠ ألف طن زيت طعام إلى فلسطين، بينما كان المصريون يقفون فى طوابير طويلة من أجل الحصول على زجاجة زيت واحدة.

وهذه الأوضاع السيئة أذرت باشتعال الموقف فى مصر، فأسرع الإنجليز بطلب مجيء الوفد إلى الحكم ليهدئ من الأوضاع ويعمل على استقرار الأمور ريثما تنتهى الحرب.

وقد استغل المحيطون بالملك هذا الحادث ليشيعوا فى الأوساط السياسية أن الملك رجل وطنى قد تحدى الإنجليز ورفض الرضوخ لطلباتهم باعتبار أن ذلك تدخل فى الشئون الداخلية، ولكن حزب الوفد اشترك مع الإنجليز فى الضغط عليه مدعين أنه رفض تأليف حكومة ائتلافية تمثل جميع القوى الشعبية، ولذلك

قالوا أن الوفد قد جاء إلى الحكم على أسنة الرماح البريطانية بينما كانت هذه الأزمة وما وصلت إليه قد نتجت عن عبث بطانة الملك وسوء تصرفهم منذ البداية، ولو كان الملك وطنيا فعلا لكان قد أصر على موقفه ورفض تكليف الوفد بتشكيل الوزارة، ولكنه بمجرد أن قال له السفير البريطاني بأن الرفض من جانبه يعنى طرده من مصر، تراجع بسرعة ووقع مرسوم تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.. يتضح من ذلك أن الوفد لم يتواطأ مطلقا مع الإنجليز ليعود للحكم بل إن النحاس باشا حرص بعد تشكيل الوزارة على أن يعلن في البرلمان أنه قبل تشكيل الوزارة احتراما لإرادة جلالة الملك فقط.

ولأننا كنا نعرف الملك وطريقة حياته، فلم نصدق ما حاولت بطانته تصويره في أذهان الناس بأنه الرجل الوطنى الذى يقف فى وجه الإنجليز.. ولو كان وطنيا بحق لكان مستقيما وصالحا، فالوطنية والفساد لا يجتمعان فى شخص واحد فى وقت واحد.

وإذا كانت الوظيفة العامة تقتضى من صاحبها سلوكا خاصا يجب أن يحرص عليه، فإن الملك - الذى هو رمز البلاد وممثلها - كان من الواجب أن يكون مثالا لكل القيم العظيمة، ولكن فاروق كان عكس ذلك تماما، فقد انغمس فى حياة اللهو والعريضة مستهترا بكل القيم والمثل العليا، وأصبح وصمة عار فى جبين مصر فى الداخل وفى الخارج.

من المنطقى أنه لا يمكن للرجل المسئول أن يقضى ليلاته فى البارات أو أماكن اللهو الرخيص، أما فاروق فقد كان يتجاوز عن ذلك كله، كان يأكل أمام الناس كالمهوف، ويضحك كالمعتوه، ويتكلم بصوت عال كالحيوان.. ولهذا فقد احترام الناس بعد أن فقد ثقتهم وتأكد الجميع أنه أصبح ملكا بطريق الخطأ.. ولعل ذلك يفسر لماذا قوبلت ثورة ٢٣ يوليو فى بدايتها بتأييد شعبى جارف كان له أكبر الأثر على نجاحها.

4

**صحافة الثورة
وثورة الصحافة!**

أول مدير لمكتب عبد الناصر
أمين شاكر يروى:

صحافة الثورة وثورة الصحافة

لم يكن للثورة حين قامت أيديولوجية أو برنامج عمل غير الأهداف التي تضمنها أحد المنشورات التي أصدرناها قبل الثورة.. وكانت الأهداف الستة تجيب عن السؤال: ماذا نريد، ولكنها لا تجيب عن السؤال الأهم وهو: كيف؟

لقد كان السؤال المتعلق بكيفية العمل لتحقيق أهداف الثورة، سؤالاً هاماً وخطيراً خاصة حينما بدأنا في مواجهة الواقع وجها لوجه، ووجدنا البيروقراطية تضرب بجذورها في الجهاز الإداري للدولة.. الذى كان يعاني أيضا من الفساد والرشوة والمحسوبية.. وكان جميع كبار موظفى الدولة فى ذلك الوقت موجودين فى مناصبهم لا بحكم كفاءتهم ولكن بحكم انتماءاتهم الحزبية أو الطبقية أو العائلية.. مما كان يؤثر سلباً على أداء الدولة.. وعلى سبيل المثال كان فؤاد أباطة باشا يرأس الجمعية الزراعية، وهو رجل لا يعرف شيئا عن الزراعة ومشكلات المزارعين.. وكان يقيم مع زوجته الأجنبية فى برج عاجى بناه لنفسه على حسابهم جميعاً، وقد تولى منصبه بسبب انتمائه إلى حزب الأحرار الدستوريين.. فأمرنى عبدالناصر بإقالته وتعيين سيد مرعى مكانه، وكان فى ذلك الوقت مهندسا زراعيا شابا ومن بيئة زراعية بمحافظة الشرقية.

لقد كان الصراع كبيرا بين الحكومة والأحزاب والملك على تولى المناصب الهامة فى البلد، وعلى سبيل المثال كان هناك الخلاف الشهير بسبب منصب شيخ

الأزهر الذى رشح له حزب الوفد الشيخ البنا بينما رشح الملك الشيخ المرافى ليتولى منصب شيخ الأزهر.. فحدث صراع بين الطرفين بسبب هذا الموضوع.

وللأسف فقد شاركت الأحزاب فى الصراع حول الوظائف والمناصب الحكومية، كما كانت تلعب بهذه الورقة لحسابها فى الشارع السياسى، فإذا كان مدير بنك التسليف الزراعى - مثلاً - متتمياً إلى الوفد، قام بصرف القروض إلى أعضاء حزب الوفد فقط دون بقية المواطنين، وهكذا تحولت الزراعة من ثروة وطنية إلى مجرد ورقة فى يد حزب من الأحزاب.. الأمر الذى أثر سلباً فى جميع قطاعات الإنتاج التى شهدت مثل تلك الممارسات.

لهذا كان على الثورة أن تبدأ حملة تطهير واسعة فى جميع الوظائف والإدارات الحكومية لإخراج الموظفين الذين اشتهروا بالفساد والرشوة أو الذين أتت بهم المحسوبية وليست الكفاءة إلى مناصبهم.

ثم تلى هذا تنقية القوانين من بعض نصوصها البيروقراطية المعطلة للوقت والجهد، واتفقت مع جميع الوزارات على تحديد موعد لتنفيذ المشروعات التى كنا نقرها فى مجلس الوزراء على أن يتصلوا بى - بحكم منصبى مديراً لمكتب عبدالناصر - لأذلل لهم ما قد يعترضهم من عقبات ومصاعب.

ثم كان علينا أن نشيع روح احترام القوانين والالتزام بها بين جميع المواطنين مهما كانت مناصبهم، ولم يكن ذلك موجوداً قبل الثورة، فكان كبار الملاك والتجار وأصحاب رؤوس الأموال لا يدفعون حقوق الدولة من جمارك أو ضرائب.. وقد ظل عبود باشا - مثلاً - لا يدفع ضرائب عن نشاطاته الصناعية والتجارية لعدة سنوات، وكان وزير المالية الذى يصر على تحصيل الضرائب منه يقلبه من منصبه.

وقد أكدنا أمام الناس أن الجميع سواسية أمام القانون، وحينما رفض عبود باشا تعاملنا معه على هذا الأساس، قمنا بتأميم شركاته ومصادرة أملاكه لحساب المجتمع، وقد فعلنا ذلك مع كل الذين رفضوا الاستجابة للنظام والقانون.. لنؤكد أمام الجميع أننا جادون فى تطبيق القانون فلا يفكر أحد فى التلاعب به.. كما كان يحدث فى العهود السابقة.

ومن هنا استطاع جمال عبدالناصر أن يشعر الجميع بأن هناك تغييرا كبيرا قد حدث فى المجتمع المصرى .. فبينما كانت الحكومات تسوده أصبح هو الآن سيدها.. فأصبح موظف الدولة خادما للمواطن بعد أن كان العكس.. وقد لمس الناس ذلك فى الواقع خاصة أن جمال عبدالناصر وجميع أعضاء المجلس اشتهروا بالنزاهة والتقشف والابتعاد عن المظاهر.. وهذا ما لم يكن المصريون قد اعتادوا على رؤيته فى حكامهم السابقين.

ولقد ألغى عبدالناصر جميع المصروفات السرية التى كانت مخصصة للوزراء وكبار المسئولين قبل الثورة. وحينما استحدث مجلس قيادة الثورة نظام الدولة الإدارى كان لابد لنا من البحث فى مسألة ميزانيته ومصروفاته، وقد سألت عبدالناصر من أين نصرف على مجلس الثورة ونواجه الأعباء الملقة على عاتقه، قال لى عبدالناصر اتصرف ولكن لا تأخذ شيئا من الحكومة.

وأقر هنا - ولم أكن أريد الإعلان عن ذلك - أننى ظللت منذ عام ٥٢ وحتى عام ٥٦ أتحمل من أموالى الخاصة جزءا كبيرا من مصروفات مجلس قيادة الثورة وهى مصروفات كبيرة نظرا لأننا كنا نضطر لمواصلة العمل.. فتناول غداءنا وعشاءنا بالمجلس - كما كان زوارنا - وهم كثيرون يتناولون معنا الغداء أو العشاء حين يحين الموعد وهم معنا، وكان زكريا محيى الدين يساعدنى بخمسمائة جنيه فقط كل شهر.. ولم تكن تكفى حتى لشراء الورق اللازم لأعمال المجلس.

كما تحملت جزءا كبيرا من تكاليف مجموعة «اخترنا لك» و«الفكر العالمى» .. و«الأراب ريفيو» ، وهى سلاسل من الكتب التى كنا نصدرها لإطلاع الرأى العام على موقفنا من مختلف القضايا المحلية والعربية والدولية.. وكانت تتكلف مبالغ كبيرة على الرغم من أن العاملين بها كانوا يشاركون فيها متطوعين.. وهذا يبين أصالة الإنسان المصرى حين يؤمن بهدف كبير.

وقد شجعنا عبدالناصر على ذلك كثيرا، فقد ضرب لنا المثل فى النزاهة وإنكار الذات والتقشف.. وكان كل مرتبه فى بداية الثورة ٦٤ جنيها فقط كنت أقبضها له أول كل شهر من بنك مصر فرع الموسكى .. وقد ظل عبدالناصر يتقاضى هذا

المرتب حتى تولى رئاسة الوزراء فأصبح مرتبه ٣٥٠ جنيها.. ولم يشأ عبدالناصر أن يسكن فى أحد القصور، فاخترت له «ميز» الضباط بسلاح الإشارة ليكون بيته هو وأسرته، وقد اخترته قريبا من سلاح الإشارة لأتمكن من تأمين حراسته بقوات الإشارة التى كنت أنتمى إليها قبل الثورة، وقد ضممتنا الجزء المقابل له ليكون مقرا للسكرتارية.

أما عن الأثاث فكان بسيطا وأذكر أن والدتى هى التى أهدته حجرة المكتب التى مازالت بيته حتى الآن ولم يغيرها طوال حياته إلى أن مات، كما اشترت له غرفة النوم عندما انتقل ليسكن فى بيته الذى لم يغيره - أيضا - إلى أن مات.

وكان عبدالناصر يدفع مصروفات «البوفيه» من جيبه الخاص، فكانت جميع المشروبات بمجلس الوزراء على حساب عبدالناصر شخصيا، وكانت تبلغ أكثر من ثمانين جنيها كل شهر.. ولم يكن أى من رؤساء الوزارات السابقين فى مصر يدفع مصروفات المجلس من جيبه الخاص فكان عبدالناصر هو أول من فعل ذلك فى تاريخ الوزارات المصرية.. وكنت أنا متوليا شراء السجائر بمجلس الوزراء وكانت تكلفنى أكثر من ثلاثين جنيها فى الشهر.

وبمرور الوقت تبين لنا أن هناك بعض المصروفات الصغيرة التى تحتاج إلى بند فى الميزانية.. مثل الهدايا التى نقدمها لبعض السفراء الأجانب بمناسبة انتهاء أعمالهم فى مصر، وكانت لا تتعدى طبق فضاة أو أحد منتجات خان الخليلي من المشغولات النحاسية. كذلك دعوة بعض ضيوف مصر من الأجانب إلى الأوبرا أو غيرها.. وكان صلاح الشاهد هو الذى يتولى الصرف من هذا البند بالميزانية ولكن تحت إشرافى.

أما عن لبس عبدالناصر، فقد كان بسيطا للغاية، ولا يميل إلى البهرجة وقد تدخلت بإلحاح فى مسألة اللبس الخاص بعبدالناصر رئيس الجمهورية، فأخذته إلى الترزي - سيد سليمان بشارع قصر النيل - وهو الترزي الذى اعتدت التعامل معه منذ سنوات لكى يغير له جميع الأطقم.

أما زوجته السيدة تحية كاظم فهى من أصل إيراني وتنحدر من أسرة غنية تعمل

بتجارة السجاد فى مصر، وكان شقيقها كاظم زميلا لنا بمدرسة فؤاد الأول الثانوية وكان رياضيا ويحرس مرمى فريق المدرسة، وكثيرا ما كانت السيدة تحية تساهم مع زوجها فى نفقات البيت بما كانت تملكه من ثروة ورثتها من أسرتها الغنية، وعلى أية حال كانت مصروفات بيت عبدالناصر محدودة.

وأذكر أن المرة الأولى التى ذهب فيها عبدالناصر للمصيف بالإسكندرية.. فقد قمت أنا بتأجير شقة نجيب مقار وكيل شركة شيفروليه فى مصر ليقضى فيها أيام المصيف وفى المرات التالية كان يتبادل معى الإقامة فى «الكابينة» التى أملكها بسيدى بشر وكانت الكابينة رقم «٢»، وكان اسم مدير البلدية بالإسكندرية فى ذلك الوقت الأستاذ صبحى وهو الموظف المسئول عن تأجير الكبائن بشواطئ الإسكندرية.

كان عبدالناصر اشتراكيا قولا وعملا، وقد طبق الاشتراكية أول ما طبقها على نفسه، فعاش حياة بسيطة بعيدة عن البهرج والترف، وفى هذا الاتجاه أصدر سلسلة من القرارات والقوانين مثل قانون الإصلاح الزراعى، وتعزيز ديوان المحاسبة.. وخفض الإيجارات لمساكن الطبقات المتوسطة والمحرومة، وتحديد الحد الأدنى لأجور العمال.. إلى غير ذلك من القرارات الكثيرة التى جاءت لصالح الأغلبية العظمى من الشعب.

لهذا كله أحب الشعب عبدالناصر والتف حوله، لنجاحه فى السياسة الداخلية والخارجية.. وإخراج الإنجليز من مصر وتأميم قناة السويس وكسر احتكار السلاح وعدم الانحياز ورفض الأحلاف.

وقد ربط عبدالناصر بعمق بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وجاءت قراراته كلها لتمكين هذا الفهم، فلا معنى للحرية السياسية بدون حرية رغبة الخبز، ولا معنى لحرية الكتابة، بدون حرية القراءة والتعليم.. وهكذا.

وقد ترك عبدالناصر فى بداية الثورة المجال واسعا لحرية الصحافة والصحفيين وكان كل شىء فى مصر مباحا للنقد حتى مجلس الثورة ذاته، وأذكر أن إحسان عبدالقدوس كتب مقالا فى روز اليوسف يهاجم فيه «مجلس الثورة»، يصفه بأنه

«مجلس سرى» وليس «مجلس ثورى»، وقال أننا لنجتمع فى مجلس الثورة لنبحث أمورا لا يعلم أحد عنها شيئا ثم نفاجئ الناس بقرارات وقوانين واجبة التنفيذ.. ولم يغضب عبدالناصر من إحسان عبدالقدوس على الرغم من أنه فى إمكانه أن ينتقد كما يشاء أمام عبدالناصر الذى كان يقابله كل يوم تقريبا بمكتبه بمجلس الوزراء . وكان إحسان صديقا لنا جميعا وكان يمضى معظم وقته معنا بمجلس الثورة أو مجلس الوزراء.

كما كان أحمد أبو الفتوح مقربا منا جدا، وكان صديقا لى أنا شخصا منذ أن كنا جيرانا بالعباسية، وكان من مؤيدى الثورة، بل كان يقوم ببعض المهام التى يكلفه بها عبدالناصر فى بيروت للالتقاء بالصحفيين وأصحاب الصحف البيروتية ليشرح لهم سياسة الثورة وآراءها وخططها فى الإصلاح .. لكى يفهم الصحفيون ذلك كله ويعبروا عنه فى صحفهم تأييدا للموقف المصرى.

ولكن أحمد أبو الفتوح لم يستمر على تأييده للثورة، فقد انقلب فجأة على عبدالناصر خاصة فى أزمة مارس .. فأخذ يهاجم أعضاء مجلس قيادة الثورة لحساب محمد نجيب وحزب الوفد والقوى الأخرى المضادة للثورة، وطالب بعودة ضباط الثورة إلى وحداتهم وإجراء انتخابات لياتى الحزب الفائز فيها إلى الحكم ، وكان هذا ما ننوى عمله فعلا لولا أن الوفديين تعجلوا المسائل أكثر مما ينبغى، فقد كانوا لا يزالون يسيطرون على الشارع السياسى فى مصر وخافوا أن ينتظروا فتجذب الثورة القواعد الشعبية منهم، لأنها كانت تكسب إلى جانبها يوما بعد يوم تلك القواعد الشعبية بما كانت تقدم عليه من أعمال لصالح الأغلبية العظمى من الشعب.

لهذا استعجل الوفديون عودة الضباط إلى ثكناتهم العسكرية وإجراء الانتخابات قبل أن يتمكنوا من القاعدة الشعبية ويجذبوها إليهم.

وحينما اشتد هجوم أحمد أبو الفتوح الذى كان وفديا ويرأس تحرير جريدة «المصرى» لسان حال حزب الوفد ، اضطر صلاح سالم وزير الإرشاد «الإعلام» فى ذلك الوقت لطرده من رئاسة التحرير والاستيلاء على مقر الجريدة وتأميمها، وتغيير اسمها إلى «الشعب» بدلا من المصرى.. وقد رفضت ما حدث لجريدة

المصري وسعيت لدى عبدالناصر لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وكاد أن يوافقني لولا إصرار صلاح سالم على إبعاد أبو الفتح باعتباره معاديا للثورة.

ومنذ أن نجحت الثورة واستقرت لها الأمور، كان هم عبدالناصر الأول هو التأكيد على الاستقلال الوطنى لمصر وتحررها من الاستعمار وأعوانه، إلى جانب تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، ولم ينظر عبدالناصر إلى حرية مصر بمعزل عن الحرية العربية بل والحرية فى الدول الأفرو آسيوية بشكل عام. فراح يعمل على تكتيل تلك الدول وحشدها فى صف واحد فى مواجهة الاستعمار والقوى الإمبريالية.. فجاءت باندونج وكتلة عدم الانحياز بين قوى الصراع فى العالم.

وفى ذات الوقت كان عبدالناصر يلح فى طلب أن يكون للثورة وجهها الاجتماعى الذى تطالع به الناس، فلم تكن المسألة فى نظره مجرد إخراج القوات الأجنبية والاكتفاء بذلك، فالقضاء على الاستعمار كان يعنى القضاء على الاستغلال الخارجى فقط، أما الاستغلال الداخلى فقد كان يجب القضاء عليه بالقضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم.. وهو ما حدث بسلسلة من القرارات والقوانين باتت معروفة للجميع.

وعلى الرغم من أن الحرية السياسية والاقتصادية، كانت على قمة أولوياته، إلا أن حرية الصحافة كانت همًّا من همومه الكبرى أيضا، فقد كان رأيه أن تترك الحرية للصحافة لكى تكتب ما تشاء مادمننا نسير فى الاتجاه الصحيح، ولكن كثيرا من أعضاء مجلس قيادة الثورة رفض ذلك رفضا باتا.. وأذكر منهم على وجه التحديد عبداللطيف البغدادى، وجمال وصلاح سالم.. فكانوا جميعا ضد أن تترك للصحافة الحرية المطلقة لكى تتناول ما تشاء بحجة أن ذلك سوف يتسبب فى بلبلة الناس وتشتيت آرائهم فى وقت نحتاج فيه إلى توحيد الآراء والمواقف لمواجهة الصعاب والعقبات فى طريقنا.

وقد شاء قدر عبدالناصر أن يتحمل وحده مسئولية أخطاء زملائه فى مجلس الثورة، فلم يكن عبدالناصر ديكتاتورى النزعة أبدا، ولكنه وصف بالديكتاتورية والتسلط من قبل خصومه وأعدائه فى الوقت الذى كان يقف فيه وحيدا فى

مواجهة الأغلبية من زملائه المطالبين بالديكتاتورية.. بينما رأى هو أن الديمقراطية هي الطريق الأنسب لنظام الحكم.. وقد قامت الثورة لإزالة العقبات من أمام التنظيمات والأحزاب السياسية لكي تعمل فى حرية لمصلحة الوطن والمواطنين، وأن يعود الضباط إلى وحداتهم العسكرية، ولكن الذى حدث أن الضباط بدأوا يتسربون إلى الإدارات الحكومية وأجهزة الحكم لأداء وظيفة الرقابة فى أول الأمر، ثم تولوا بأنفسهم إدارة تلك الأجهزة فى نهاية الأمر، فظهرت الشللية، وعادت المحسوبية من جديد، ليعين كل عضو بمجلس الثورة أتباعه من الضباط فى الوظائف المدنية الكبيرة، دون أن تكون له أية دراية أو خبرة بالعمل الذى تولاه.. وقد أثر ذلك كثيرا على الأداء الحكومى وأدى إلى تأخر الإنتاج وتعطيل دولاب العمل.

وإذا كان موقف الثورة من الصحافة خاطئا.. فإن موقف الصحافة من الثورة كان آثما وعدوانيا.. ففى بداية الثورة عمل عبدالناصر على التقرب من الصحفيين المصريين وكان صديقا شخصيا لعدد كبير منهم، مثل أحمد أبوالفتح وإحسان عبدالقدوس، وحسين فهمى وحلمى سلام وآخرين.. ولم تكن العلاقة بين عبدالناصر والصحفيين قائمة على أسس ذاتية أو شخصية، فلم يكن مدح الرئيس أو ذمه فى حساب عبدالناصر وهو يقيم علاقاته بالصحفيين، بل كان يقيمها على أسس موضوعية تتعلق بالمبدأ أكثر من تعلقها بأى شىء آخر.. ولعل أكثر ما يؤكد ذلك من أدلة، هو ما اتفق عليه جميع من اقترب من عبدالناصر حتى فى البدايات الأولى لحياته السياسية.. لقد أكد الجميع على أن عبدالناصر لم يكن شخصا يتمتع بما يسميه علماء النفس «الميل الاستعراضية» التى تدفع صاحبها إلى حب الظهور والشهرة والسعى وراء اللمعان والنجومية.. ورغم ذلك لم يكن عدم توافر هذه «العقدة» لدى عبدالناصر هو الذى أدى به إلى الصدام مع الصحافة، فقد وقع هذا الصدام لأسباب تتعلق بالظروف والمناخ أكثر من تعلقها بعبدالناصر شخصا.

لقد كان عبدالناصر مستولا عما حدث للصحافة فى عهده.. ولكنه لم يكن

الوحيد الذى تقع على كاهله مسئولية ما حدث.. بل لعله كان آخر أولئك المسئولين.

وللأسف فإن مسئولية ما حدث لم تقع على كاهل معسكر الأصدقاء والمؤيدين وحدهم.. ولكنها تقع - وبنسبة كبيرة منها - على عاتق الخصوم والمعارضين أيضا.

لقد أراد البعض من زملاء عبدالناصر ومؤيدى الثورة، أن يغمضوا عيني عبدالناصر عما يقومون به لحسابهم ومصالحهم الشخصية، فأغمضوا عين الصحافة، أو أرادوا لها أن تغمض.

لقد كان موقف الصحافة من عبدالناصر أو من البلد موقفا خاطئا، إذ ساعد على ظهور البلبلة والانقسام بين الثورة والشعب فى الوقت الذى كان يجب فيه أن يتلاحم الاثنان لكى يتمكنوا من إعادة بناء الوطن.

لقد كان ذلك أول الأسباب للتفكير فى تأميم الصحافة، وحين تم ذلك لم أكن من الموافقين عليه، فقد كنت أرى أن هناك صيغة أخرى يمكن أن تؤدى إلى تحسين موقف الصحافة من الثورة، ورغم ذلك فقد عينت رئيسا لمجلس إدارة «أخبار اليوم» وعضوا منتدبا بها.

كان من رأى أن نقرب نحن من الصحافة، وندع الصحافة تقرب منا لنلتقى فى نقطة وسط.. ولكن - والحق يقال - لم يكن رأى الآخر - الذى يتهمنا البعض بالقضاء عليه وتكميمه - رأيا مخلصا أو حسن النية، فقد كانت معظم الصحف المصرية فى ذلك الوقت صحفا أجنبية، إما لأن الأجانب هم الذين أنشأوها أو أنهم يسيطرون عليها ويوجهونها.

لقد كانت الأهرام مملوكة لأولاد تكلا اللبنانيين ودار الهلال مملوكة لأولاد زيدان ودار المعارف لأولاد ديمترى وروز اليوسف مملوكة لفاطمة اليوسف «روز اليوسف» وهى أيضا من أصل لبنانى، ولم تكن هناك صحيفة مصرية واحدة غير «أخبار اليوم» التى تقول وثائقها أن الأمريكان هم الذين مولوا عملية تأسيسها لتكون فى خدمتهم فى المنطقة العربية وليس فى مصر فقط.

ولما كانت الجهات الأجنبية التى تقوم بتمويل تلك الصحف والصرف عليها أكثر منا قدرة فقد كان السباق معها فى هذا المجال محكوما عليه بالفشل لحساب تلك الجهات. فلم يكن هناك إذن بد من عملية التأميم، لتكون مملوكة للشعب بدلا من ملكية أفراد ليسوا منه ولا يرتبطون به بأية روابط.

وبعد تأميم الصحافة ظل هيكىل رئيسا للتحريير بجريدة الأهرام، ولعللى آخذ على هيكىل أنه أراد أن يكون الصحفي الأوحى فى مصر، وهذا مما أضر بالصحافة المصرية ضررا كبيرا.. وقد استطاع إقناع عبدالناصر بأن يبعد الصحفيين ذوى الكفاءة العالية ممن يستطيعون منافسته على احتلال المركز الأول فى مجال الصحافة. مثل أحمد بهاء الدين وإحسان عبدالقدوس ومحمود عزمى.. وغيرهم الكثيرون.

وحينما ذهبت لأتولى المسئولية «بأخبار اليوم» تأكد لى بعد مراجعة أرشيفها، أن الأخوين مصطفى أمين وعلى أمين كانا يتصيدان لنا الأخطاء، وظلا محتفظين بها لنشرها وقت اللزوم للتشجيع على الثورة وإثارة الشكوك لدى الناس حول سياساتها.

ومن الأشياء التى اكتشفتها فى «أخبار اليوم» أن الصحفي صاحب المبدأ كان معطلا عن العمل، وأن الصحفي التابع والمطيع للأخوين أمين هو الذى يعمل وهو الذى يقبض الثمن.. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت الأخبار جريدة بلا طعم أو هدف أو خط سياسى واضح.

وكان مصطفى أمين يكتب معظم مقالاته هجوما على الثورة ورجال الثورة، وحينما يكتب مقالا يمدح فيه الثورة كان يخفى وراءه أضرارا.. أما على أمين فكانت كتاباته أسوأ من كتابات أخيه مصطفى.

وكانت الأخبار التى يحتفظ بها مصطفى أمين فى أرشيفه ضد الثورة، أخباراً «مفبركة» لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وكان الغرض منها الإثارة والتهويل للإساءة إلى الثورة.. وحينما وجدت هذا العدد الكبير من الصحفيين الأكفاء معطلا عن العمل، أعدتهم إلى أعمالهم وشجعتهم على معاودة الكتابة من جديد، فعاد

أحمد بهاء الدين ومحمد زكى عبدالقادر وإبراهيم فودة.. وغيرهم ممن أوقفهم مصطفى أمين عن العمل لمجرد أنهم رفضوا الانصياع له والجرى فى أذياه .. وفى نفس الوقت أوقفت الصحفيين الذين كان مصطفى أمين يسخرهم لخدمة مصالحه ومصالح من يعمل لحسابهم.. ولكنى لم أفصل صحفيا واحدا، فقد ظلوا يتقاضون رواتبهم كاملة أول كل شهر دون أن تنقص قرشا واحدا، لأنى وإن كنت أوقفتهم عن الكتابة إلا أننى لم أوقفهم عن العمل، فقد كنت أكلفهم بجمع معلومات وبيانات معينة لاستخدامها - بعد التحقق من صحتها - فى بعض الموضوعات الصحفية التى تنشر بالجريدة.

وتحولت الأخبار من جريدة إثارة إلى جريدة ذات هدف ومضمون، وهى التى لم تكن تعرف ذلك منذ نشأتها، فلم تكن تعرف سوى أخبار من نوع «أين حسن» وأين «طاطا زكى» ؟ وطاطا زكى هذه بنت جميلة كانت من نجوم المجتمع المصرى فكانوا يهتمون بأخبارها التى كانت تنشر فى الصفحة الأولى، لمجرد أنها أخت زوجة الأمير سعيد طوسون ابن الأمير عمر طوسون.

وهذه مجرد عينة من الأخبار التى كانت جريدة الأخبار مهتمة بنشرها. وحين توليت أمرها بدأت الأخبار تنشر مقالات جادة وأخبارا هامة بعيدة عن الإثارة والتهويل الذى اعتادت الأخبار أن تواجه به الناس فى صفحاتها.

ولما كنت مصرّا على أن يكون للحرية وجهها السياسى إلى جانب وجهها الاقتصادى الذى أكدته يوما بعد يوم فقد بدأوا يدسون لى عند عبدالناصر ليقعوا بينى وبينه، وقد يرى البعض أنه من الغريب أن يتحالف على صبرى ومصطفى أمين فى موقف معين، ولكنه لم يكن غريبا عليهما ذلك إذا كان هذا الموقف متعلقا بأمين شاكرا.

كان الصحفى اللبنانى سعيد فريجة قد حضر إلى مصر وتوسط لدى عبدالناصر ليوافق على إعادة مصطفى وعلى أمين للكتابة بأخبار اليوم ، وبالفعل عاد الأخوان أمين ليكتبا المقالات بالأخبار، على أن أتولى أنا مراجعة ما يكتبانه، فكنت أشطب بعض العبارات أو الألفاظ التى أرى فيها إساءة للثورة بخبث ودهاء، وكان ذلك يضايقهما كثيرا.

كذلك فقد اكتشفت أن السيد أبوالنجا مدير الدار والمستول عن الناحية المالية كان شديد الظلم للعمال بمؤسسة أخبار اليوم، فلم يعطيهم أجرا يكفى لحياة آدمية كريمة. لدرجة أن عددا كبيرا منهم كان ينام على الرصيف فى بولاق، لأنه لا يجد المأوى وإذا وجده كان كل أربعة أو خمسة من العمال ينامون فى غرفة واحدة.. ولم يكن لأى منهم أية ضمانات اجتماعية فى حالة العجز عن العمل أو المرض أو الوفاة.. فأسرعت بتغيير هذه الأوضاع جميعها.. فأصبح أمين شاكراً فى نظر عمال أخبار اليوم هو المنقذ فالتفوا حولى وتكتلوا معى.. حتى أنهم كادوا يفتكون بمصطفى أمين حين اصطدمت معه.

وقد أدت هذه التغييرات التى أجريتها فى أخبار اليوم إلى زيادة التوزيع بنسبة كبيرة وكان أهم تغيير أدى إلى ارتفاع نسبة التوزيع هو الباب الجديد الذى فتحته أمام القراء ليخاطبوا المسئولين بالحكومة من خلاله.. وينقلوا إليهم آراءهم ومشكلاتهم المعيشية.. وكنت أطلب من هؤلاء المسئولين الرد عليهم.. وهكذا أقمت جسرا بين الحكومة والناس جعل الإقبال على الجريدة فى ازدياد يوما بعد يوم.. وكان هذا الباب بالذات يتفق مع فكرتى عن الديمقراطية التى لم تكن فى رأى طريقا ذا اتجاه واحد، ولكنها كانت طريقا ذا اتجاهين: من الناس إلى الحكومة فى شكل آراء ومقترحات، ومن الحكومة إلى الناس فى شكل قرارات وقوانين.

وكان من نتيجة هذا النجاح أن شعر الأمريكان والإنجليز بالقلق لأن الثورة استطاعت أن تقيم جسرا مع الناس وهم الذين خططوا وشجعوا على عزلها عنهم، وعزلهم عنها، وأستطيع أنؤكد هنا أن أعداء الثورة هم الذين شجعوا على زحف الضباط على الوظائف المدنية ليشكلوا طبقة عازلة بين الناس وعبدالناصر.. كما شجعوا على العداء بين الزعماء العرب وعبدالناصر، فى نفس الوقت الذى فرضوا فيه الحصار الاقتصادى على مصر ليزيدوا من عزلة عبدالناصر محليا وعربيا ودوليا.

لهذا شعر أعداء الثورة بالقلق حين رأونى أنجح فى إقامة هذا الجسر بين عبدالناصر والناس مرة أخرى، وهو ما أعاد إلى عبدالناصر شعبيته الأولى فى

مصر والوطن العربى.. فأوحوا إلى مصطفى أمين بافتعال معركة معى لإخراجى من أخبار اليوم وإعادتها إلى سيرتها الأولى.

فذاذ يوم طلب منى مصطفى أمين أن يكون مشرفا على التحرير، ولكنى رفضت ذلك، واحتد النقاش بيننا فضربته بطفاية السجائر فى رأسه.. وعلى أثر ذلك تدخل هيكى وسعيد فريحة لدى عبدالناصر لفض الاشتباك بينى وبين مصطفى أمين فى أخبار اليوم.. فاتهمونى بالتشدد والتصلب فى الرأى. وهذا شىء يشكل تهديدا خطيرا خاصة أننى نجحت فى تكتيل العمال وجمعهم إلى صفى.. وهى ورقة يمكن أن ألعب بها ذات يوم لتحقيق هدف معين.

وهكذا استطاعوا إثارة الشكوك لدى عبدالناصر، ولجحوا فى الواقعة بينى وبينه، فاستدعانى عبدالناصر وطلب منى مصالحة مصطفى أمين.. فقلت له أن الخلاف بينى وبينه ليس خلافا شخصيا ولكنه مبدئى.. وحينما رأيت عبدالناصر ليس معى تماما، وأنه يقف موقفا وسطا بينى وبين مصطفى أمين.. أغضبنى ذلك فقررت ترك أخبار اليوم والعودة إلى مكتبى بمجلس قيادة الثورة.

ولعب على صبرى وسامى شرف دورا هاما فى إقناع عبدالناصر بضرورة أن أترك عملى بأخبار اليوم وذلك لكراهيتهما الشديدة لى بسبب علمى اليقينى بأنهما كانا يعملان لحساب السوفييت فى مكتب عبدالناصر.. فضربا حوله حصارا شديدا لكى لا يسمع إلا ما يريد السوفييت له أن يسمع، ولا يرى إلا ما يريد السوفييت له أن يرى.

كان سامى شرف مجرد حامل حقيقة لسكرتير زكريا محيى الدين، سعيد حلیم، قبل أن يجىء به على صبرى ليجلسه على باب عبدالناصر ليكون «فلتر»، فلا يدخل على عبدالناصر فى مكتبه إلا من يحمل له ما يريدونه لإبلاغه لعبدالناصر، وبالصورة التى يريدونها والتى كانوا يريد رسمها فى ذهن عبدالناصر لما يجرى فى البلد.

وعلى الرغم من الشعبية الجارفة التى كان يتمتع بها جمال عبدالناصر لدى الجماهير - سواء فى مصر أو الأمة العربية - إلا أنهم كانوا يختلقون له الأخبار

التي تحملها تقاريرهم الصادرة عن الجبهات التي يسيطرون عليها في المخابرات والمباحث العامة والتنظيم الطليعى والتي تدعى أن الإخوان المسلمين - مثلاً - يعدون للقيام بانقلاب مسلح أو إحداث قلاقل فى الشارع المصرى .. فيقبض على الإخوان المسلمين أو الجهات المكتوب ضدها التقرير وتلقى فى السجون.

وكان الهدف من ذلك واضحاً، وهو عزلة عبدالناصر وقطع جميع خطوط الاتصال بينه وبين القوى السياسية الأخرى حتى يسهل لهم الانفراد به.. حين لا يجد أمامه غيرهم للتعاون معهم والاعتماد عليهم.

وقد دأب على صبرى وسامى شرف على استخدام هذا الأسلوب مع عبدالناصر الذى لم يكن أمامه إلا أن يصدقهما، فهما عيناه اللتان يرى بهما ما يحدث فى الشارع.

كما لجأ أيضاً إلى كتابة التقارير عن محاولات محتملة لاغتياله فى الشارع، حتى لا ينزل ليلتقى بالناس ويظل أسيراً ليديهما فى مكتبه لا يرى أو يسمع إلا ما يريدان له أن يرى وأن يسمع.

وهكذا نجح هؤلاء فى خلق عداوة بين عبدالناصر وأصحاب رأى الآخر، حتى لا يبقى أمامه غير رأيهم هم، فيأخذ به مضطراً، فكانوا دائماً يثيرون الشكوك لديه حول السياسيين وأصحاب الخبرة ممن يحملون آراء تناقض آراءهم أو تخالفها، كما كانوا يصدرون أوامر بالاعتقال لهؤلاء دون أن يعلم عبد الناصر شيئاً عنها، وهم متأكدون أنه لن يعلم عنها شيئاً بسبب سيطرتهم على كل مصادر معلوماته.

ومن ناحية أخرى كان شمس بدران ومعه صلاح نصر. وهما من رجال المشير، يكتبان التقارير الملفقة عن انقلابات وهمية تم اكتشافها ببعض وحدات الجيش، لكى يتمكنوا من إزاحة خصومهم أو منافسيهم، ويضعوا فى أماكنهم بعض الضباط الذين يدينون لهم بالولاء والطاعة.. وحين كانت تقع مثل هذه التقارير الكاذبة بين يدي كنت أكتب عليها «كذب.. وافتراء» وهذا الكلام يقصد به كذا.. وكذا.

لهذا كله وضعنى هؤلاء جميعا فى صدر قائمة المطلوب إزاحتهم من الطريق.. والتخلص منهم لكى يتمكنوا من عبدالناصر وإحكام الحصار حوله، فيسهل عليهم تحقيق مصالحهم وأهدافهم.. وقد لمجحوا فى ذلك فى نهاية الأمر، حين أصدر عبدالناصر قرارا بتعيينى سفيرا لمصر فى المقر الأوروبى للأمم المتحدة، ثم سفيرا فى فنزويلا وبعض دول الكاريبي.

وقد اضطر عبدالناصر لاتخاذ هذا القرار وهو يتألم، بعد أن أكثروا من الطنين فى أذنه، واحتدم الصراع بينى وبينهم فلم يجد عبدالناصر أمامه إلا أن يبعدنى فترة عنهم حتى تهدأ الأمور فيعيدنى من جديد إلى جانبه.

وقد لمجح هؤلاء فى الإضرار بعبدالناصر جدا، وأستطيع القول أن الفترة ما بين ٥٢ وحتى ٦١ كانت فترة الصعود لعبدالناصر أعقبته فترة انحدار شديد، بعد أن كان كل من عبدالناصر والشعب فى جانب واحد، وقد حاق بالشعب فى تلك الفترة كثير من المظالم التى لم تكن تتفق مع طبيعة عبدالناصر وأخلاقياته.. ولكنهم لمجحوا فى فرضها عليه فرضا. لأنه كان يكره الظلم والعنف.

لقد لمجح السوفييت وعملاؤهم فى الداخل فى إحكام الحصار حوله لعزله عما يجرى فى البلد.. وانفردوا وحدهم فى الساحة، وسيطروا على كل شىء.. كذلك كان لنفوذ عبدالحكيم عامر ورجاله أثره السلبي على شعبية عبدالناصر داخليا.. حين سيطر المشير برجاله حتى على هيئة النقل العام، وكان أكثر من نصف سفراء مصر فى الخارج من رجال المشير من الضباط السابقين.. الأمر الذى أساء بعلاقتنا الخارجية نظرا لأن هؤلاء لم تكن لهم أية دراية بالعمل الدبلوماسى أو السياسى.

وحينما سيطروا على المواقع الهامة بالبلد أساءوا إليها لانعدام خبرتهم فى الإدارة، مما كان له أكبر الأثر فى تقهقر الإنتاج وانخفاض معدلاته.

وأؤكد هنا أن الروس لم يكونوا حلفاء مخلصين لمصر، وأنهم اتفقوا مع الأمريكان على أن تبقى إسرائيل أقوى عسكريا من كل الدول العربية مجتمعة، ولذلك فقد عمد الروس إلى عدم إمدادنا بالسلاح الذى يمكننا من هزيمة إسرائيل وإنهاء مشكلتنا معها.

فلم يعطونا إلا ما يكفى فقط لاستمرار المناوشات بيننا وبينها.. وكان ما فعلوه فى الداخل عن طريق عملائهم ليس منقطع الصلة بهذا الهدف وهو الإبقاء على قوة إسرائيل.. والإبقاء على ضعفنا لكى نستمر فى الاحتياج إليهم والارتقاء فى أحضانهم إلى أطول أمد ممكن.



كان هناك قراران فى حياة السادات غيرا مجرى حياته.. بل ومجرى التاريخ المصرى والعربى. وربما العالمى.. كان أول هذين القرارين، ذلك القرار الذى اتخذه أمين شاعر بالتنازل لأنور السادات عن مكانه بمجلس القيادة.. والقرار الثانى هو الذى اتخذه عبدالناصر باختيار السادات نائبا لرئيس الجمهورية قبل وفاته بعام واحد فقط.

وهكذا لعب القدر دوره.. مكمل الدور الذى كان السادات يلعبه لحسابه.. فإذا كان الإيثار وإنكار الذات وراء قرار أمين شاعر. فإن التزلف من جانب السادات كان وراء قرار عبدالناصر.

فبعد أن عاد أنور السادات إلى صفوف القوات المسلحة فى مايو ١٩٤٩ بعد أن كان سجيناً ثم معتقلاً ثم هارباً من المعتقل بسبب نشاطه السياسى.. وقد لعب الدكتور يوسف رشاد رئيس تنظيم الحرس الحديدى الخاص بالملك، الدور الأكبر فى إعادة السادات إلى الجيش.

وبعد عودة السادات لسلاح الإشارة فى منتصف عام ١٩٤٩ طلب نقله إلى العرش لأن مرتب الضابط فى العرش وقتئذ كان يزيد خمسين جنيهاً عن المرتب الأصلى كعلاوة ميدان، ليستطيع بذلك مواجهة أعباء المعيشة خاصة أنه كان قد تزوج حديثاً من زوجته الثانية السيدة جيهان رءوف، التى عرفت فيما بعد باسم جيهان السادات، وكما ذكرت كان الضابط المصرى الذى يعمل بالعرش يقبض راتباً ونصف، والذى يعمل فى رفح أو غزة يقبض راتبين، ومن هنا كان السادات يطمع فى أن يعمل فى رفح أو غزة ولكن مدير سلاح الإشارة الذى كان يعمل به السادات رفض ذلك. ولكن بعد إلحاح منى وقد كنت أركان حرب سلاح الإشارة

لشئون الفنية وبمساعدة من المرحوم حسن عبداللطيف الذى كان رئيسا لأركان حرب السلاح لشئون الإدارية، وافق مدير السلاح على نقل السادات إلى العريش.

وبعد قيام الثورة ونجاحها طمع السادات فى أن يصبح عضوا بمجلس قيادة الثورة، وكان ذلك مستحيلا إذا لم أتنازل أنا له عن ذلك.. فقد كنت عضو الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار ممثلا لسلاح الإشارة قبل الثورة وهو نفس السلاح الذى ينتمى إليه أنور السادات ، وإنى وإن كنت أقدم من السادات فى الانضمام للتنظيم إلا أننى كنت أحدث منه رتبة بالسلاح، واحتراما منى لأقدمية السادات فى السلاح وللصدقة التى كانت تجمعنى به قبلت طواعية الموافقة على انضمام السادات لمجلس قيادة الثورة بدلا منى. وكان السادات هو الذى طلب منى ذلك، ولكن عبدالناصر أصر على أن أوافق طواعية حتى يمكن قبول أنور السادات عضوا بالمجلس.. وقد وافقت بالفعل فأصبح السادات عضوا بمجلس قيادة الثورة، وقال عبدالناصر أن هذا البديل مرهون بقبولى أن أتولى مسئولية مكتبه كقائد للثورة.. فقلت لعبدالناصر: إننى سأعمل وأنا خارج المجلس، ما كان يمكننى عمله وأنا داخل المجلس، فكرر عبدالناصر أنه يقبل منى هذا التنازل بشرط قبولى العمل مديرا لمكتبه فوافقت، وأصبحت بذلك أول مدير لمكتب جمال عبدالناصر بعد قيام الثورة.

وقد حرص السادات منذ البداية على ألا يكون بعيدا عن عبدالناصر أو عبدالحكيم عامر.. فلم يكن السادات داخل مجلس قيادة الثورة عضوا نشطا صاحب رأى مستقل أو مبادرة ذاتية.. ولا أذكر مرة واحدة أن عارض السادات رأيا أو فكرة تقدم بها عبدالناصر لمجلس القيادة ، بل حرص - كل الحرص - منذ البداية على الانحياز لكل ما يقوله أو يفعله جمال عبدالناصر أو عبدالحكيم عامر.. وهذا يدل فى رأى على بعد نظر.. فقد راهن السادات - بحاسته وفطنته - على أن عبدالناصر سيصبح هو القائد الأول - ولا أقول الأوحده - للثورة، لقد أصبح عبدالناصر فيما بعد القائد الأوحده للثورة، فهذه كانت حقيقة لا يمكن إنكارها، نظرا، لأنه كان المفكر المدبر والمحرك الأساسى طوال فترة ما قبل الثورة

.. وليس من قبيل المبالغة أن نقول أنه مؤسس التنظيم، وكان من بين جميع أعضائه الأكثر إيمانا بضرورة الثورة والأوفر جهدا في سبيل قيامها.. فقد أيقن عبدالناصر - قبل غيره - بأن فاروق وقد أصبح في يده كل السلطات وأجهزة الأمن، مهيمن على مقاليد الأمور في البلاد ولا يمكن زحزحته عن الحكم إلا بعمل عسكري تستخدم فيه القوات المسلحة. وكان الشعب المصري بمختلف قواه السياسية والاجتماعية .. نائرا على الأوضاع السائدة، ولكن لم يكن للشعب أو للتنظيمات السياسية القوة المطلوبة لتغيير تلك الأوضاع والوصول بثورته إلى أهدافها المطلوبة.

والغريب أن قوات الشرطة قد سبقت قوات الجيش في الثورة على الملك، وعلى الأوضاع السائدة في مصر، ففي عام ١٩٤٧ قامت قوات البوليس بالتمرد وأعلنت العصيان مطالبة بإجراء بعض التعديلات في الدستور المصري وفي الاختصاصات وفي نظام العمل وأن يكون الجيش هو أداة الوطن للدفاع وحماية أراضيه ضد أي تدخل خارجي، وليس قوة قمع للجماهير، وألا يتدخل في حسم الخلافات والصراعات الداخلية بين مختلف القوى السياسية بمصر، لحساب طرف على حساب طرف آخر.. هذا بالإضافة لبعض المطالب ذات الطابع الفئوي، مثل زيادة المرتبات وتحسين الأوضاع المالية لقوات البوليس.

ولكن الملك استخدم قوات الجيش في ردع قوات الشرطة وإعادتها إلى العمل باستخدام القوة.. وهكذا فشلت آخر محاولة لإصلاح الأوضاع قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ونعود للسادات فنقول بأنه أدرك منذ اليوم الأول للثورة بأن الأمور ستنتهي في نهاية الأمر إلى عبدالناصر فظل يتقرب منه باستمرار حتى أصبح قريبا جدا منه، فكان إذا تقدم عبدالناصر لأعضاء المجلس بطلب الموافقة على أمر من الأمور، ضمن أن أنور السادات سيقف إلى جانبه.. ولم يحدث أن خذله السادات في ذلك مرة واحدة، وهذا ما جعل عبدالناصر يقدم على تعيين السادات سكرتيرا عاما للاتحاد القومي.. بعد أن أبعد الصاغ الطحاوي والصابغ طعيمة اللذين كانا يشرفان على هيئة التحرير.

وكان المفروض أن يكون الاتحاد القومي هو نواة الحزب الاشتراكي الذي أراد عبدالناصر إنشاءه ليكون حزب الثورة.. ولكن الاتحاد القومي لم يمارس عمله كحزب بل عمل على أن يكون همزة الوصل والربط بين قيادة الثورة وال جماهير، فينقل إلى القيادة أحاسيس الناس ومطالبهم، وينقل إلى الناس فكر القيادة وأهدافها حتى لا تأتي قرارات الثورة والقوانين التي تصدرها «فوقية» لا تعبر عن حقيقة وطموحات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأسلوب التقرب من عبدالناصر الذي اتبعه السادات كان من الأسباب الرئيسية التي جعلته أحد ثلاثة ظلوا إلى جانب عبدالناصر حتى النهاية وهم أنور السادات وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين.. أما بقية الأعضاء فقد اضطروا إلى الاستقالة والتنحي بسبب الأوضاع التي أراد عبدالناصر أن يفرضها عليهم أو على الحكم وخاصة أنهم كانوا شركاء له في الثورة ولم يكونوا مجرد موظفين كبار في جهازها.

لقد كان حسن إبراهيم مسئولاً عن مجلس الإنتاج وهو المجلس الذي بدأ عملية التصنيع، وكان البغدادي مسئولاً عن التخطيط وشئون البلديات، وجمال سالم كان مسئولاً عن الشؤون الاقتصادية، وصلاح سالم مسئولاً عن الإعلام والإرشاد.. ولكن عبدالناصر عمل على أن يدخل عمل هذه الاختصاصات تحت الإشراف المباشر للحكومة بمعنى أن تصبح هذه المسئوليات تحت سيطرة الوزارات فيصبح مجلس الإنتاج - مثلاً - تابعاً لوزارة الصناعة بدلاً من أن تتبع وزارة الصناعة لمجلس الإنتاج.. وهكذا.

ولقد كان مجلس الإنتاج محرراً من قيود وبيروقراطية الحكومة فأبدع كثيراً من المشروعات الإنتاجية العظيمة.. ولكنه سرعان ما تعثر حين أصبح تابعاً لوزارة الصناعة لأنه أصبح خاضعاً لروتين الحكومة بعد أن كان بعيداً عن هذا الروتين البغيض متحرراً من كل قيد.. وبذلك تعطلت عملية الصناعة وخاصة أن وزير الصناعة في ذلك الوقت الدكتور عزيز صدقي، كان يفكر كثيراً في مصالحه الشخصية.. وكان الدكتور عزيز حاصلًا على دكتوراة في تخطيط المدن من إحدى

الجامعات الأمريكية فادعى أنه حاصل على دكتوراة فى الصناعة.. وحين تولى الصناعة كان أكثر ما يهيمه أن يفتح أكبر عدد ممكن من الصناعات الجديدة ليقدم إلى عبدالناصر أرقاما غير دقيقة تقول أن هذه المصانع الجديدة استوعبت عشرات الألوف من العمال والموظفين، ولكن عزيز صدقى إزاء تلهفه على تقديم هذه البيانات غير الدقيقة لم يتسع أمامه الوقت الكافى لعمل الدراسات الاقتصادية الدقيقة لكل صناعة جديدة، ولذلك فإن نسبة غير قليلة من هذه المصانع لم ينشأ على أسس سليمة مائة فى المائة، وبالتالي وبمرور الوقت بدأت تتضح هذه الأخطاء وأصبح إنتاج هذه الصناعات غير اقتصادى.

فإذا أضفنا لذلك السياسة الاجتماعية التى اتبعها عبدالناصر بتوجيه من الروس، وعمالئهم فى الداخل وهى السياسة التى أطلق عليها «العمالة الكاملة» التى كانت تفرض أعدادا كبيرة من العمال والموظفين خاصة الخريجين الجدد من الجامعات، على هذه الصناعات برغم عدم احتياجها لهؤلاء العمال أو الموظفين الجدد، لذلك كانت تكلفة الإنتاج تزداد باطراد، فى الوقت الذى تجمدت فيه الأسعار خدمة للطبقات الدنيا وأصحاب الدخول الثابتة وخاصة الموظفين.

ومع مرور الزمن أصبحت هذه المشكلة هى أعقد المشكلات التى يواجهها الاقتصاد المصرى، إذ أصبحت صناعات كثيرة عبئا على الاقتصاد الوطنى لا دعما له، لأن اليساريين ينظرون إلى القطاع العام كموضوع سياسى، وبالتالي يرفضون الحلول الاقتصادية السليمة التى يمكن أن تضع حلولا صحيحة للأخطاء التى ظهرت فى هذه الصناعات.. ومازال هذا الوضع - وللأسف - مستمرا فى مصر حتى الآن.

ولعلنا نستخلص من ذلك القاعدة التى لا يمكن المجادلة فيها ألا وهى أن كل ما بنى على خطأ فهو خطأ، ومع مرور الزمن يصبح أكثر خطأ حتى يأتى الوقت الذى يتعذر فيه إصلاح الخطأ.

ومما أثار استياء عدد كبير من المثقفين والخبراء المصرفيين أن عبدالناصر كان

يستاء كثيرا للانتقادات التى كنا نوجهها فى مجلة «بناء الوطن» التى كنت أراس تحريرها - وأنا مدير مكتب عبدالناصر رئيس الجمهورية - لقطاع الصناعة وللوزير عزيز صدقى لأن عبدالناصر كان يعتبر التصنيع فى حد ذاته من القواعد والأسس السياسية للنظام الاشتراكى، وأن المساس به يعتبر مساسا بالنظام نفسه.. وكان هذا خطأ ولاشك من جمال عبدالناصر، لأنك إذا أردت أن تقيم بناء واتضح لك أن أحد الأسس التى سيقوم عليها البناء أصبح مائلا ويحتاج إلى تقويم، فإنه من الخطأ السكوت على هذا الخطأ، ومن الواجب فى مثل هذه الحالة التنبيه إليه والمبادرة لإصلاحه، أما إذا ركزت جهودك فى التغطية على هذا الخطأ فإنك تقامر بسقوط البناء بكامله.

المهم أن عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يعجبهم أن يصبحوا مجرد موظفين فى دولاى الدولة.. خاصة أن أخطاء كثيرة كانت تجرى تحت أعينهم فاستقالوا احتجاجا ورفضاً للنتائج التى أسفرت عنها تلك الممارسات ولم يبق مع عبدالناصر بعد ذلك غير السادات والشافعى وزكريا محيى الدين، الذى ابتعد هو الآخر دون أن يقدم استقالته مثل بقية زملائه من أعضاء المجلس الذين سبقوه.

لقد وجد زكريا أنه من الصعب عليه أن يقوم بالدور الذى يتعين عليه القيام به فى الثورة خاصة بعد أن أحس أن عبدالناصر يريد فرض سيطرته الشخصية على أجهزة الأمن والمخابرات التى كان يشرف عليها زكريا محيى الدين وهو الذى أسس وأدار عددا من هذه الأجهزة منذ بداية الثورة.. ولكن اعتمد عبدالناصر على صلاح نصر فى المخابرات وعلى شعراوى جمعة فى الداخلية، وكلاهما كان - فى رأى - من أسوأ العناصر. وكان زكريا يعلم بطبيعة الحال أن هذين الشخصين لا يصلحان للمهمة التى أوكلها إليهما عبدالناصر لأنهما كانا يحاولان السيطرة على عبدالناصر عن طريق الادعاء بوجود تيارات تحتية معادية للثورة ليصبح للثورة نظام بوليسى غاشم، وبالتالي يحدث نوع من الانفصام بين القيادة والقاعدة لتملأ الأجهزة الأمنية هذا الفراغ، وبمعنى أدق لتفصل القاعدة عن القمة

وتصبح هذه الأجهزة هي المسيطرة فعلا على مقاليد الأمور والموجهة لها.. ومن ثم يصبح مبررا لأجهزة الأمن لعب دور سياسى، وهذا أخطر ما يواجه أى نظام من أنظمة الحكم فى أى بلد فى العالم. وقد اعترض زكريا على ذلك مؤكدا على أن هذه الأوضاع ستؤدى الى نتائج سلبية خطيرة فى نهاية الأمر، وهذا ما حدث بالفعل.. ولكن عبدالناصر وللأسف، لم يأخذ برأى زكريا، ولم يلتفت إلى ما أشار إليه، لأنه كان قد وقع بالفعل تحت سيطرة هذه الأجهزة والتقارير الملفقة التى كانت تلفقها لتخدع عبدالناصر ولتؤكد بقاء السلطة والسيطرة فى أيديها.

وحين التفت عبدالناصر حوله ولم يجد إلى جواره غير السادات وحسين الشافعى، أصدر قرارا بتعيين السادات نائبا أول لرئيس الجمهورية، والشافعى نائبا ثانيا، وهكذا أصبح السادات هو المرشح لخلافة عبدالناصر فى حال غيابه لسبب أو لآخر.

وفى بداية حكم السادات كان عليه أن يواجه موقفا فى غاية الصعوبة بسبب من أسموا أنفسهم بالناصريين، الذين اعتقدوا أنهم الورثة الشرعيون لعبدالناصر، والذين لم يملكوا فى بادئ الأمر إلا أن يوافقوا على تعيين السادات رئيسا للجمهورية بعد وفاة عبدالناصر لأنهم خافوا لو أنهم تصرفوا على عكس إرادة عبدالناصر لعرضوا أنفسهم لمتاعب كثيرة.. فى ذلك الوقت، ومن الثابت أنه لم يكن مواجهة الصعوبات والاحتمالات التى يمكن أن تنتج عن هذا التصرف فى ظل الظروف التى رحل فيها عبدالناصر.. وكان على صبرى هو الوحيد الراض لتعيين أنور السادات رئيسا للجمهورية خلفا لعبدالناصر ولكن بقية أعضاء مراكز القوى - وكان معهم الصحفى محمد حسنين هيكل - رأوا أن يوافقوا على تعيين السادات رئيسا، حتى يعطوا الانطباع للناس بأن الأمور تسير وفق ما كان يراه عبدالناصر وما خطط له.. وأن السادات سيكون الامتداد المستقيم لجمال عبدالناصر.

ولكن الحقيقة أنه كان فى تخطيط هؤلاء أن يجعلوا من السادات رئيسا فخريا

بلا سلطات.. ثم يتخلصوا منه بعد فترة وجيزة ليعينوا واحدا من اثنين خلفا لعبد الناصر، محمد فوزى قائد القوات المسلحة أو على صبرى.. وقد انكشفت هذه الخطة، وأمكن للسادات مواجهتها فى ١٥ مايو عام ١٩٧٠ واستدعى لذلك ممدوح سالم من الإسكندرية ليتولى وزارة الداخلية بدلا من شعراوى جمعة الذى كان السادات قد أمر بتنحيته.. كما استطاع تقليص نفوذ سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية خاصة بعد أن طاله الاتهام فى موضوع المبالغ التى كانت قد وضعت فى سويسرا باسم عبد الناصر. وهى التى اقتطعت من حسابات عمليات التصدير التى كانت تقوم بها شركة النصر للتصدير والاستيراد ووضعت فى بنوك سويسرا بحجة الصرف منها على مقاومة أية ثورة مضادة قد تحدث فى مصر ضد النظام القائم.

وقد تمت إعادة تلك المبالغ إلى مصر بعد تولى أنور السادات، ولكن أسرة عبد الناصر أصرت على أن تأخذ جزءا منها لأنها كانت باسم عبد الناصر شخصيا.. وكانت هذه المبالغ قد وصلت قبل وفاة عبد الناصر إلى ٨٠ مليون دولار.. وكانت مراكز القوى تعارض فى إعادة هذا المبلغ إلى مصر وترى ضرورة إبقائه فى بنوك سويسرا.. ولكن السادات أقنعهم بضرورة إعادة المبلغ خاصة أن عبد الناصر قد مات ولم يعد هناك خوف من قيام ثورة مضادة ضده أو ضد نظامه.. وأن الحرص على بقاء المبلغ فى الخارج سوف يسىء إلى عبد الناصر شخصيا ودمته المالية وسوف يفتح الباب للقول بأنه وضع هذا المبلغ لحسابه الشخصى طمعا فيه.

وهكذا.. بدأ السادات حكمه فى ظروف فى غاية الصعوبة والإحراج لأن كبار معاونيه، كانوا هم أنفسهم كبار معارضيه، كما كانوا يكرهونه كراهية شديدة ولا يكونون له أى ود ولذلك فقد استخدموا كافة الأسلحة لمحاربته داخليا، فأطلقوا الشائعات فى الشارع حول جدية السادات فى خوض حرب ضد إسرائيل لإزالة آثار العدوان وتحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى، وهو الموضوع الأول الذى

كان يشغل بال الشعب جميعه فى ذلك الوقت، وباستمرار الشيوعيين والناصرين فى ترديد تلك الشائعات، أمكن إقناع نسبة كبيرة من الرأى العام بأن ما يقوله أنور السادات من أنه سيحارب لطرده الإسرائيليين من الأراضى المصرية غير صحيح.. وأن ما يقوله السادات ليس فقط حول المعركة المنتظرة مع إسرائيل، ولكن حول أى موضوع آخر يصعب تصديقه أو الثقة به. وأصبحت صورة السادات فى نظر رجل الشارع المصرى - فى ذلك الوقت - بتأثير الشائعات التى كان يطلقها الانتهازيون الطامعون فى السلطة هى صورة الرجل المهزوز، والمتردد والخائف الذى لا يعرف ماذا يقول أو ماذا يفعل.. وكان أنور السادات - فى واقع الأمر - مخلصاً فى جهوده لإعادة بناء الجيش المصرى لاستعادة الأراضى المحتلة فى سيناء والأراضى العربية الأخرى التى احتلها العدو الإسرائيلى فى عدوان ٦٧، فأعاد بعض كبار الضباط الذين كان عبدالناصر قد استبعدهم من الجيش مثل اللواء أحمد إسماعيل «المشير فيما بعد»، وكما عين لجهاز المخابرات اللواء حسن على وهو رجل مشهود له بالكفاءة والأمانة فى عمله، واختار للمخابرات العسكرية رجلاً من سلاح الإشارة وهو إبراهيم فؤاد نصار الذى عرف بالذكاء والفهم لكل ما يجرى فى القوات المسلحة.

وهكذا.. بدأ أنور السادات عملية بناء وتطوير القوات المسلحة.. التى كان عبدالناصر قد قطع فيها شوطاً كبيراً بالفعل، ولكن حرب الاستنزاف كانت تكلفنا أعباء كثيرة، ولكنها كانت حتمية من الناحية العسكرية، وكان أنور السادات فى البداية منذ أيام عبدالناصر من أكثر الناس ثقة فى الاتحاد السوفيتى، وكان هذا موضوعاً للمناقشات الحامية بينى وبينه حينما كنت سفيراً لمصر فى السوق الأوروبية المشتركة.. فقد رأيت كيف كان الروس يستغلوننا استغلالاً بشعاً حين كانوا يحصلون على منتجاتنا بالجنيه المصرى ويعيدون تصديرها إلى دول غرب أوروبا بالعملات الصعبة، وبذلك أصبحت منتجاتنا المصرية الدولارى مصدر دخل رئيسياً من العملات الصعبة لدول الكتلة الشرقية وليس للاتحاد السوفيتى

فقط، كما كان الروس يدفعون لنا بالروبل غير القابل للتحويل.. كان الدولار يساوى أربعة روبلات، بينما كانوا يحسبونه بدولار وربع، أى أنهم كانوا يشترون منتجاتنا بأقل من ربع ثمنها.

ولهذا اقترحت على عبدالناصر أن نقيم علاقات مباشرة مع دول السوق الأوروبية المشتركة وأن يفصل بين السياسة والاقتصاد فى علاقتنا مع دول أوروبا الشرقية.

وقد اقتنع عبدالناصر بفكرتى ، ولكنه كان واقعا تحت ضغط الروس من جهة وعملائهم فى الداخل من جهة أخرى.

وبخصوص المعركة ضد إسرائيل كان السادات - حتى ذلك الوقت - مقتنعا بأن الروس سوف يساعدونه بإمدادات السلاح المتطور لشن حرب التحرير ضد إسرائيل، ولكنه فوجئ بموقفهم المتخاذل فى هذا المجال وأنهم لا يمدونه بالسلاح المطلوب كما وكيفا .. وهنا بدأ السادات فى إعادة حساباته من جديد.. ولكنه أخطأ فى هذا الحساب إذ انتقل من النقيض إلى النقيض، وتصبر أنه إذا أخرج الروس من مصر، وكان هذا أكبر أمل للولايات المتحدة فى هذه المنطقة، فإن أمريكا ستكافئه بالضغط على إسرائيل وإرغامها على الانسحاب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ٦٧، ونسى أنور السادات أن أمريكا هى حليفة إسرائيل، وهى التى أمدتها بالأسلحة والطائرات والمعلومات لتقوم بعدوانها على مصر عام ٦٧، وأنها كانت تعمل منذ وصول الصهيونى كيسنجر إلى منصب مدير الأمن القومى ثم وزيرا للخارجية على تثبيت احتلالها للأراضى العربية التى احتلتها أثناء العدوان.

وقد ساعد ذلك أمريكا بعد أن تبينت تلهف السادات على إيجاد حل للنزاع العربى الاسرائيلى بدون حرب أن تستخلص منه تنازلات كبيرة جدا لمصلحة إسرائيل مقابل لاشئ.

عندئذ فقط أفاق من الصدمة واتضح له خطأ تفكيره وأن ما قاله عبدالناصر بعد عدوان ٦٧ كان صحيحا تماما.. «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».

لقد فوجئ السادات بأن الروس يمنعون عنه الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات التي تسمح لقواتنا بالعبور ثم تطوير الهجوم للوصول إلى خط المضائق.. وقد وضح فيما بعد أن رفض الروس هذا كان متعمداً فلم يكونوا موافقين على توغل قواتنا إلى مسافة أبعد مما وصلت إليه حتى لا يصبح وجود إسرائيل في وضع الخطر.. وهو ما اتفق السوفييت عليه مع الأمريكان.. ولهذا أخطأ السادات حينما أمر بتطوير الهجوم شرقاً دون توفير حماية جوية مناسبة.. فقد خرجت القوات المصرية من مجال تأثير الصواريخ المضادة للطائرات المتوافرة لديها، لتصبح عرضة لهجوم الطائرات الإسرائيلية دون حماية، وهو ما أفقدنا الكثير من قوات المدرعات حتى أن اللواء مأمون قائد الجيش الثاني أصيب بذبحه صدرية في نفس اليوم بسبب ذلك.

وكان من أخطاء السادات القاتلة أنه أكثر من تدخله في سير العمليات الحربية أثناء المعركة. رغم أنه كان ضابط إشارة، وسلاح الإشارة كما هو معروف سلاح فني وليس سلاحاً محارباً، ولهذا لم يكن على السادات إدارة المعارك.. وكان عليه أن يترك ذلك للقادة العسكريين المحترفين وحدهم دون تدخل منه.

لقد استطاعت إسرائيل أن تجمع في ثلاثة أيام فقط أيام ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر ثلاث فرق مدرعة، كل منها ٣٥٠ دبابة والفضل في ذلك للجسر الجوي الكبير الذي قام بنقل نسبة كبيرة من المدرعات من قواعدها في دول حلف الأطلنطي إلى العريش مباشرة وكانت الفرق الشمالية بقيادة الجنرال «دان» والوسطى بقيادة «شارون» بالإضافة للفرقة الجنوبية التي كان عليها مواجهة الجيش الثالث، وقد حاولت الفرقة الشمالية أن تخترق الدفاعات المصرية يومى ٨ و ٩ أكتوبر، ولكنها فشلت ومنيت بخسائر كبيرة وهكذا أيضاً كان مصير الفرقة الجنوبية التي حاولت اختراق الخطوط الدفاعية للجيش الثالث.

وحينما فشلت الفرقتان الشمالية والجنوبية في اختراق الدفاعات المصرية شمالاً أو جنوباً.. لم تذهب الفرقة الوسطى بقيادة «شارون» لتعزيز أى من هاتين

الفرقتين لأن المبدأ العسكرى المعروف يقول : «عزز لنجاحا.. ولا تعزز فشلا» .. فتقدم شارون مباشرة فى المسافة بين الجيشين الثانى شمالا والثالث جنوبا واستطاع عبور القناة ونجح فى إحداث «ثغرة» على الضفة الغربية ثم طور هجومه ليلتف حول القوات المصرية شرق القناة ويمنع عنها ما تحتاجه من إمدادات.

وكان من رأى الفريق الشاذلى وأغلب القادة فى الميدان أن تعود هاتان الفرقتان المدرعتان فورا إلى مواقعهما غرب القناة للتعامل مع قوات شارون التى عبرت القناة ولكن السادات رفض اقتراح الفريق الشاذلى وصمم على أن تبقى هاتان الفرقتان شرق القناة وكان هذا خطأ جسيما من السادات ترتبت عليه نتائج خطيرة جدا.. لأن القوات الإسرائيلية التى لمجحت فى عبور القناة غربا لم تجد أمامها أية قوات مصرية تتصدى لها وتوقف زحفها ومحاولاتها لتطويق قوات الجيش المصرى التى عبرت إلى شرق القناة وقد لمجحت تلك القوات الإسرائيلية فى ضرب عدد كبير من قواعد الصواريخ المضادة للطائرات فى غرب القناة، وبذلك أصبحت القوات المصرية فى سيناء مكشوفة أمام غارات الطائرات الإسرائيلية.. ونتيجة لذلك كاد النجاح العظيم الذى حققته القوات المصرية فى بداية الحرب وعلى وجه التحديد خلال الفترة من ٦ أكتوبر إلى ١٠ أكتوبر أن يتحول إلى هزيمة، وكلنا يعلم بأن نجاح القوات المصرية فى هذه الفترة الوجيهة فى عبور ثلاثة حواجز دفاعية من أصعب الحواجز التى ظهرت فى تاريخ الحروب، وهى قناة السويس والساتر الترابى الذى أقامته إسرائيل على الشاطئ الشرقى للقناة، ثم خط بارليف المحصن من جميع الاتجاهات والذى بلغت تكاليفه ١٠ أضعاف خط ماجينو فى فرنسا، يعتبر ذلك إعجازا عسكريا من أعظم الإنجازات التى تمت فى التاريخ العسكرى على مستوى العالم أجمع. وأنا أعلم كرجل عسكرى أن هذا الإنجاز يدرس الآن فى معظم المعاهد العسكرية فى دول العالم المتقدم خاصة أمريكا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا.

وقد نجح السادات فى تحقيق هذا الإنجاز ، وهو يحسب له ولاشك، رغم أن

الروس كانوا قد أحجموا عن إمداده بالسلح المطلبو كمًا وكيفًا، وحينما وجد السادات هذا الموقف من الروس ، فى الوقت الذى كان فيه خبراؤهم العسكريون هنا يجدون فى جمع المعلومات عن قواتنا، ويتدخلون فى بعض الشئون التى ليست من اختصاصهم، أقدم السادات على إخراج الخبراء السوفيت من مصر قبل الحرب مباشرة، وقال السادات أنه فعل ذلك حتى يكون قرار العبور مصرى خالصا وأن يمنع حدوث صدام دولى فى المنطقة خاصة أن السوفيت كانت لهم عدة أسراب ميج ٢٣ للدفاع عن عمق البلاد، وعدد لا يستهان به من الصواريخ المضادة للطائرات خاصة الطيران المنخفض، وذلك بالإضافة إلى عدد محدود من الميج ٢٥ لجمع المعلومات عن أوضاع القوات الإسرائيلية فى سيناء.

ومن المهم جدا أن نشير إلى أن الروس والأمريكان كانا منذ زمن طويل قد اتفقا على أن تكون إسرائيل من الناحية العسكرية أقوى من كل البلاد العربية المواجهة لإسرائيل مجتمعة، ولهذا حرص الروس دائما على ألا يمدوا مصر بالسلح إلا بالقدر الذى يسمح لها بالدفاع عن أراضيها ويتضمن ذلك إمكانية عبور القناة ووصول القوات المصرية إلى منطقة المضائق فى أفضل الأحوال.

فى ظل هذه الظروف يمكن أن نؤكد بأن ما حدث فى أكتوبر ٧٣ هو إنجاز رائع يصل إلى حد الإعجاز بكل المقاييس، فبالإضافة إلى تلك الظروف الدولية، فإنه كان لتدخل السادات فى سير العمليات الحربية أثر سلبى على سير المعارك، وكان أولى به - كقيادة سياسية - أن يحدد للعسكريين الهدف السياسى الذى يريد تحقيقه من وراء الحرب ويترك العسكريين حرية إدارة المعارك الحربية لتحقيق هذا الهدف دون تدخل منه.

وكان لنجاح السادات فى هذه الحرب بالإضافة إلى نجاحه السابق فى تصفية من عرفوا بمراكز القوى أثره فى إحراز شعبية كبيرة له.. والسادات كان موفقا لدرجة كبيرة فى قضائه على مراكز القوى التى كانت تلاقى كراهية شديدة من الغالبية العظمى للشعب المصرى، والغريب أنهم هم أنفسهم قد ساعدوا السادات

على التخلص منهم مما يدل على أنهم كانوا أغبياء إلى أقصى حد ممكن، فقد أقدموا على تقديم استقالاتهم الجماعية.. ظنا منهم أن الجماهير ستهب وتثور للمطالبة بعودتهم، والذي أوهمهم بذلك هو عبدالمجيد فريد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي والذي أقنعهم بأن الجماهير خاتم في إصبعه يحركه كما يشاء، وأنه بمجرد إعلان استقالاتهم سينطلق المارد من القمقم ليحقق لهم ما يريدون.. ولكن الجماهير التي كانت تعلم حقيقة هذه الطغمة الفاسدة لم تشعر بسعادة في حياتها قدر ما شعرت عندما استقال هؤلاء الطغاة الصغار.. فخرجت المظاهرات تأييدا لقرار السادات بالتخلص منهم ومطالبة بمحاكمتهم على ما ارتكبوه من خيانات.

المهم أن هؤلاء الأغبياء كان في إمكانهم إقالة السادات بسطر واحد في الجريدة يقولون فيه: إن الرئيس أصيب بذبحة أقعدته عن العمل.. وقد تشكل مجلس وصاية من فلان وفلان للقيام بأعمال رئيس الجمهورية إلى أن يتمكن الرئيس من العودة لممارسة سلطاته.. فهذه الطغمة الفاسدة كانت تسيطر على الإعلام والداخلية والجيش والتنظيم السياسي والمخابرات وكلها أجهزة تجعل من الانقلاب السلمي عملية سهلة، في الإمكان إجراؤها دون إسالة نقطة دم واحدة.. ولكن عناية الله أفقدتهم الرشد فلم يفعلوها.. والذي فعلها هو السادات الذي كان أكثر منهم حنكة وخبرة بمثل هذه الأمور.

وقد نجح السادات في التخلص من هؤلاء، ولكنه لم ينجح في اختيار البدلاء الذين جاء بهم ليحلوا محلهم فاختر عددا من قليلي الكفاءة والخبرة، لمجرد أنهم ساعدوه في التخلص من مراكز القوة، فاختر عبدالسلام الزيات المعروف بميوله الشيوعية ليشراف على التنظيم السياسي وعبدالرزاق عبدالمجيد.. وهو شخص قليل الخبرة والدراية ولا يطمأن إليه ليكون وزيرا للاقتصاد ورئيسا للمجموعة الاقتصادية. واختار الدكتور عبدالعزيز حجازي الذي كان من رأيه أن نستمر في المعاناة قليلا وأن نوجه الأموال المتدفقة من الخارج بعد الحرب لتوظيفها في مشروعات استثمارية تحقق التنمية التي كانت قد توقفت بسبب الحرب.. ولكن

وزير الاقتصاد عبدالرزاق عبدالمجيد أضاع هذه الأموال الضخمة فى عمليات الاستيراد من الخارج فأغرق مصر بسلع كمالية وبضائع ترفية لم يكن لها أية ضرورة، وقد أقبل الناس عليها بسبب حرمانهم الطويل منها نظرا لظروف الحرب واستمرار سياسة التقشف لفترة طويلة.. فكانت سياسة عبدالرزاق عبدالمجيد هى أول درجة فى سلم التضخم الذى تعانى منه مصر الآن.. وقد عرف السادات خطأ تلك السياسة ولكنه ظل متمسكا بوزير الاقتصاد عبدالرزاق عبدالمجيد الذى عرف المصريون على يديه مرضا اقتصاديا خطيرا اسمه التضخم الذى عانت منه الطبقات الوسطى والدنيا أشد المعاناة.

وفى اعتقاده أن السادات ظل متمسكا بوزير اقتصاده رغم خطئه.. لأن هناك بعض القريبين من السادات كانوا قد بدأوا يعملون بالتجارة والاستيراد، وكانوا - بطبيعة الحال - من المستفيدين بسياسة وزير الاقتصاد الخاطئة.. فظل السادات محتفظا به إرضاء لهؤلاء.

ولأن السادات كان قد عانى كثيرا فى بداية حياته بسبب ظروفه الأسرية الصعبة وأوضاعه المالية المتردية فقد أصبح بعد توليه الرئاسة أكثر ميلا للاختلاط بالطبقات الثرية فى مصر. فأصبح صديقا لعثمان أحمد عثمان وسيد مرعى برغم عدم وجود أية نقاط مشتركة بينهم يمكن أن تجعلهم أصدقاء إلى الدرجة التى كانوا عليها.. وتتويجا لهذه الصداقة زوج السادات ابنته لابن عثمان أحمد عثمان الذى كان مرتبطا فى ذلك الوقت مع ابنة المطرب المعروف كارم محمود، كما كانت ابنة السادات نفسها وزوجته جيهان غير موافقتين على هذه الزيجة التى تمت رغما عنهما وتحقيقا لمصلحة الطرفين: السادات وعثمان.

كذلك فقد زوج السادات ابنته الأخرى من ابن سيد مرعى الذى كان فى ذلك الوقت اتجه للعمل فى التجارة هو وشقيقه وأبنائهم جميعا، وقد حصل حسن سيد مرعى بعد زواجه من ابنة السادات على توكيلات كثيرة من الشركات الأمريكية الكبرى فحصل - على سبيل المثال - على توكيل عدد كبير من شركات

الدخان الأمريكية، وهذا التوكيل وحده كان ولا يزال يدر عليه ملايين الدولارات سنويا.

أما الزواج الذى أظهر عقداً أخرى للسادات فكان زواج ابنته الكبرى من زوجته جيهان إلى ابن عثمان باشا عبدالغفار وكانت عائلتا عبدالغفار وأبو حسين من أكبر عائلات المنوفية حيث توجد قرية ميت أبوالكوم التى ولد فيها السادات ونشأ فيها نشأة متواضعة للغاية.. ولذلك فعندما جاءته الفرصة ليصبح صهرا لعائلة عبدالغفار بعد أن كان واحدا من أتباعها فى القرية، فقد سعد لذلك سعادة قصوى.

لقد أصبح السادات صديقا للطبقة الثرية فى مصر، بصرف النظر عن مصادر هذا الثراء وهل هى مصادر مشروعة أو غير مشروعة، وكانت فى أغلبها - بالتأكيد - مصادر غير مشروعة، استغل أصحابها سياسة الانفتاح استغلالا سيئا فأثروا ثراء فاحشا فى وقت قياسى وانتهزوا فرصة اقترابهم من السادات - واقتراب السادات منهم - فكونوا ثرواتهم الضخمة فى زمن قياسى.

والواقع أن العيب لم يكن فى سياسة الانفتاح التى لو طبقت بطريقة سليمة لأصبح وضع الاقتصاد المصرى الآن فى أفضل حالاته، ولكنها للأسف طبقت بطريقة عبدالرزاق عبدالمجيد الذى غمر الأسواق بسلع وبضائع استهلاكية وترفية لم يكن لها أية ضرورة على الإطلاق.

وفى هذا الوقت كان السادات ضعيفا أمام أقاربه وأنسابه، فترك لهم الحبل على الغارب ليستغلوا صفة القربى ليثروا ثراء فاحشا وغير مشروع - وعلى سبيل المثال - كان عصمت السادات يعمل معى وتحت رئاستى بجريدة الجمهورية مشرفا على توزيع جريدة الجمهورية بمحافظة المنوفية، وكان يعمل مقابل عمولة توزيع فكان يحصل على مليم واحد مقابل كل نسخة تباع من الجريدة، وكنا نوزع هناك ١٨ ألف نسخة، فكان يحصل بالتالى على ١٨ جنيها فقط فى الشهر.

أما أخوه طلعت السادات فكان يعمل بإدارة الإعلانات بجريدة الجمهورية

التي كان يشرف عليها فى ذلك الوقت قائد الجناح وجيه أباطة.. وكان مرتب طلعت الإجمالى ١٤ جنيها فقط فى الشهر.

وقد أصبح كل من طلعت وعصمت الآن من أغنى أغنياء مصر بعد أن أصبح شقيقهما أنور رئيسا للجمهورية فحصلوا على أراضٍ كثيرة من أراضى الدولة وشاركوا رجلاً مغامراً من الإسكندرية اسمه رشاد عثمان وكان الباب رقم ١٤ بجمرك الإسكندرية مفتوحاً ليلاً ونهاراً لتخرج منه البضائع المحظورة استيرادها جهاراً نهاراً ودون دفع أية رسوم جمركية. لحساب الشركاء الثلاثة طلعت وعصمت السادات ورشاد عثمان.

أما سكينه السادات شقيقة أنور فهى زوجة الموسيقى - فى ذلك الوقت - عبدالحليم نويرة فقد شيدت فيلا بالمعادي يزيد ثمنها على المائة والخمسين ألف جنيه، بينما هى موظفة بمؤسسة دار الهلال الصحفية بمرتب ١٥ جنيها فى الشهر.

وقد أصبح جميع أفراد عائلة مرعى - بالمثل - يعملون بالتجارة والتوكيلات وهى أعمال مشروعة قانوناً ولكنهم استغلوا صلتهم بالسادات ليصبحوا أصحاب توكيلات لأكبر الشركات العالمية.. مما أكسبهم أرباحاً طائلة ما كانوا ليحققوها لو أنهم التزموا بالقوانين والشرعية فى أعمالهم.. وعلى سبيل المثال كان مرعى مرعى - شقيق سيد مرعى - رئيساً لمؤسسة الصناعات الكيماوية فلما تولى السادات رئاسة الجمهورية استقال من منصبه وعمل بالتجارة مع جميع شركات الكيماويات التى كانت تتعامل مع مصر وبقي سيد مرعى - الذى كان رئيساً لمجلس الشعب - فى المجلس ليسهل الأعمال الخاصة لعائلة مرعى.

ونتيجة لذلك كله بدأ الشعب يشعر بأن الحكم غير نزيه بعد أن سمح بنشأة طبقة فاحشة الغنى فى أحضانه وتحت حمايته على حساب طبقات عريضة ذات دخل محدود أصبحت تعاني من الارتفاع الكبير فى الأسعار مما أوجد أوضاعاً اقتصادية واجتماعية فى غاية الصعوبة مازال الشعب المصرى يعاني منها حتى الآن.

وقد زاد من سوء تلك الأوضاع أن الدول العربية - خاصة دول البترول - لم تمد يد المساعدة للسادات على النحو الذى كان يريده فى أعقاب الحرب لإعادة التعمير واستئناف عملية التنمية خاصة أن تلك الدول قد استفادت كثيرا من الحرب التى رفعت أسعار البترول ١٥ ضعفاً بعد أن كانت فى أدنى مستوياتها قبل الحرب.

ونتيجة لذلك قام السادات بمبادرته لزيارة القدس التى أسفرت عن التوقيع على ما عرف باتفاقيات كامب ديفيد التى أنهت حالة الحرب مع إسرائيل.. وقد أيدت خطوة السادات قطاعات كبيرة من الشعب فى مصر لأنها كانت قد عانت كثيرا بسبب الحرب دون أن تحصل على عائد يذكر.

ولإذا كان عبدالناصر قد قبل مبادرة روجرز الأمريكية بسبب مراوغة الروس له فى موضوع إمداده بالسلح لازم للحرب مع إسرائيل، فإن السادات رأى أن يدير ظهره كلية للروس ويتجه ناحية أمريكا ملتصقا بالحل السياسى لديها خاصة أنه ثبت له أثناء سير العمليات العسكرية فى أكتوبر أن أمريكا لم ولن تسمح بهزيمة إسرائيل أمام القوات العربية وأن الحل العسكرى أصبح مستحيلا فى ظل معادلة تدخل أمريكا طرفا أساسيا فيها.. فقد وصلت الدبابات الأمريكية بأطقمها إلى ميدان القتال مباشرة كما وصل خبراء من البنتاجون ليشرفوا على الهجوم المضاد الذى تقرر القيام به فى مواجهة القوات المصرية.. وبالفعل كان الأمريكان هم الذين خططوا لإحداث الثغرة بعد أن جهزوا قواتهم لإحداثها وكان هذا طبيعيا فى ظل الاتفاق والتحالف الاستراتيجى بين إسرائيل وأمريكا وهو الاتفاق الذى يقضى بأن تكون أمريكا مع إسرائيل سواء أكانت تدافع عن نفسها أو تعتدى على الآخرين.

وحينما رأى السادات ذلك تأكد له أن لا حل للمشكلة إلا بطريق غير تقليدى، فقام بمبادرته التى ساعده فيها الرئيس الرومانى نيكولاى تشاوشيسكو الذى كان لا يزال محتفظا بعلاقات مع إسرائيل.. وألقى السادات خطابا فى الكنيست

الإسرائيلي .. لازلت أرى أنه جيد جدا فلم يكن فيه أى تفريط فى أى حق من الحقوق العربية، وفى كامب ديفيد حاول السادات تحقيق هدفين: أولهما استعادة الأراضى المصرية المحتلة، وثانيهما: أن يفتح الباب أمام تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية.. ولكن إسرائيل ومن بعدها أمريكا كانت لهما أهداف أخرى.

هذه كانت وجهة نظر السادات أما وجهة نظر إسرائيل فكانت إبعاد مصر عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلى بعقد اتفاق منفرد معها ينهى حالة الحرب بين الطرفين فهو توقيع اتفاقية سلام ولم يكن فى نية الإسرائيليين إطلاقا الاعتراف بأية حقوق سياسية للشعب الفلسطينى .. ومازال هذا هو الموقف الإسرائيلى حتى الآن من قضية الصراع فى الشرق الأوسط، وهذا الموقف تؤيده أمريكا وتعمل على تنفيذه بطريقة الخطوة خطوة.. ولا أستطيع القول بأن السادات كان مخطئا فى تفكيره ولكنه أخطأ كثيرا فى التنفيذ.. لقد كانت لديه وجهة نظر دافع عنها بقوة، ولكن إسرائيل وأمريكا لم تمكناه من تحقيقها وكان لغياب الطرف العربى والفلسطينى أثره السلبى على ما تحقق فى كامب ديفيد ، فمما لاشك فيه أن الموقف العربى الراض لما قام به السادات أضعف موقفه التفاوضى أمام إسرائيل وأمريكا فلم يستطع تحقيق كل ما كان يريد.



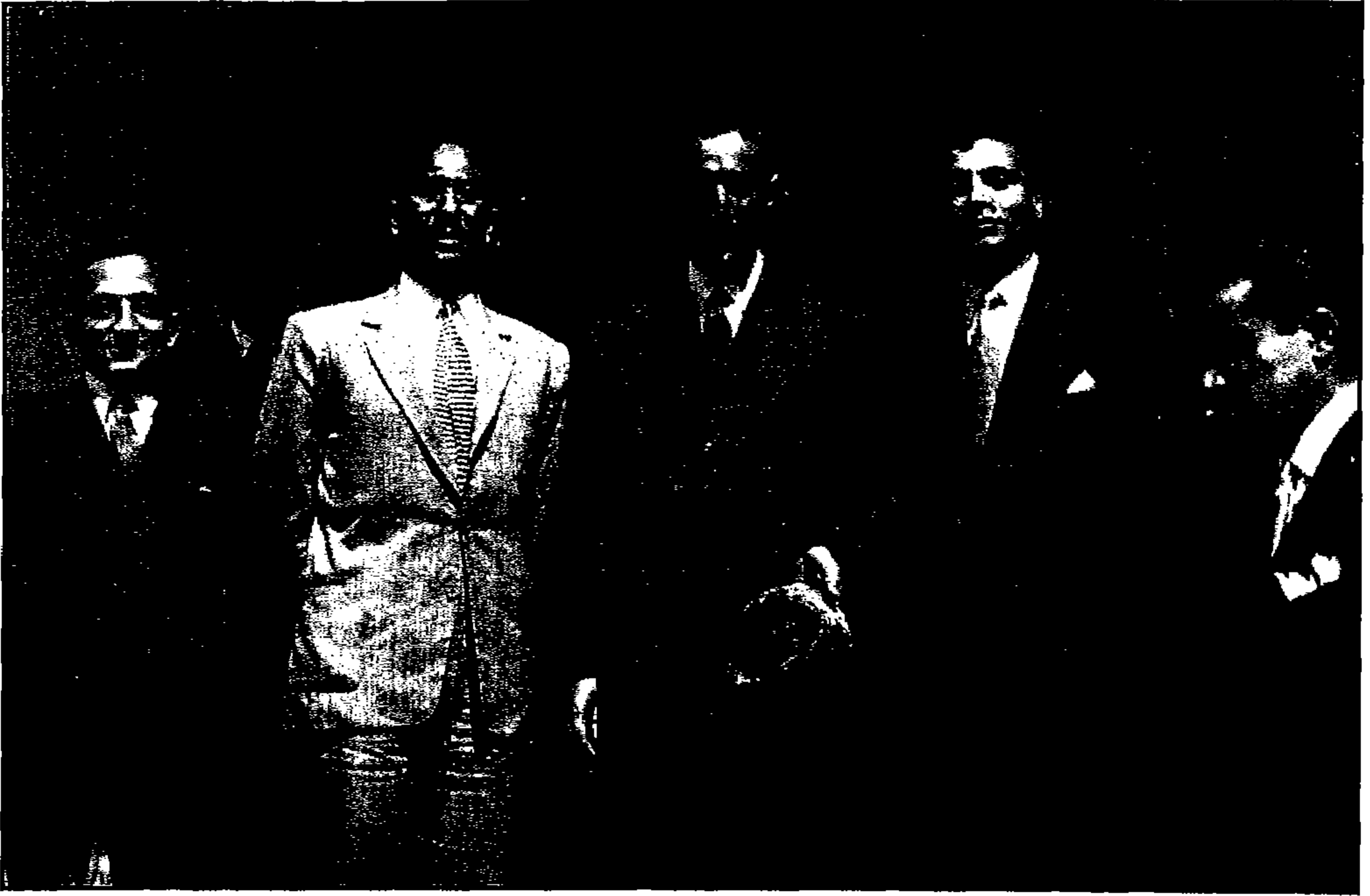
عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس قيادة الثورة وحديث مع أمين شاکر
قبل سفره مع الرئيس لحضور مؤتمر باندونج



الامير عبد الله الفيصل في أول زيارة لمصر عام ١٩٥٥ ويظهر الى جانبه السيد زكريا محيي الدين
والسيد أنور السادات وأمين شاذلي مدير مكتب الرئيس عبد الناصر



عبد اللطيف البغدادي وحسين الشافعي وأمين شاذلي



أمين شاكروأنور السادات وبينهما وزير خارجية افغانستان اثناء رحلة الوساطة بين باكستان و افغانستان



حفلة تكريم الفنانين والفنانات سنة ١٩٦١ : أمين شاكرو.د. نجيب هاشم .طه النمر.أحمد فراج مدير الاذاعة المصرية



أمين شاعر يستقبل كارل فون وجينز رئيس المراسلين الأمريكيين بالخارج



جيمس انشوتز الوزير المفوض بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة ومعه المستشار السياسي بالسفارة لمناقشة موضوع اتفاقية الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي التي انتهت احتكار السلاح في الشرق الأوسط



اثناء زيارة الوفد المصري (أنور السادات وأمين شاطر) لبيروت عام ١٩٥٥ لمناقشة العلاقات بين مصر ولبنان



مكتبة الاسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
الامين شاطر وأنور السادات في استقبال «الامير» فيصل آل سعود



أمين شاكِر يصافح سمو الأمير فيصل آل سعود قبل بدء أحد الاجتماعات بجده لمناقشة أعمال المؤتمر الاسلامي.

عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

أخطاء الثورة الوحدة مع سوريا نأمير الصحافة

كان أمين شاكِر واحداً من الضباط الأحرار الذين سافروا إلى الإسكندرية لتنفيذ خطة الثورة هناك وإجبار الملك على توقيع وثيقة التنازل عن العرش وإجباره على مغادرة مصر .. وقد لعب أمين شاكِر دوراً بارزاً في تلك الأحداث التي شهدتها الإسكندرية في أعقاب الإعلان عن قيام الثورة ، فكانت الفيصل بين عهدين من تاريخ مصر الحديث.

ولما كان أمين شاكِر ممثل سلاح الإشارة قبل أن ينضم السادات إلى التنظيم، فقد كان انضمام السادات إلى مجلس قيادة الثورة يعنى أن يتنازل له أمين شاكِر عن هذا الموقع ، وقد تطوع فعلاً بالتنازل للسادات احتراماً لأقدميته في الانضمام للسلاح رغم أن أمين شاكِر كان أقدم منه في الانضمام للتنظيم .

وعلى أثر ذلك أصبح أمين شاكِر مديراً لمكتب عبدالناصر منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧ حين خرج ليكون سفيراً لمصر في المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف.

وفي عام ١٩٥٨ عاد إلى مكتب عبدالناصر مرة أخرى وبقي فيه حتى عام ١٩٦١ ، حيث خرج مرة أخرى ليكون سفيراً لمصر في فنزويلا .. بعد خلاف دام بينه وبين المشير عامر حول ملابسات انفصال الوحدة بين مصر وسوريا .

الناشر

دار الخيال - القاهرة - لندن